التنميــة المستدامــة

Sustainable Development

تأليف
الدكتور مصطفى يوسف كافي





د. مصطفى يوسف كافي

التنمية المستدامة

الطبعـة الأولـى

1437هـ - 2017م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جــوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

2016/11/5123

رقم التصنيف:338.9

المؤلف ومن في حكمه:

مصطفى يوسف كافي

الناشر
شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

التنمية المستدامة

الواصفات:

/ التنمية الإقتصادية/ / التنمية المستدامة/

ISBN :978-9957-637-20-0

التنمية المستدامة

تاليف

الدكتور مصطفي يوسف كافي



شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع

بسم اللـه الرحمن الرحيم

﴿وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا﴾

[الأعراف:56]

صدق اللـه العظيم

إهداء

إلى والدي رحمه اللـه

إلى والدتي أطال اللـه في عمرها

إلى زوجتي وأبنائي قرة عيني

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم اللـه ورعاهم

إلى أساتذتي الأفاضل

إلى كل يعمل من أجل التنمية

المستدامة والبيئة

معادلة بسيطة:

علم+ أخلاق + عمل= نهضة = (تنمية وبيئة خضراء)

مقدمة

وما أعظم قول جان جاك روسو، الذي خاطب الإنسان المتعب، الذي أنهكته متاعب الحياة بقوله: «عد إلى الطبيعة واستلقي في أحضانها».

كما يقول علماء الاجتماع والتربية والنفس: «الإنسان ابن البيئة» والبيئة بمفهوم العام، تشمل الجوانب الطبيعية والاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصادية...الخ

وقد بدأ مفهوم التنمية المستدامة كخطوة أولى بقضية البيئة، والتي طغت على سطح القضايا الدولية، لتكون بمثابة إنذار يهدد مستقبل البشرية جمعاء.

اكتسبت التنمية المستدامة أهمية كبيرة على الصعيد العالمي، خصوصاً مع انعقاد قمة البيئة والتنمية في البرازيل عام 1992م، والتي تمخض عنها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، والذي يشكل بحق خطة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة، وتأسيس لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) وباتت التنمية المستدامة اليوم تستحوذ على اهتمام متزايد من الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية ومراكز الدراسات وجماعات البحث لدورها الفعال في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة والنمو المستدام الذي يحفظ حقوق الأجيال كافة.

تنبع أهمية كتاب «التنمية المستدامة» من خلفية أن مفهوم التنمية المستدامة نال اهتمام العديد من المختصين والسياسيين ومتخذي القرار والمهتمين بقضايا البيئة منذ

العقود الثلاثة الأخيرة من الألفية الماضية. بل وأصبح مفهوم التنمية المستدامة يهيمن على معظم التخصصات العلمية وغير العلمية، وتتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب تطبيقها. فقد انتظمت العالم عشرات المؤتمرات والندوات وقمم على مستوى رؤساء دول العالم، هذا بالإضافة إلى تبني كبرى المؤسسات المالية، مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي واليونسكو وغيرها، لمبادرات تتناول قضايا التنمية المستدامة. كما تضمنت بعض وكالات ومنظمات مؤسسات التصنيف الأكاديمي الدولي على العديد من المبادئ التي تتعلق بأبعاد ومؤشرات ومعايير التنمية المستدامة.

ونتيجة لذلك الانتشار ذهب البعض إلى قناعة بأن التنمية المستدامة هي المخرج الغائب والذي يقضي تماماً على العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه البشرية، مثل قضايا التخلف والفقر والعدالة الاجتماعية وغيرها من المشاكل الاجتماعية والبيئية الأخرى.

يأتي كتاب التنمية المستدامة لمؤلفه الدكتور مصطفى كافي متضمناً لتسعة فصول مقسمة إلى عدد من المباحث. إن هذا الكتاب علمي ومنهجي للناشئين من الباحثين والمؤلفين الذين يبحثون في كيفية اختيار المواضيع والعناوين الجذابة لنوعية التأليف في الوقت الحاضر.

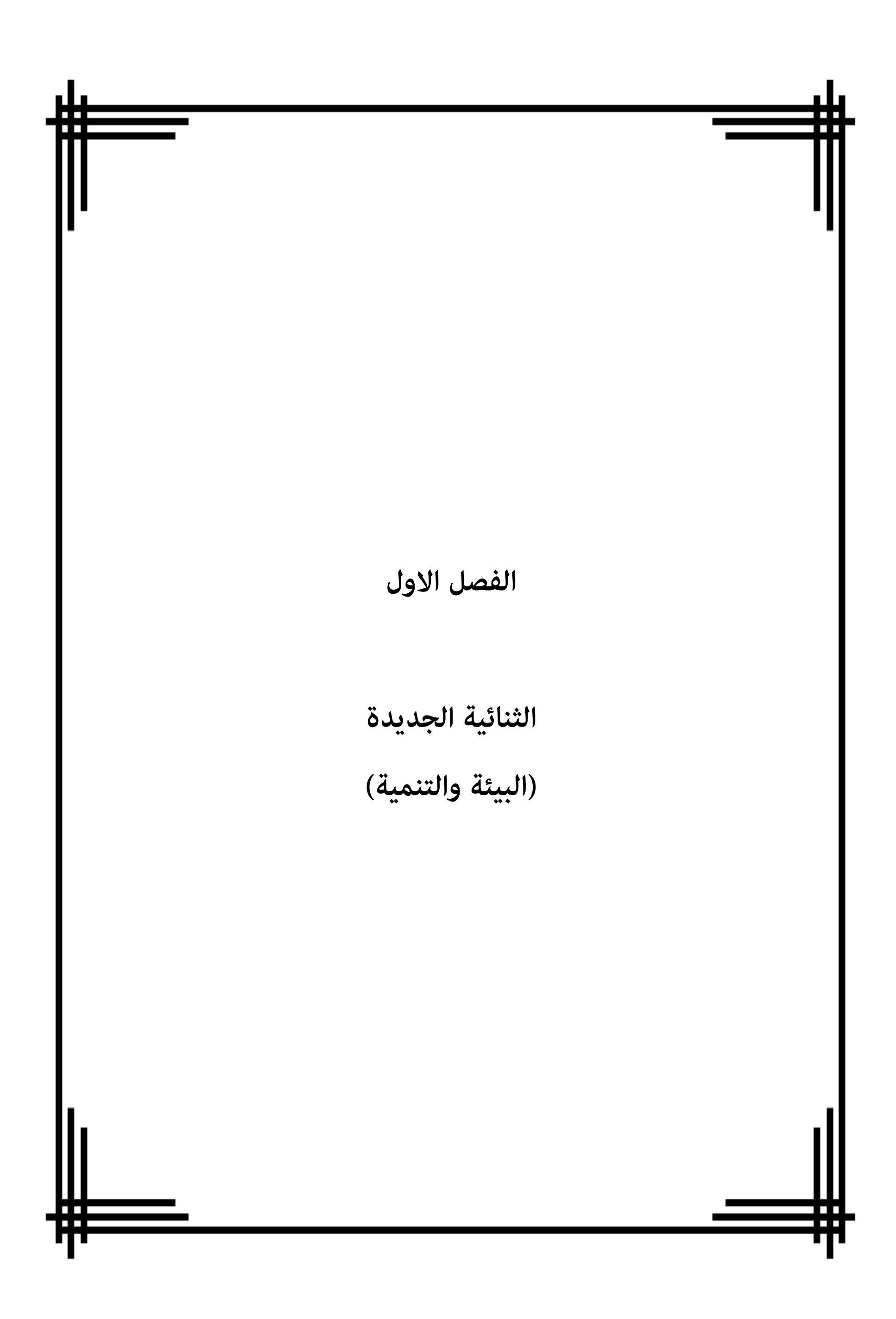
إن مفهوم التنمية في نظري: «فالتنمية هي اختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة من خلال استغلال كل القدرات البشرية والمادية ووضعها في نسقها الملائم للبيئة العامة المراد تنميتها وفق المتطلبات الحالية والمستقبلية».

وجميل أن تقترح جائزة (نوبل) للأخلاقيات الإنسانية تجاه الأرض، والطبيعة والبيئة، الخ. والجميل أن تقترح جوائز محلية لمن كتب أو عمل عملاً مميزاً لصالح البيئة المحلية وللأجيال الحالية والمقبلة.

وفي الختام فإنني أتحمل مسؤولية أي قصور أو أخطاء وردت في هذا الجهد من الإعداد، وعذري إنني حاولت وبذلت قصارى جهدي، ولا يكلف اللـه نفساً إلا وسعها، والكمال لله وحده، سبحانه وتعالى.

واللـه ولي التوفيق

د. مصطفى كافي



الفصل الاول

الثنائية الجديدة

(البيئة والتنمية)

المبحث الأول

ماهية التنمية

المطلب الأول

لمحة عن تطور مفهوم التنمية معاييرها

لا يختلف اثنان في أن السياسات التنموية التي اتبعت في الدول المتقدمة أو المتخلفة لم تساهم في حل مشاكل البيئة، بل زادتها تفاقما، ولعل السبب يعود إلى إهمال عنصر البيئة بدليل أنه ترتبت عنه تكاليف إضافية لم تكن في الحسبان، الأمر الذي أوجب التفكير في إتباع سياسة تنموية بيئيا.

1. مفهوم التنمية:

التنمية لغة هي «النماء» أو الازدياد التدريجي، ويستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم، كما أنها تتطلب حكما تسير نحوه إلى الأفضل.

وهناك اختلاف بين مفهوم النمو CROISSANT والتنمية DEVELOPPEMENT فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل من قبل الفرد والمجتمع في حين التنمية هي العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفترات زمنية معينة[1].

---

(1)د. إبراهيم حسين العسل: التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم - عطاءات - معوقات - أساليب المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى، 2006 ص 23.

التنمية عند الدكتور عبد المنعم شوقي هي: «العملية التي تبذل بقصد، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أم إقليمية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية، على أن يكتسب كل منهم قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات».

محمد توفيق صادق يعرف التنمية على أنها: «عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ، والإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية».

ويعرف الدكتور صلاح العبد التنمية على أنها: «عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة[1].[2]

ونستنتج أن التنمية هي فعل إرادي واع، تحكمها سلطة مريدة ومخططة، وبما أن الإسلام لا يحصر التنمية في الجانب المادي بل يتعداه إلى الإنسان أي الفرد والمجتمع، لأن التنمية حتى تكون شاملة وكاملة لابد من تضافر كل الجهود سواء كانت فردية أو جماعية.

(1) نفس المرجع أعلاه ، ص 24.

(2) الدكتور إبراهيم حسين العسل: التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم - عطاءات - معوقات - أساليب المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ، 2006 ص 29-30-31.

2. أنواع التنمية:

يتطلب نجاح التنمية وجود أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وتوسيع الجهاز الحكومي وإعادة تنظيمه وتدعيمه بهذه الكفاءات لمقابلة احتياجات عملية التنمية، كما يتطلب إعادة التفكير في حديث وإدخال أفكار جديدة في داخل بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية والثانوية والتي يمكن تعريفها كما يلي:

1- التنمية الاقتصادية: هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية.

2- التنمية الاجتماعية: هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

3- التنمية السياسية: هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية.

4- التنمية الثقافية: هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق، بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع ووظائفه.

5- التنمية البيئية أو المتواصلة: هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح

من النمو الاقتصادي القـائم عـلى التنـوع الحيـوي والـتحكم في الأنشـطة الضـارة بالبيئـة، وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.

المطلب الثاني

أهداف التنمية

تهدف التنمية إلى تحقيق ما يلي:

- تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيـق ذاتـه الإنسانية وتحسين فرص العدالـة الاقتصـادية والاجتماعيـة وفـرص المشـاركة في العمليـات السياسية.

- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكليـة اللازمـة لنمـو المجتمـع وذلـك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر مـن الحريـة والرفاهيـة بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

- الانتقـال إلى مرحلـة جديـدة شـاملة الإنتـاج والإنسـان ومقدراتـه وفـرص حياتـه ومشاركته الإيجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة.

- تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانيته وطاقاته لبناء حاضره ومسـتقبله مـن واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسـة في عـالم يحكمـه منطـق الصراع.

- تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخـل الفـرد عـبر فـترة ممتـدة مـن الـزمن وإلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية، وإيجاد أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وإجراء تغييرات في القيم والعادات وخلـق مؤسسات وتنظيمات جديدة.

- إزالة جميع المصادر الرئيسـية لبقـاء التخلـف منهـا والفقـر والطغيـان وضـعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي.

- تهدف التنمية الإسلامية إلى إقامة مجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة من خلال الزيادة في الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، وتحقيق الكفاية لكل واحد سواء بجهوده الخاصة أو العامة وتحقيق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية الاجتماعية[1].

المطلب الثالث

التنمية الريفية والتنمية الحضرية

1. التنمية الريفية:

لمقابلة زيادات احتياجات الغذاء بسبب النمو السكاني في الدول الأقل نمواً فإن تقدير إنتاج الطعام في الدول النامية سوف يتضاعف بحلول سنة 2010.

و ذلك بسبب الأرض في معظم مناطق العالم الثالث والتي تكون مكتظة بالسكان، ولمقابلة هذا الناتج لا بد من إحداث تغييرات سريعة في التوزيع والاستخدام وكمية المواد المتاحة في القطاع الزراعي.

فالمرأة هي المشرفة على الموارد الريفية فهي التي تقوم بحمل الحطب من الغابات ونقل المياه من الوديان، إذ تساعد في عرض العمل الزراعي، وهذا ما يفسر الدور الكبير التي تقوم به المرأة في المناطق الريفية، وهو ما يدل على الأهمية الأساسية في دمجها في برامج التنمية بالإضافة إلى بذل جهود لتخفيف المعاناة عنها مع إدماجها في عملية الإنتاج في شتى الميادين.

إن إمكانه زيادة المداخيل الزراعية لصغار المزارعين، مع تقديم الطرق المتواصلة التي سوف تساعد في خلق بدائل أكثر جاذبية بدلا من تلك التي تمر بالبيئة.

---

(1) د: إبراهيم حسين العسل: التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم - عطاءات - معوقات - أساليب المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ، 2006 ص27-28.

كما أن الاستثمارات في زيادة الأراضي الزراعية يمكن أن تزيد من النتائج التي تعـود بالإيجاب على الأراضي، وتساعد على ضمان توفير الاكتفاء الذاتي مستقبلا في الغذاء لمعظم الدول النامية.

لتوضيح كيف أن الفقر الريفـي والتـدهور البيئـي يتفـاعلان ويرتبطـان نفـترض أن الأفراد الذين يعيشون في مناطق جافة، فالخبراء حذروا من قطع الأشجار والزراعة الجديـة للأرض لأن الأولوية لكل عائلة في هـذا المقـام هـو تحقيـق الضروريـات للبقـاء، فيقومـون بقطع الأشجار واستخدامها لطهي الطعام ونتيجة لهـذا الاسـتغلال المفـرط بسـبب التزايـد السكاني السريع فإن قطع الأشجار للحصول على النـار والزراعـة الحديثـة ستصـبح التربـة أكثر عرضة للتدهور البيئي وتفقد البيئة الكثير من سماتها ومقومات نقائها وبقائها نظيفة وفقد الكساء النباتي الذي يساعد على التخفيـف مـن الأثـر التـدميري النـاتج عـن الريـاح الشديدة وسقوط الأمطـار والتجفيـف بالشـمس الـذي يـؤدي إلى التآكـل السريـع للتربـة الخصبة التي نحتاجها للزراعة مما يؤدي إلى نقص في الـدخل الكـافي للبقـاء، ونقـص عـدد فرص العمل.

2. التنمية الحضرية:

إن الزيادة السكانية السريعة مرتبطة بالهجرة من الريف إلى الحضر، والتـي يـنجم عنها نمو سكاني في المـدن، إذ في بعـض الأحيـان تصـل إلى ضـعف معـدل النمـو السـكاني؟ وبالتالي يصبح التعامل مع نتائج الأمراض البيئية ذات المخـاطر الصـحية الشـديدة صـعباً، كما أن حالات التهديد لنتـائج انهيـار البنيـة التحتيـة في المـدن، والانتشـار السريـع للوبـاء والحالات الصحية الحرجة لا سيما في ظل التشريعات الحالية التي تجعل معظـم الأمـاكن الحضرية غير قانونية، الأمر الذي يجعل الاستثمار العائلي منطويا على مخاطر جمـة جـراء غياب الخدمات الحكومية عن طريق القطاعات.

ويضاف إلى ذلك كله تـراكم الانبعـاث والمخلفـات الصـناعية ومخلفـات السيارات في ظل عدم التوافر السكاني للزراعة والحدائق التي تولـد الأكسـجين

وتمتص الغازات، كل هذا يرفع من تكاليف تنظيم البيئة في ظل النمو الحضري المستمر، فضلا عن انخفاض إنتاجية العمال بسبب المرض وتدهور وتلوث المياه وتدمير البنية الأساسية، وازدياد تكلفة الوقود اللازم لغلي الماء الملوث والتكاليف المصاحبة لظروف الفقر في المناطق الحضرية.

فالدراسات أثبتت أن البيئة الحضرية، تتجه نحو التدهور، وبمعدل أسرع من معدل نمو السكان إن الحياة بين الفقراء في المناطق الحضرية، تكون مشابهة لحياة أمثالهم الذين يعيشون في المناطق الريفية، حيث تعمل الأسر ساعات طويلة، لكن الدخل غير مؤكد، والمقيمون في الحضر يمكنهم الحصول على مدا خيل مرتفعة، والفقراء منهم يتعرضون لمخاطر مرتبطة بالظروف البيئية الخطيرة.

ففي بعض المناطق الحضرية، فإن الملوثات التي تهدد الظروف الصحية تكون شائعة سواء داخل أو خارج المنزل، فالمرأة تتوجه لجمع الأخشاب كي توقد بها نار الطهي، ولغلي الماء للنظافة ولا تعبأ بما قد يترتب على ذلك من أضرار على الصحة خاصة الأطفال في المدى الطويل زيادة على هذا فالمعرفة وحدها لا تستطيع تغيير الضرورة الاقتصادية للطهي لأن حسبهم هي الوسيلة الرخيصة والمتاحة ولا ترهقهم اقتصاديا.

كذلك الدخان المتطاير من تلك الإشعاعات المنزلية يعادل تأثيره تدخين كمية كبيرة من السجائر كل يوم، مما يؤثر سلبا على النساء والأطفال.

ولا يقتصر التلوث على البيت فقط بل يتعداه إلى الشارع والطرقات والممرات والأسواق والمحلات المختلفة، مما يؤثر سلبا في الإنتاج والإنتاجية، ويتسبب في نقل أمراض أخرى لمرضى آخرين وترتفع وفيات الأطفال.

كما أن الأطفال الذين يلعبون في الشارع يتعرضون لانبعاث المصانع ووقود السيارات، كل هذه الملوثات تضر بالهواء والغلاف الجوي.

إن المراكز الحضرية تستوعب أكثر من (80 %) من الزيادة السكانية المستقبلية، وكل هذا بسبب الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدينة.

كما أن من المتوقع مع حلول سنة 2010 أن سكان الريف سوف يثبتون ويستقرون عند رقم (2.8 مليار نسمة) على مستوى العالم، وهذا يعني أن النمو السكاني سيظهر في المناطق الحضرية.

إن معظم الانتهاكات البيئية التي تتم في المناطق الحضرية والتي تتسبب في كثير من التعطيل والتأثير السلبي على النمو الاقتصادي، وعلى الظروف الصحية، يمكن تحاشيها والحفاظ على البيئة للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

إن الأسباب التي تؤدي إلى كثير من المشكلات البيئية في المناطق الحضرية هي أسباب متعددة ومتباينة، وهذه المسببات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: هما زيادة الحضر والنمو الصناعي وهذان العنصران هما المسئولان عن معظم الأضرار البيئية.

المبحث الثاني

البيئة وعلاقتها بالتنمية

المطلب الأول

مفهوم البيئة وأهم مشكلاتها

أولا: مفهوم البيئة وعلم البيئة

1- تعريف البيئة: البيئة مصطلح واسع المدلول لذا نجد له العديد من التعريفات نوجزها فيم يلي[1]:

لقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972 البيئة بأنها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته.

- والبيئة في معناها الشّامل تعرف بأنّها مجموعة الظروف الخارجية الطبيعية والمؤثرات التي تؤثر في كيفية حياة وتطور ما يعيش في ظل هذه الظروف.

- وقريبا من هذا التعريف نجد أن البيئة تعني مجموعة الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها.

- وتعرف البيئة أيضا بأنها كل مكونات الوسط الذي يتفاعل فيه الإنسان مؤثرا أو متأثرا.

- كما تعرف بأنها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غداء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقته مع إقرانه من بني البشر.

---

(1) محمد عبد البديع: حماية البيئة، دار الأمين، القاهرة، مصر، 203 ، ص9.

ونستخلص من هذا العرض أن البيئة فضلا على أنها تشمل الحيز أو المجال الذي يعيش فيه الإنسان فإنها أيضا مصدر عطاء متصل بكل ما يلزم لحياته واستمرارها.

2- **أبعاد البيئة:** من التعاريف السابقة نجد أن البيئة ذات بعدين[1]:

بعد طبيعي هو ما يعرف بالبيئة الطبيعية، وتشمل كل مظاهر الوجود المادي المحيط بالإنسان أي اليابسة والماء والفضاء. وبعد اجتماعي أي البيئة الاجتماعية وتشمل النظم والعلاقات التي تحدد أنماط حياة البشر فيما بينهم سواء كانت سياسية، اقتصادية أو قانونية، كما تشمل القيم الروحية، الخلقية، التربوية، أنماط السلوك الإنساني وتطورها.

وإذا كان الإنسان جزءا من مكونات البيئة فإنه أهم عناصرها على الإطلاق، وكل ما في الكون مسخر له،لأنه الكائن الوحيد الذي يتميز على سائر الكائنات بنعمة العقل، الأمر الذي أوجد للإنسان داخل البيئة إطارا خاصا ينفرد به هو ما يطلق عليه البيئة الثقافية، ومكوناتها من نتاج هذا العقل وهي المعرفة، العلوم،الفنون، العقائد والتقاليد المتطورة بتطور هذه المعطيات.

ونصل إلى ما يسمى البيئة الاقتصادية وهو مصطلح حديث، ويقصد به أوجه النشاط التي تستخدم معطيات البيئة لإشباع حاجات الإنسان بما يكفل الحفاظ على هذه المعطيات بالاختيار بين بدائل استخدامها طبقا لمعايير اقتصادية.

3- **البيئة والنظام البيئي:** إذا كانت البيئة تشكل نسق متكاملا فإن النظام البيئي يشكل نسقا فرعيا، وبذلك يكون النظام البيئي هو جانب من البيئة تتعايش

---

(1) المرجع نفسه، ص10.

فيه الكائنات الحية والموجودات غير الحية طبقا لنظام معين، ومن أمثلة النظم البيئية: الغابة، النهر،البحيرة،البحار، الصحراء، البراري[1].

4- علم التبيؤ وعلم البيئة: العلم الذي يدرس الأنظمة البيئية يسمى (Ecology) ويهتم بدراسة كل الكائنات والتفاعلات التي تحدث بين الإنسان والنبات والحيوان وما يحيط به، ويطلق عليه في اللغة العربية (علم التبيؤ)، وهو يختلف عن علم البيئة (Environment) بمعنى العلم الذي يقتصر على دراسة علاقة الإنسان بالطبيعة دون سواها، كما يدرس كيفية تأثر الإنسان بهذا الوسط وكيفية تأثيره فيه[2].

ثانيا: مشكلات البيئة

إن المشكلات التي تعاني منها البيئة اليوم تعد أهم وأخطر ما يواجه الإنسان في هذا العصر، وسوف نلقي الضوء على بعض من تلك المشكلات التي تعاني منها البيئة[3]:

1- التلوث البيئي:

أ- مفهوم التلوث البيئي: للتلوث البيئي تعاريف كثيرة نقتصر على تعريفين منها:

- التلوث هو تغير في الخواص الطبيعية والكيميائية والحيوية لمكونات البيئة المحيطة بالإنسان من هواء، ماء، تربة، وقد يسبب أضرارا لحياة الإنسان أو لغيره من الكائنات الحية الأخرى النباتية والحيوانية، أو يسبب تلفا واضطرابا في الظروف

---

(1) زكرياء طاحون: إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، مصر، 2005، ص73.

(2) إحسان علي محاسنة: البيئة والصحة العامة، دار الشروق، عمان، الأردن، ص18.

(3) عبد الرحمان السعدني، ثناء مليجي السيد عودة: مشكلات بيئية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2007 ص25.

المعيشـية بوجـه عـام وإتـلاف الـتراث والأصـول الثقافيـة ذوات القيمـة الثمينـة كالمبـاني والمنشآت الأثرية.

- كما يعرف التلوث على أنه كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئـة الحيـة مـن نبـات وحيوان وإنسان، وكذالك كل مـا يـؤثر في تركيـب العنـاصر الطبيعيـة غـير الحيـة كـالهواء والتربة والبحيرات والبحار.

ب- أنواع الملوثات[1]:

- تنقسم الملوثات من حيث نشأتها إلى ملوثـات طبيعية،مصـدرها مكونـات البيئـة كالغازات والأتربـة الناتجـة عـن البراكـين وأكاسـيد النتروجـين المتكونـة في الهـواء الجـوي، وحبوب لقاح بعض النباتات الزهرية.

وملوثات مستحدثة صناعية مصدرها ما ابتكره الإنسان مـن تقنيـات واكتشـافات كالنفايات النووية وعوادم وسائل النقل ونفايات الصناعة المختلفة.

- أمـا مـن حيـث طبيعتهـا تنقسـم الملوثـات إلى ملوثـات بيولوجيـة إحيائيـة كالفيروسـات والبكتيريـا. وملوثـات كيميائيـة كغـازات المصـانع والمبيـدات المختلفـة والكيمياويات السائلة. وملوثات فيزيائية كالضوضاء والحرارة والإشعاعات المختلفة.

ج- أقسام التلوث: يمكن تقسيم التلوث إلى قسمين مختلفين هما[2]:

التلوث المادي: ويشمل تلوث الهواء، الماء، التربة والغذاء.

---

(1) صلاح محمود النجار: التوازن البيئي وتحديث الصناعة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2003، ص10.

(2) انطوني س فيشر: اقتصاديات المـوارد البيئيـة، ترجمـة عبـد المـنعم إبـراهيم واحمـد يوسـف، دار المـريخ، الرياض، العربية السعودية، 2002 ، ص213 ، 224.

التلـوث غـير المـادي: ويشـمل التلـوث الضوضـائي، الكهرومغنـاطيسي، الإشـعاعي والتلوث القيمي.

2- **مشكلة الطاقة:** يواجه العالم اليوم موقفا صعبا، فمع تطور الحياة البشريـة عـبر السنين ونتيجة للاستهلاك المتزايد لكافة أنواع الطاقة، وأيضا الاحتمالات المتزايـدة لنضـوب مصادر الطاقة التقليدية، الفحم، البترول، الغـاز الطبيعـي. فقـد سـارعت الكثـير مـن دول العالم إلى اتخاذ التدابير اللازمة لترشيد استخدام المصادر التقليدية للطاقـة، مـع اسـتحداث مصادر جديدة وغير تقليدية للحصول على احتياجاتها المتنامية من الطاقة مثـل اسـتخدام الطاقات الجديدة والمتجددة والتـي تتميـز بقلـة التكلفـة وقلـة مـا تسـببه مـن ملوثـات، كالحفاظ على البيئة من التلوث وما قد ينجم عنه مـن أضرار للإنسـان والحيـوان والنبـات وكافة عناصر ومكونات البيئة.

3-**مشكلة التغيرات المناخية:** تعد ظاهرة تغير المنـاخ مـن الظـواهر الخطـيرة التـي أصبحت مصدر قلق للعالم أجمع، ويعزى ذالك أساسـا إلى زيـادة نسـبة انبعاثـات غـازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية المتزايدة، خاصة حرق الوقود الحفـري إلى جانب إزالة الغابات الاستوائية، وكذا تفكك ثقب الأوزون. ويعد غاز ثاني أوكسيد الكربون السبب الأساسي لظاهرة الاحتباس الحراري، حيث يمتص الأشعة تحت الحمراء القادمة من الشمس ولا يسمح بارتدادها مرة أخرى إلى الفضاء الخارجي، وقد نتج عن ذالك زيـادة في سرعة ذوبان الجليد في القطب الشمالي مما ينبئ باختفاء الجليـد تمامـا قبـل نهايـة القـرن الحالي، هذا وقد أرجع الباحثون أسباب الكوارث التي تضرب الأرض إلى التغيرات المناخيـة السريعة والتعامل السيئ مع الطبيعة.

4- **مشكلة المياه:** لقد أكد تقرير لهيئة اليونسكو أن الإنسـانية سـتواجه أزمـة مياه حقيقية، وأكدت إحدى الدراسـات أن ربـع سـكان العـالم محرومـون مـن ميـاه الشرب نظيفة، وأن الأمراض التـي تنقلهـا الميـاه غـير الصـالحة لـلشرب تعـد السـبب

الأول للوفيات في العالم قبل سوء التغذية، حيث يموت (22000) شخص يوميا معظمهم من الأطفال دون الخامسة وذلك بسبب أمراض تنقلها المياه الملوثة منها: التيفويد، الكوليرا، الملاريا والإسهال. وأن 50% من سكان العالم النامي يتعرضون لمصادر مياه ملوثة يموت على إثرها الآلاف يوميا، وذالك نتيجة ما يتم ضخه إلى الأنهار والمصارف والبحيرات من نفايات مختلفة، ونظرا لما قد تسفر عنه مشكلة المياه من تداعيات خطيرة اجتماعيا وصحيا واقتصاديا وعلى مستوى العلاقات الإقليمية والدولية، وعلى حركة التنمية فقد أطلق البعض مصطلح النمر النائم على مشكلة المياه وذلك لخطورتها بالنسبة لكافة المشكلات البيئية الأخرى.

5- **مشكلة التصحر:** التصحر هو أحد الهواجس البيئية التي تنتاب العالم بشكل متزايد، وهو مشكلة تهدد كل إنسان على سطح الأرض من خلال تغير خصائص التربة الزراعية، وانخفاض إنتاجيتها، وزيادة انتشار الغبار عبر الكرة الأرضية، وتلويث الماء والهواء، وتعقيد مشكلة الفقر والجوع، وعرقلة جهود ومساعي حلها في العديد من دول العالم.

والتصحر هو الآفة الصامتة أو الاغتيال الصامت للأرض، لكونه ظاهرة غير مرئية سواء للساسة أو للعامة، والتصحر لا يشير فقط إلى توسع الصحاري القائمة وإنما يصف أيضا ما يحدث نتيجة إفراط الإنسان أو سوء استخدامه للأراضي الجافة بسبب الإسراف في حرث الأرض، والرعي الجائر، وتدمير النباتات الطبيعية التي تغطي سطح الأرض.

6- **مشكلة السكان:** تحتل المشكلة السكانية مكانة متميزة على المستوى العالمي وتحظى باهتمام كبير، وذلك بسبب الزيادة المطردة في عدد السكان، حيث وصل عدد السكان سنة (2000)إلى (6.1) مليار نسمة، وكان من نتائج هذه الزيادة عدم وفاء الموارد الاقتصادية بحاجات البشر وأصبحت الدول خاصة النامية منها تعاني من مشكلات خطيرة كنقص الطعام وتلوث البيئة وأزمة الإسكان.

7- **مشـكلة المخلفـات الصـلبة:** تتعـدد مشـكلة المخلفـات، فهنـاك البعـد الصـحي والمتمثل في انتشار العديـد مـن الأمـراض والأوبئـة التـي تصـيب الإنسـان. وهنـاك البعـد الاقتصادي المتمثل في ضعف القوة العاملة المنتجة وقلـة الإنتـاج نتيجـة انتشـار الأمـراض. وكذلك هناك البعد الاجتماعي المتمثل في إصابة الإنسان بالإحباط وإثـارة مشـاعر الضـيق والقلق نتيجة تـراكم المخلفـات. وهنـاك أيضـا البعـد البيئـي وتظهـر آثـاره في تلـوث كـل مكونات البيئة وإهدار بعض الموارد التي يمكن الاستفادة منها.وإلى جانب ذلك نجد البعد الحضاري حيث يمثل وجود المخلفات في البيئة مظهرا غير حضاري يـؤثر سـلبا عـلى حركـة السياحة. وهكذا يتضح أن مشكلة المخلفات الصلبة مشـكلة متعـددة ومتداخلـة الأبعـاد مما يوجب على الإنسان ضرورة تقليل هذه المخلفات إلى أدنى حد ممكن.

هذا وهناك مشكلات أخرى نذكر منها: مشـكلة الـزلازل وتوابعهـا، مشـكلة حقـول الألغام، مشكلة التدخين، مشكلة تعاطي وإدمـان المخـدرات، مشـكلة أوبئـة الـعصر مثـل جنون البقر وأنفلونزا الطيور والحمى القلاعية.

ثالثا: مسببات المشكلات البيئية

شهدت مرحلتي الثورة الصناعية وثورة المعلومات قمة التداخل الإنساني في إحداث المشكلات البيئية وتفاقمها.

ولعل أهم أسباب ظهور المشكلات البيئية ما يلي[1]:

- محدودية الثروات وزيادة السكان.

- استنزاف الثروات المعدنية وما ينتج عن ذلك من تلوث خلال عمليات الاستخراج والمعالجة.

---

(1) عبد القادر عابد، غازي سفاريني: أساسيات علم البيئة، الطبعة الثانيـة، دار وائـل، عـمان ، الأردن ، 2004 ص22 ، 23.

- إنتاج كم هائل من المركبات الكيميائية الخطرة التي لا نظير لها في الطبيعة والتي تتحلل بسهولة إلى مكوناتها الطبيعية مما يؤدي بالتالي إلى دخولها في السلسلة الغذائية.

- سوء الممارسات الزراعية والإفراط في استخدام المخصبات الكيميائية والمبيدات الحشرية والفطرية مما أدى إلى تدهور نوعية التربة وفقدها.

- إنتاج كم هائل من النفايات يصعب التخلص منه مما يسبب في تلويث المياه الصحية والجوفية.

- مداولة المواد السامة علي نطاق واسع وزيادة احتمال وقوع حوادث ضارة بالبيئة مثل انسكاب الكيماويات الضارة والنفط.

- سوء التخطيط في تنفيذ المشاريع وعدد تقييم الآثار البينية الناجمة عن إقامتها.

المطلب الثاني

التنمية والأمن البيئي[1]

الأمن البيئي:

الأمن بشكله العام يعني أن يعيش الإنسان حياته ويمارس نشاطاته الاعتيادية اليومية دون أن تتهدده أية مخاطر في الوقت الحاضر أو في المستقبل وللأمن أشكال عدة، فإذا كان أمن غذائي مثلاً يعني أن يتوفر الغذاء من حيث الكم والنوع وفي المكان والزمان بالشكل المناسب والسعر المناسب، أي أن لا يكون الغذاء مصدر خطر على حياة الإنسان والمجتمع، نتيجة للنقص الذي يمكن أن يحدث حاضراً أو مستقبلاً.

(1) د. نورالدين هرمز، التخطيط الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2002، ص382-383.

وبالمقابل يعني الأمن البيئي ضمان توفر الموارد البيئية اللازمة والضرورية لحياة الإنسان من أجل البقاء ودون أن يكون مصدر تهديد وخطر على حاضره ومستقبله.

للأمن البيئي مستويات عدة منها محلية وقومية وعالمية ويصنف أيضاً بحسب الموارد البيئية إلى أمن الماء والهواء والغذاء، ويضاف إليها أيضاً الأمن الصحي والأمن من الإشعاعات الكونية أو النووية... إلخ.

تناقضات التنمية والأمن البيئي:

تعني التنمية الاقتصادية بشكل أو بآخر كما ذكرنا زيادة أحجام ومعدلات الإنتاج والاستهلاك، لكن لا الإنتاج ولا الاستهلاك لا يعتبران محايدين بيئياً، بل توجد مخلفات ضارة بالبيئة من كلا النشاطين، وبالتالي هل المطلوب وقف عملية التنمية من أجل الحفاظ على الأمن البيئي؟

مؤكداً أنه لا يمكن إيقاف التنمية من أجل المحافظة على سلامة البيئة ولا يمكن أيضاً الاستمرار بالتنمية بالشكل السائد حتى الآن، والتي لا تأخذ الاعتبارات البيئية بالحسبان وبالتالي لابد من التوفيق بين التنمية والبيئية، عملية التوفيق يمكن أن تتم عن طريق حساب العائدات والتكاليف البيئية والاجتماعية للتنمية.

الإنتاج والأمن البيئي:

الإنتاج الآمن بيئياً هو الذي ليس له أضرار بيئية تذكر أي أنه يحافظ على توازن النظام البيئي العام الموجود في الطبيعة.

يتحقق هذا النوع من الإنتاج في ظل الشروط التالية:

- الاختيار الصحيح لمواقع المشروعات الإنتاجية لتجنيب الأضرار بالبيئة المحيطة بالمشروع وتقليصها إلى أقل حد ممكن.

- وضع معايير وشروط فنية معينة تلزم بها الصناعات القائمة أو التي ستقام من اجل تخفيف الأضرار البيئية الناتجة عنها إلى حدها الأدنى.

- إيجاد أرصدة أو مخصصات محلية وعالمية تخصص لدعم وتطوير التكنولوجيا التي تحمي البيئة والعمل على نشر مثل هذه التكنولوجيا بأسعار تشجيعية في كافة أشكال النشاطات الإنتاجية التي يقوم بها الأفراد أو المؤسسات أو الدول خاصة الفقيرة منها بحيث أنه إذا لم تسمح لها ظروفها الاقتصادية باقتناء مثل هذه التكنولوجية يمكن أن تقدم لها مجاناً أو بأسعار رمزية.

- الرقابة المستمرة من قبل الجهات المختصة على المخاطر التي تتهدد الأمن البيئي وتحديات تلك الأخطار والعمل على مواجهتها بالسرعة الممكنة.

الاستهلاك والأمن البيئي:

ما ينتج يجب أن يستهلك، لأن الإنتاج يجب أن يلبي طلب استهلاكي ما، وبالتالي الإنتاج تابع للاستهلاك وبتعبير آخر الطلب على سلع الاستثمار هو طلب مشتق من الطلب على سلع الاستهلاك، والاستهلاك بدوره تابع للدخل، وبالتالي يعتبر ترشيد الاستهلاك واحداً من أهم أركان الأمن البيئي للأسباب التالية:

ترشيد الاستهلاك يعني ترشيد الإنتاج وتوجيهه ليبتعد عما هو غير ضروري وبالتالي التقليص من حجم النفايات الصناعية الناتجة عنه.

يعني ترشيد الاستهلاك والإنتاج تخفيف الضغط على استغلال الموارد والخامات الطبيعية خصوصاً تلك التي هي غير قابلة للتجدد.

لكن من يقبل ترشيد الاستهلاك؟

في البلدان المتقدمة صناعياً قد اعتادت شعوبها على مستوى معاشي مادي مرتفع، وليس الأمر بالسهل إقناعها بتقليص الاستهلاك والتراجع عن المستوى المعاشي المعتاد.

في البلدان النامية لا تعطى أهمية تذكر للمسألة البيئية لأنه وفقاً لسلم أولوياتها توجد مسائل أساسية أهم كتأمين الغذاء والسكن والكساء لشعوبها.

علماً أن الفرد الواحد في البلدان الصناعية المتقدمة حسب التقديرات هو أخطر على البيئة وعلى الموارد الطبيعية البيئية بمقدار أربعة أمثال نظيره في البلدان النامية نظراً لما يستهلكه الفرد في البلدان المتقدمة وما يحتاجه من متطلبات تفوق كثيراً ما يحتاجه الفرد في البلدان النامية.

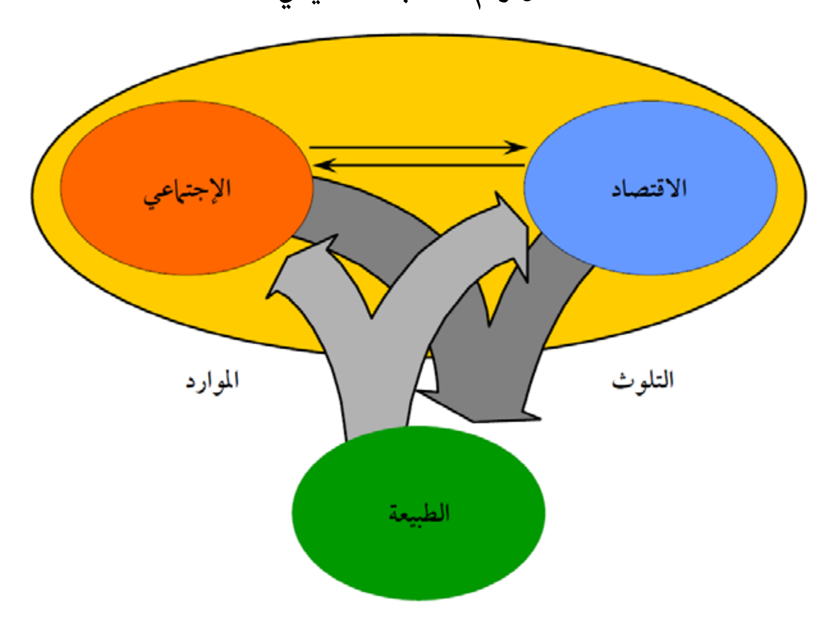
فعلى الرغم من أن الدول الصناعية المتقدمة لا يمثل سكانها إلا حوالي خمس سكان العالم فهي تنتج مجتمعة حوالي 70% من نفايات العالم وملوثاته.

المطلب الثالث

علاقة البيئة بالتنمية

إن تحديد علاقة البيئة بالتنمية يفرضه الواقع اليوم الذي يعرف اختلال بيئي وتدمير للوسط الايكولوجي بفعل التدخل اللاعقلاني للإنسان في سياق بحثه عن استثمار البيئة المحيطة به وتحقيق تنمية اقتصادية وليست تنمية بيئية تستفيد من موارد البيئة وتسخرها لخدمة الاقتصاد وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 1: المجال التقليدي للاقتصاد



Soure: Christian Brodhag Developpement durable

Site: doc download/Mulhouse papers/Brodhage

من أسس الاقتصاد التقليدي أنه يعتبر الناتج الـوطني الإجـمالي مـؤشراً لقيـاس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني، وبذلك أغفـل هـذا النظـام عوامـل أخـرى التـي تصاحب العملية الإنتاجية من تلوث بيئي ولا يعطي أي قيمة للموارد الطبيعية.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تتحدد هذه العلاقـة مـن جـانبين[1] جانـب القطاعـات والظواهر الاقتصادية وجانب التكاليف والعائدات.

(1) صالح عصفور «الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها» سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية ، تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت العدد 25 ، 2004 ص 6.

1. جانب القطاعات والظواهر الاقتصادية:

من البديهي أن أي اقتصاد تتفاعل في داخله قطاعات عديدة تساهم في تحقيق نموه وترتبط بعوامل بيئية من أجل استمرارها في الوجود من جهة كما يتأثر بظواهر اقتصادية كالعولمة والاستثمار الأجنبي من جهة أخرى.

أ- القطاعات الاقتصادية:

بما أن الاقتصاد يتكون من عدة قطاعات إلا أننا سنعتمد على بعض منها لتوضيح علاقتها مع البيئة بشكل مباشر أو غير مباشر:

* **الزراعة:** تعتبر الزراعة المحور الرئيسي لعملية التنمية، إلاّ أن هناك عوامل عديدة مازالت تتحكم في تنميتها وتسبب قصوراً لها والمتمثلة بشكل خاص في الأضرار البيئية.

إن مشكلة نقص الغذاء [وبالتالي زيادة الواردات منه] وتدهور إنتاجية العمل والتضخم [أي الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار] هي مشكلات اقتصادية يرجع الجانب الأكبر منها إلى ما تعانيه البيئة من:

- قلة موارد المياه يؤدي إلى إحداث التدهور في إنتاجية الأرض؛

- تدهور التربة نتيجة التصحر ينقص الإنتاج الزراعي ومن ثم يقل العرض في مواجهة الطلب على الغذاء وترتفع الأسعار وتزيد الواردات؛

- قلة مساحة الأرض الزراعية بسبب التوسع العمراني والتصحر وملوحة الأرض؛

- الإكثار من استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية يساهم في إلحاق الضرر بالمواد الغذائية والإنسان؛

- التلوث البيئي بكافة صوره يحدد من العمليات الحيوية التي تتم بيولوجيا بواسطة هذه العناصر في الأجهزة البيئية ويؤكد ذلك موت كثير من الأصناف النباتية؛

- يساهم النشاط الزراعي في ظاهرة التغيرات المناخية من خلال انبعاثات غاز النيترات N_2O الذي يعتبر أحد المسببين الرئيسيين في ظاهرة الاحتباس الحراري بحيث أن 70% من انبعاثات غاز النيترات ناتجة عن عمليات الحرث التقليدية واستخدام الأسمدة والمبيدات إلى جانب قطع الغابات التي تمتص الانبعاثاث الكربونية الصادرة عن المصانع.

* **الصناعة:** أصبح النشاط الصناعي نشاطاً رئيسياً في اقتصاديات المجتمعات المعاصرة ومحركاً حيويا للنمو الاقتصادي، حيث اعتبرت الصناعة ضرورية في الدول النامية بهدف توسيع مجال التنمية والاستجابة لتحقيق مزيد من الإشباع لحاجاتها المتنامية، بينما في الدول الصناعية المتقدمة فإنها تتطلع إلى تطوير صناعاتها باستخدام النظم الحاسبات الآلية، ولذلك تشكل المنتجات الصناعية الأساس المادي لمستويات الحياة الحديثة، ولهذا تسعى جميع البلاد لامتلاك التجهيزات الصناعية الفاعلة من أجل الاستجابة لحاجاتها المتطورة. بالرغم من كل هذا تعتبر الصناعة من أهم مصادر التلوث أي مصدر رباعي الأبعاد في إحداث التلوث:

- المخلفات السائلة تلوث الماء، لأن المصانع وجدت البيئة البحرية كأنسب الأماكن لإلقاء المخلفات السائلة أو الصلبة والخلص منها؛

- أصوات الآلات تلوث السمع؛

- المخلفات الصلبة تلوث البصر؛

- الأدخنة التي تتصاعد من المصانع تلوث الهواء.

* **الطاقة:** يضطلع قطاع الطاقة بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تلبية احتياجات الطاقة الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى الإسهام الفعال للطاقة خاصة قطاع البترول والغاز في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان. وعلى الرغم من هذا الدور

الحيوي لقطاع الطاقة إلاّ أنه يتميز بخصائص متعددة يمكنها أن تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة كإحداث تأثيرات بيئية ضارة على الهواء والتربة والموارد المائية، وهذا سيحدث بلا شك تأثير سلبي ومعاكس في المدى الطويل خاصة بعد نفاذ هذه الموارد سيفقد الاقتصاد المصادر الرئيسية لتمويل اقتصادياته.

ب- الظواهر الاقتصادية:

يشهد العالم اليوم عدة ظواهر اقتصادية تؤثر على المسار التنموي لأي بلد ومن أهمها عولمة الأسواق والاستثمار الأجنبي والتي تؤثر كل منهما بشكل مباشر وغير مباشر على البيئة[1]:

* **عولمة الأسواق:** إن لعولمة الأسواق انعكاسات هامة على البيئة، ذلك لأن التجارة العالمية تؤدي إلى الإفراط في استغلال الطبيعة وإلى إنتاج جيل جديد من النفايات من شتى الأصناف، وأن الإطار الراهن للتجارة لا يقدر تكلفة البيئة في المبادلات العالمية وتبقى هذه التكلفة خارج حساب تكلفة الإنتاج وعليه تؤدي النتائج السلبية على البيئة بالضرورة إلى تخريب كبير للثورة الطبيعية بسبب الإفراط في استغلالها وإلى تزايد التلوث بأنواعه المختلفة الظاهرة وغير الظاهرة.

* **الاستثمار الأجنبي:** هناك ارتباط بين النشاط الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومشكلات التلوث المسببة للاختلالات على توازن البلد اقتصادياً مالياً وبيئياً في المستقبل. قد تأتي الاستثمارات الأجنبية للدولة الأقل نمواً مدفوعة بدافع الهرب من الخضوع لما فرضته الدولة الأم من قيود لحماية البيئة أكثر تشدداً وأعلى كلفة مما تفرضه الدولة الفقيرة على اعتبار أن هذه الدولة لا تفرض أي قيود من هذا النوع على الإطلاق. كما أن الاستثمارات قد تساهم في المدى القريب إلى

(1) مصطفة بابكر «السياسات البيئية» سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 25 جانفي 2004 ص 16.

تأمين فرص عمل كبيرة في هذه الدول الفقيرة، إلاّ أنها قد تعمل في نفس الوقت على وجود ملاذات للتلوث خصوصاً، إذا رافق هذا الانتقال للصناعات الملوثة وجود تعاون مع بعض الحكومات الفاسدة في الدول النامية للتغاضى عن عمليات التلوث التي ترافق هذه الصناعات.

إذن وفق هذه الظواهر الاقتصادية فإن عولمة الأسواق، تحرير التجارة، وتحرير الاستثمارات قد تؤدي بالإضافة إلى توسيع الفجوة بين الدخول في داخل الدولة فقيرة إلى تدهور البيئة من ناحيتين: بما قد يؤدي إليه من اضطرار الفقراء إلى الإضرار بالبيئة خلال جهودهم المبذولة لكسب الرزق أو حتى لمجرد البقاء على قيد الحياة وما قد يؤدي إليه من تبني أصحاب الدخول المرتفعة لأنماط الاستهلاك أقل حساسية لأثر الاستهلاك في البيئة.

التكاليف والعائدات:

إن التنمية الاقتصادية أخذت تتحمل عبء جديد لم يكن في الحسبان لأن المشكلة البيئية ليست مشكلة فنية بل هي مشكلة اقتصادية اجتماعية، سياسية المنشأ وذلك للأسباب التالية[1]:

- يهدد التصحر 70% من الأراضي المنتجة؛
- تعاني أكثر من 40 دولة من أزمة الموارد المائية؛
- يصل سكان العالم إلى 12 مليار عام2050؛
- احتمال ارتفاع درجة حرارة الأرض في هذا القرن إلى 4 درجات؛
- خفض إنبعاثات الكربون بنسبة 50% بحلول 2050؛
- 76% من النفايات تدفق في العالم العربي مثلا مما يسبب ضغط كبير على التربة.

(1) مصطفة بابكر، مرجع سابق ذكره.

فهذه الأضرار البيئية تبيّن أن التنمية والبيئة علاقة متشابكة ولا يوجد انفصال بل يوجد تلازم، لأنه لا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدة من موارد بيئية متداعية، كما لا يمكن حماية البيئة عندما تسقط التنمية من حسابها تكاليف تدمير البيئة.

وفي سياق ذلك فإن التوفيق بين التنمية والبيئة يتم عن طريق حساب العائدات والتكاليف البيئية، أي من خلال تحليل العائدات والتكاليف البيئية التي تأخذ بعين الاعتبار العائدات والتكاليف الاجتماعية، وحتى يتم ذلك يجب حل معضلتين أساسيتين:

الأولى: تتعلق بحصر وتقويم الأضرار البيئية نقديا؛

الثانية: تتعلق بتحديد سعر الفائدة الاجتماعية الذي يجب أن يتم الحساب على أساسه بحيث يعكس التفضيل الزمني للمجتمع.

ولإتباع طريقة تحليل العائدات والتكاليف يجب:

- تحديد الوضع البيئي الحالي أي قبل البدء بتنفيذ المشروع للتمكن من معرفة التغيرات البيئية التي قد تحصل.

- تقدير كل العائدات والتكاليف بما في ذلك العائدات والتكاليف البيئية الناجمة عن قيام المشروع.

فمن خلال طريقة تحليل العائدات والتكاليف[1]، يمكن ترتيب المشروعات حسب درجة تأثيرها سلباً وإيجاباً على البيئة. فالأضرار البيئية تعد تكاليف اجتماعية تحسب في دراسة الجدوى البيئية من ضمن تكاليف المشروع، وتعد الآثار البيئية الايجابية للمشروع عائدات اجتماعية تحسب ضمن عائدات المشروع.

---

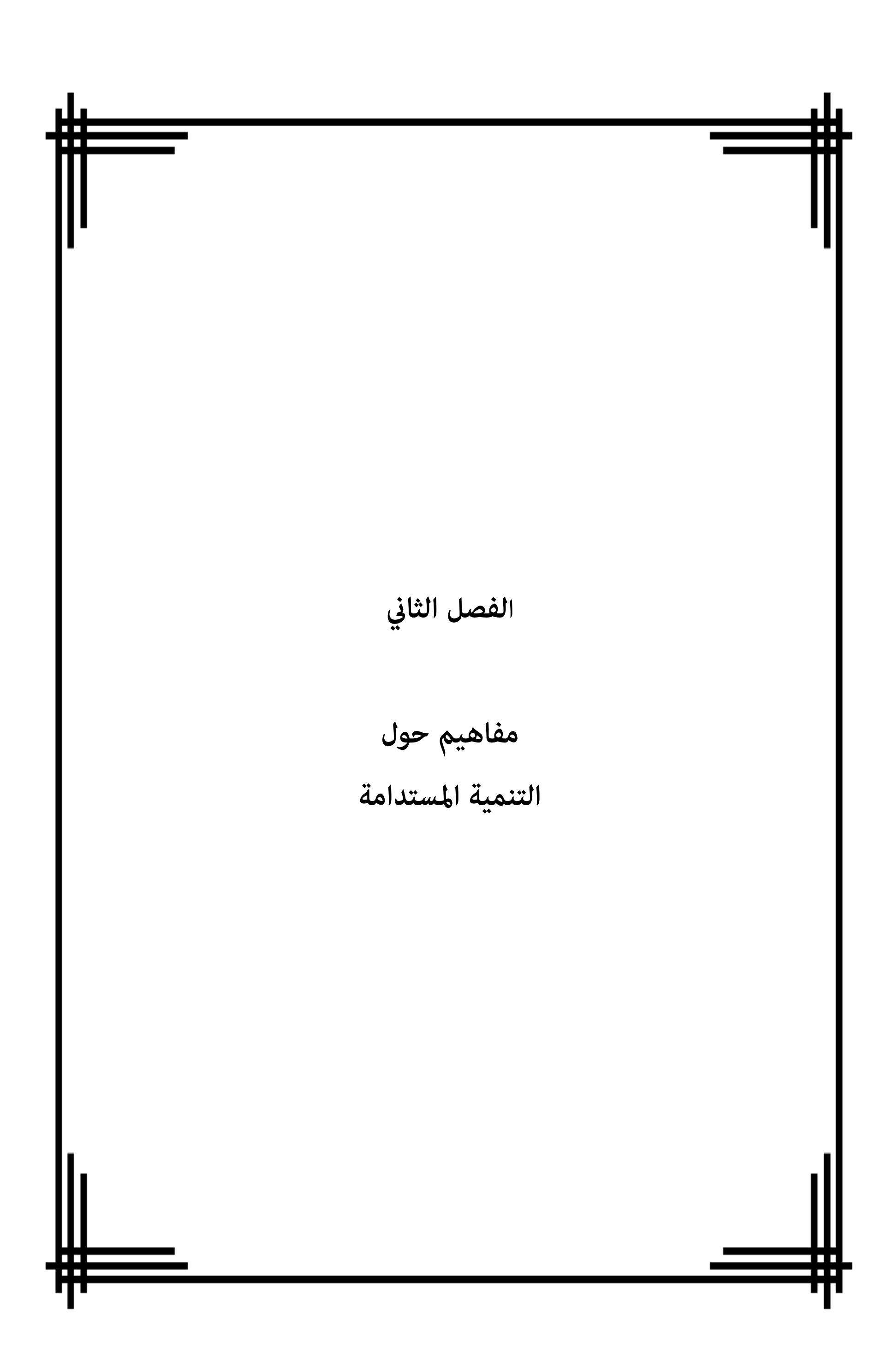
(1) منى قاسم «التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية» الدار المصرية اللبنانية (الطبعة الثالثة) القاهرة 1997، ص 40.

فعنـد حسـاب كـل العائـدات والتكـاليف يمكـن الحصـول عـلى القيمـة الحاليـة الاقتصـادية، فـالمشروع الـذي تكـون صـافي قيمتـه الحاليـة - بعـد حسـاب كـل التكـاليف الاجتماعية (بما في ذلك تقدير الأضرار البيئية) والعائدات الاجتماعية (بما في ذلك العائدات البيئية) - أكبر من صافي القيمة الحالية للمشروعات البديلـة، يكـون هـو المشروع الأفضـل من الناحية البيئية ومن تم يساهم في تحقيق التنمية المتجـددة باعتبـاره يـؤدي إلى أضرار بيئية أقل.

كما يجب الإشارة أن إضافة التكلفة البيئية إلى عنـاصر التكلفـة الأخـرى التقليديـة التي يدخلها الاقتصاد في حسبانه عند وضع الميزانيات للمشـاريع، لا يتطلـب ترجمتهـا إلى أرقام مالية مبـاشرة ومحـددة، يكفـي حسـابها بشـكل عـام أو تصـوري بحيـث توضـع في الاعتبار على أساس مستقبلي.

وتتحدد الميزة الأساسية لهذه التكلفة في إثبات أن التلوث لا يقتصر أثره عـلى بيئـة محددة أو حتى إقليمية بل يصل ليغطـي العـالم كلـه مثـل ثقـب الأوزون، ارتفـاع درجـة حرارة الأرض واستهلاك موارد مياه العذبة والبترول.

وعلى هذا الأساس تفترض التنميـة اليـوم أن تعكـس نظـم المحاسـبة قـدر الإمكـان الأسـعار الافتراضـية للمـوارد الطبيعيـة باعتبارهـا أصـولاً عاديـة إنتاجيـة، لأن المؤسسـات الاقتصادية العالمية أصبحت تهتم بإعداد حسابات قومية على أساس مراعاة البعـد البيئـي وتعرف باسم الحسابات القوميـة الـخضراء وهـي حسـابات تقـوم عـلى أسـاس اعتبـار أن تحسن في ظروف البيئة وفي الموارد لاقتصادية هي زيادة في أصـول الدولـة وأن أي تنـاقص في الموارد الاقتصادية أو إضرار بالبيئة هو خسارة في أصول الدولة.



الفصل الثاني

مفاهيم حول

التنمية المستدامة

مفاهيم حول التنمية المستدامة

تأتي التنمية المستدامة لتحتوي جميع المواضيع المحددة التي يكثر حولها الجدل نظرا لتعدد جوانب هذا المفهوم، ولمدى أهمية هذه المواضيع للخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

وجاء الاهتمام عالميا بهذا المفهوم الجديد من خلال الندوات واللقاءات العالمية بدءا من مؤتمر استوكهولم حول التنمية البشرية عام 1972، مرورا بقمة الأرض في ري ودي جانيرو حول البيئة والتنمية لسنة 1992، وصولا إلى قمة جوهانسبورغ لسنة 2002، إضافة إلى المؤتمرات المحلية والقارية.

وفي الحقيقة فإن التنمية المستدامة بدأت بشكل خاص حول موضوع البيئة، لكنه عرف تطورا ملحوظا عبر آراء المفكرين ليصل في النهاية إلى دراسة واحتواء المعضلات الكبرى التي يطرحها هذا العصر.

المبحث الأول

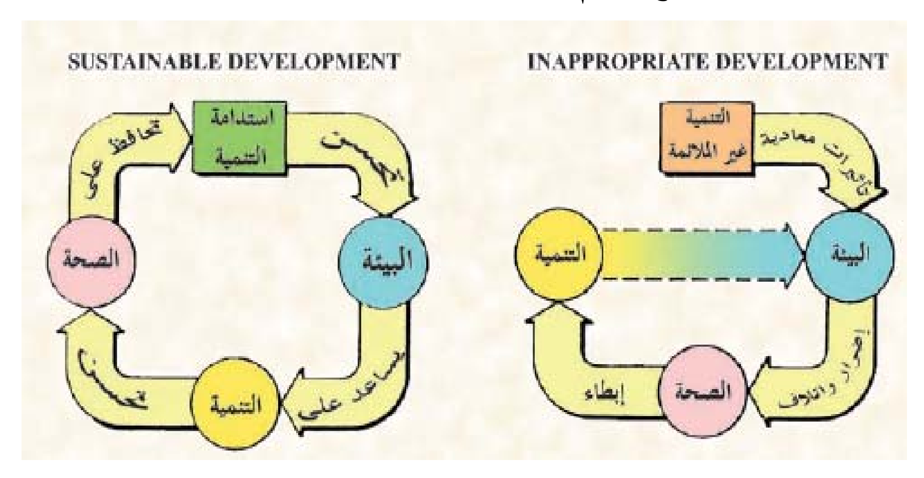
مفهوم التنمية المستدامة

Sustainable Development

يشغل مفهوم التنمية المستدامة مساحة واسعة من القضايا، وسنتناول بالشرح بداية ظهور هذا المفهوم وتطوره فيما يأتي:

مفهوم التنمية المستدامة يقوم على مجموعة من السياسات والإجراءات المتخذة لتحقيق التوازن بين تفاعل المنظومات البيئية الثلاثة (الحيوية- والمصنعة -والاجتماعية) والمحافظة على سلامة هذه النظم البيئية. كما هو موضح بالشكل رقم (2).

الشكل (2): يوضح مفهوم التنمية المستدامة مقارنة بالتنمية غير المستدامة



المطلب الأول

الجذور التاريخية للتنمية المستدامة

لذا سنتطرق للجذور التاريخية للتنمية المستدامة من العلماء الاقتصاديين.

من جهة العلماء الاقتصاديين:

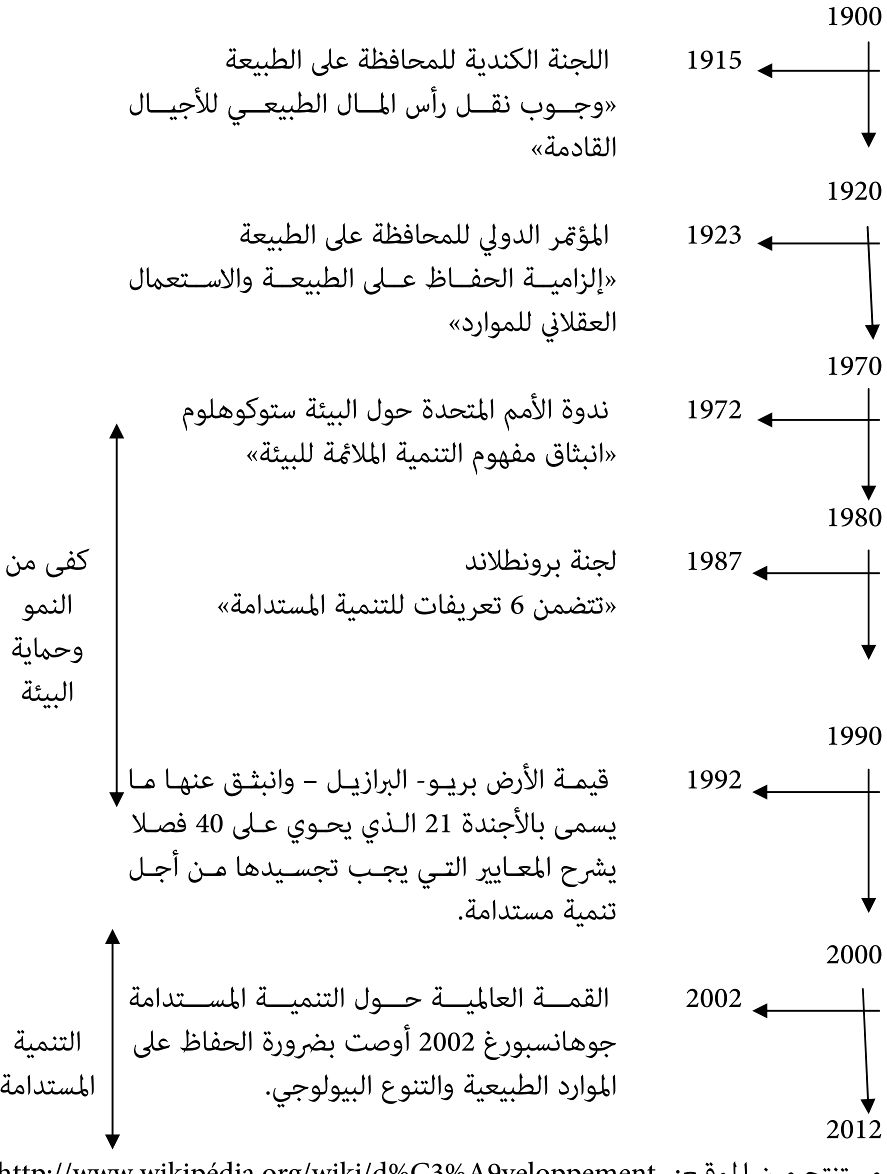
إن دراسة تطور الفكر الاقتصادي تظهر أن الاقتصاديون الأوائل (الكلاسيك) في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 أول من نبهوا إلى خطورة مشكلة ندرة الموارد الطبيعية وما يمكن أن تؤدي إليه من ظاهرة تناقص الإنتاجية, وهي ظاهرة توضح أن الإنتاج الإضافي لأحد عوامل الإنتاج المتغير مع كمية ثابتة من المدخلان الإنتاجية الأخرى وما يترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف إنتاج الوحدة الإضافية. ومن أبرز هؤلاء الاقتصاديون الكلاسيك, «مالتوس 1766-1834 «Malthu الذي يعتبر ندرة الموارد الطبيعية قيد على النمو الاقتصادي, حيث كان من أهم نتائجه تراجع النمو الذي كان سببا في نقص وسائل الإنتاج.

إن كل المؤشرات التي تبين الخطر البيئي الناتج عن النمو الاقتصادي جعلت الاقتصاديين يولون اهتماماً أكثر بالطبيعة والاقتصاد في استخدام الموارد للأجيال الحاضرة والمقبلة, وما نتج عنه ظهور الاقتصاد الأخضر.

وقد كانت التأثيرات البيئية الناتجة عن الدمار الشامل الذي أصاب الإنسان وبيئته, الفضل الكبير في العمل الجدي من أجل إيصال صوتها بشكل واضح, حتى توصلوا أخيراً إلى المؤتمر العالمي لحماية البيئة.

والمخطط التالي يوضح تطور مفهوم التنمية المستدامة.

مخطط (2): نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة



مستنتج من الموقع: -http://www.wikipédia.org/wiki/d%C3%A9veloppement durable

نلاحظ أن ندوات الثلاثة ستوكوهلوم 1972، ريـو 1992 وجوهانسـبورغ 2002 قـد رسخت مفهوم الجديد للتنمية بأخذ الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية مـن أجـل الوصول إلى اقتصاد مستدام.

ولذلك فإن تغيـير مفهـوم التنميـة الاقتصـادية مـن مجـرد زيـادة اسـتغلال المـوارد الاقتصادية للوفاء باحتياجات الإنسان المتعددة إلى مفهوم التنمية المتواصـلة والتـي ينظـر إليها كأفضل خيار للوفاء باحتياجات الحاضر دون التفريط في حـق الأجيـال القادمـة، أدى إلى إدخال عنصرين جديدين لقياس مستوى التنمية والتطور في أي بلد.

فنجد أن الاقتصاديين قد اعتمدوا عـلى متوسـط الـدخل الفـردي والنـاتج الـداخلي الخام كمؤشرات لقياس التنميـة في بلـد مـا دون الأخـذ بعـين الاعتبـار التـأثيرات السـلبية والأضرار التي يلحقها النشاط الاقتصادي بالمحيط الحيوي نتيجة التلوث الصادر عـن ذلـك النشاط أي تكاليف تـدهور البيئـة واهـتلاك المـوارد الطبيعيـة[1]. لكـن في 1993 اسـتطاع Pearce أن يدخل التأثيرات البيئية للنشاط الاقتصادي والرأس المال الطبيعي في الحسابات القومية لحساب الدخل المستدام أو الدخل الأخضر PIBv الذي يساوي:

$$PIB_V = PIB_C - AMR - CR$$

حيث أن الدخل المحلي الخام التقليدي PIBC هو عبـارة عـن مجمـوع الاسـتهلاك العمومي والخاص والاستثمار والصادرات منقوص منهم الواردات، أما الدخل المحلي الخـام الأخضر أو المستديم PIBv فهو يساوي الدخل المحلي الخام التقليدي PIBC منقوص منه كل من اهتلاك الرأس المال الطبيعي AMR وتكاليف الأضرار البيئية CR.

---

(1) إذا اعتبرت السلع البيئية سلعا عمومية قيمتها السوقية معدومة، كما استبعد الاقتصاد التقليـدي إمكانيـة الندرة بالنسبة للموارد الطبيعية.

والتنمية بهذا المعنى هي أولاً قبل كل شيء: تنمية اجتماعية تتم في إطارها التنمية الاقتصادية , فهي تسعى لتطوير عناصر الإنتاج في مجتمع , وترشيد التدفق القومي للسلع والخدمات داخل هذا المجتمع , وبينه وبين المجتمعات الأخرى , من أجل أهداف الإنسانية خلقية وروحية وفكرية ومادية , منها زيادة الدخل القومي والفردي , عدالة توزيع الثروة , ورفع مستوى صحة الأفراد , وتوفير الغذاء والتعلم والمسكن لهم, وزيادة أمنهم وإيمانهم وحريتهم وتماسكهم.

نرى أن جوهر التنمية المعاصرة ونقصد التنمية السليمة، هو «التغير نحو الأفضل».

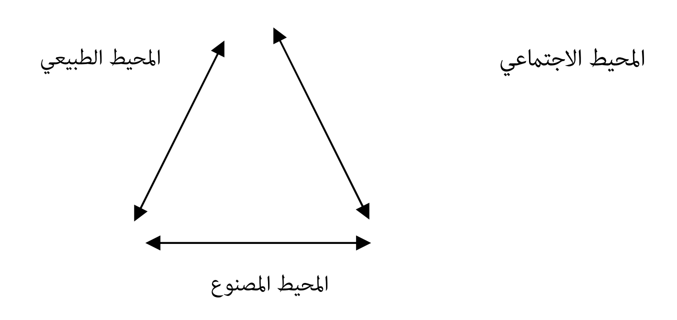
المطلب الثاني

ظروف أدت إلى ظهور التنمية المستدامة[1]

تعيش مجتمعات الإنسانية في إطار ثلاث منظومات أساسية متداخلة , ومتفاعلة , تتبادل التأثير والتأثر , هي:

- المحيط الطبيعي
- المحيط المصنوع
- المحيط الاجتماعي.

(1) د. مصطفى يوسف كافي، «السياحة البيئية الإيكولوجية آفاقها وتحدياتها»، دار رسلان، دمشق، 2014، ص69-70.



الشكل المنظومات الأساسية للمجتمع الإنساني.

1- المحيط الطبيعي: وهو المنظومة الطبيعية، وإطار البيئة الفطرية الكائنة في الطبيعة, وتضم النظام المائي, والنظام الأرضي , والنظام الجوي , والنظام الحيوي بشقيه من(نبات وحيوان الطبيعي), وهي جزء من النظام الكوني الذي لا يخضع لإرادة الإنسان ولا إلى تحكمه.

2- المحيط المصنوع: يتكون مما أنشاه الإنسان في البيئة, وبناه وشيده, مثل مراكز الصناعة, المدارس, الجامعات, المستشفيات, شبكات المواصلات, شبكات الري, مراكز الطاقة, المزارع... الخ. إلا أن بعض مكونات المحيط المصنوع مثل النظم الزراعية, يديرها الإنسان, لكنها لا تكون تحت تحكمه بالكامل, لأنها مازالت تحت تأثير عوامل المحيط الحيوي الطبيعي مثل دورة ماء وغيرها.

وبوجه عام يمكن القول أن المصنوع يتكون من النظام السياسي, والنظام التكنولوجي, والنظام الاقتصادي, وهي أقسام من النظام الحضاري في النظام البيئة.

3- المحيط الاجتماعي: وهو ما وضعه الإنسان من مؤسسات وقواعد، يعتمد عليها في إدارة العلاقات الداخلية بين أفراد المجتمع والمنظومات الأخرى الطبيعية والمصنوعة, والعلاقات الخارجية مع سائر العالم , وبوجه عام يمكن القول أنه

يشمل المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع, وبعض هذه المكونات يرجع تاريخه إلى الماضي (القيم, العادات, والتقاليد, الدستور, التراث الثقافي...الخ).

وبعبارة أخرى يمكن القول إن المحيط الاجتماعي يشتمل على النظام الاجتماعي والنظام الثقافي في بيئة الحضارية.

تعد التفاعلات التي تحدث بين هذه المنظومات الثلاث بأقسامها الفرعية, عمليات الحياة والتنمية بالنسبة للمجتمع, ويرجع تعقد هذه التفاعلات إلى الاختلافات الفطرية في الأصل والضوابط والامتداد الزماني والمكاني لكل من المنظومات الثلاث.

ولقد نتج عن هذا التفاعل, بين الإنسان والبيئة, على مستوى العالم, العديد من النجاحات:

1- زيادة معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادة الاستهلاك.

2- تحسن في مستوى المعيشة في العالم بوجه عام, وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي عما كان قبل عقود سابقة.

3- زيادة معدلات العمر المتوقع.

4- نقص في معدلات وفيات الرضع والأطفال.

5- تخلص العالم من الأوبئة الأساسية أو من معظمها.

6- زيادة نسبة السكان الذين يتمتعون بمياه الشرب النقدية ووسائل الصرف الصحي.

7- زيادة نسبة المتعلمين في مراحل التعليم المختلفة.

لكننا نشهد على الجانب الآخر أضراراً بالمحيط الطبيعي:

1- زيادة نسبة قطع الغابات.

2- تدهور الأراضي الزراعية وانخفاض نصيب الفرد منها.

3- زيادة نسبة التصحر.

4- ارتفاع المعدلات الخطيرة لفقدان التنوع البيولوجي.

5- تخلخل الأوزون في طبقة الاستراتوسفير.

6- مخاطر تغيير المناخ.

7- تعاظم تراكم كميات كبيرة من النفايات وبضمنها النفايات الخطرة

8- استنزاف المعادن.

9- الإسراف في الاستهلاك المياه وتدهور نوعيتها.

إزاء هذه المشكلات والمخاطر البيئية, نظمّ, المجتمع الدولي اجتماعاً حافلاً هو (مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة عام 1992) الذي عقد بمدينة ريودي جانيرو بالبرازيل, وقد أطلق عليه مؤتمر قمة الأرض. كما وأصدر المؤتمر خطة عمل شاملة, سماها (أجندة القرن الحادي والعشرين) حيث أكدّت الأجندة (21) أن الطريق الوحيد لتوفير حياة آمنة, ومستقبل مزدهر, هو التعامل مع قضايا البيئة, والتنمية, بطريقة متوازنة, تعمل على إشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشة للمجتمع, وفي الوقت نفسه حماية وإدارة أفضل للأنظمة البيئية بحكمة وعقلانية, إذ لا تستطع إي دولة تأمين مستقبلها بمفردها, لكننا نستطيع جميعاً في شراكة عالمية, تحقيق التنمية المستدامة.

وتعكس الأجندة (21), وعياً عالمياً, وإرادة سياسية أعلى مستوى, بضرورة التعاون ودراسة قضايا التنمية بأبعاده المختلفة, الاقتصادية والاجتماعية دون إغفال الإطار البيئي.

والفكرة الأساسية التي بنيت عليها أجندة القرن الحادي والعشرين هي فكرة التنمية المستدامة.

الشكل رقم (3)

المطلب الثالث

تعريف التنمية المستدامة

التنمية في أصلها هي ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر فطرية في البيئة إلى ثروات، أي إلى سلع وخدمات تقابل حاجات الإنسان، هذا التحويل يعتمد على جهد الإنسان وما يوظفه من معارف علمية وما يستعين به من أدوات ووسائل تقنية ولكنه أيضاً يهدد توازنها الفطري ويصل إلى درجة الإضرار إذا تجاوز قدرة الفطرة

البيئية على الاحتمال وقدرتها على استعادة التوازن ورأب التصدعات ومن هنا ظهرت أهمية التنمية المستدامة كمفهوم جديد.

ولقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة بين المفكرين الاقتصاديين في كل المجالات، ونتناول بعض التعاريف المختلفة التنمية المستدامة.

أولا: يعرف التنمية المستدامة تقرير BRANDTLAND لسنة 1997 على أنها «تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة»[1].

ثانيا: كما تعرف على أنها: «تلك التنمية التي تهدف إلى تحقيق رغبات الأفراد عن طريق استهلاك الموارد الطبيعية بصفة عقلانية مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة» ولتحقيق التنمية المستدامة يجب التأكد من[2]:

- تحديد الحلقات المفرغة التي تؤخر وتيرة النمو، وتجعل توزيع الأصول غير عادل.
- الاستثمار في مشاريع وبرامج ومبادرات تؤدي إلى إيجاد مؤسسات أفضل.
- دعم انتقال المنظمات البيئية التي تقوم بالتعليم وتطبيق ذلك التعليم في تحسين السياسات والمشاريع.

وعرفت أيضاً على أنها: «نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة[3].

---

(1) سماي علي، الشراكة الاقتصادية وأثارها على التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية، 6،7 جوان 2006، ص 11.

(2) محمد رحماني، الياس رحمون، العولمة وأثارها على التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي بالمدية 2007، ص 40.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة في 2003/02/19- المادة 3.

ثالثا: وأصبح مصطلح التنمية المستدامة شائع الاستخدام على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتلام) عام 1987، وإذ دعت إلى «التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر احتياجات أجيال المستقبل»[1].

رابعا: تقوم فكرة التنمية المستدامة على المبدأ القائل أنه لا يجوز للحاضر أن يستهلك المستقبل، وقد برز هذا المفهوم على يد اللجنة العالمية المعنية بشؤون البيئة والتنمية عام 1987 وقصد به التنمية التي تعمل على حاجات الجيل الحاضر من غير أن تلوث البيئة أو تستنزف الموارد الطبيعية بما يعرض احتياجات الأجيال المقبلة للخطر[2].

خامساً: تعريف (برنامج الأمم المتحدة للتنمية P.N.U.D ,1992) في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية بأنها: «عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا وايكولوجيا مستديمة.

ويمكن تعريف تقسيمات التنمية إلى أربعة مجموعات، اقتصادية، اجتماعية، بيئية وتكنولوجية[3]:

التعريف الاقتصادي: إن التنمية المستدامة تعني إجراء فحص عميق ومتواصل في استهلاك الدول الصناعية في الشمال من الطاقة والموارد الطبيعية وإقناعها بتصدير نموذجها الصناعي عالمياً، أما بالنسبة للدول الفقيرة، فالتنمية

---

(1) مسعودي نعيمة، التنمية المستدامة وإستراتيجية تطبيقها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي بالمدية 2007، ص 5.

(2) محمد رحماني، إلياس رحمون، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(3) محمد رحماني، إلياس رحمون، مرجع سبق ذكره، ص 40.

المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

التعريف الاجتماعي: التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية الخاصة في الريف..

التعريف البيئي: التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية.

التعريف التكنولوجي: تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات التطبيقية التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

وأفضل تعريف للتنمية المستدامة: هو تعريف اللجنة العالمية للبيئة التي شكلتها الأمم المتحدة لدراسة هذا الموضوع وقدمت تقريرها عام 1987 في عنوان «مستقبلنا المشترك».

وعرفت التنمية المستدامة «بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم».

وعرفت التنمية المستدامة «بأنها التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم».

ويقوم هذا التعريف على دعامتين هما الحاجات الإنسانية خاصة الحاجات الأساسية للفقراء، والقيود التي تفرضها التقنية والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على الاستجابة لحاجة الحاضر والمستقبل[1].

(1) محمد عبد البديع، اقتصاديات حماية البيئة، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2003 ص84.

من خلال التعاريف السابقة، نستنتج بأن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم جديد يهدف إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية. وتركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية الاقتصادية. ذلك أن الموارد الطبيعية الموجودة في هذا الكون: من تربة ومعادن وغابات وبحار وغيرها، هي أساس لكل نشاط صناعي أو زراعي[1].

إن التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة، وهي التي تؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة.

ونلاحظ أن مفهوم التنمية المستدامة يرتكز على ما يلي[2]:

- حق الشعوب في استغلال الموارد البيئية من أجل الوصول إلى التنمية والرقي، وذلك بالحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد والثروات البيئية.
- واجب الشعوب في حماية البيئة، والحفاظ عليها من الاستنزاف والاستهلاك غير الرشيد لثرواتها.
- اعتبار التنمية المستدامة عملية متكاملة بين البيئة والاقتصاد، ويتحقق هذا التكامل عن طريق جهود الأفراد في تبني مفهوم التنمية المستدامة.
- اتخاذ التوازن البيئي كقاعدة عند القيام بأي نشاط إنساني، من أجل عدم الإخلال بالأنظمة البيئية.

---

(1) تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، (أعمال المؤتمر الدولي الثاني، دار بلال، لبنان، 1998)، ص342.

(2) ضاري ناصر العجيمي، الأبعاد البيئية للتنمية، (المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1992)، ص21.

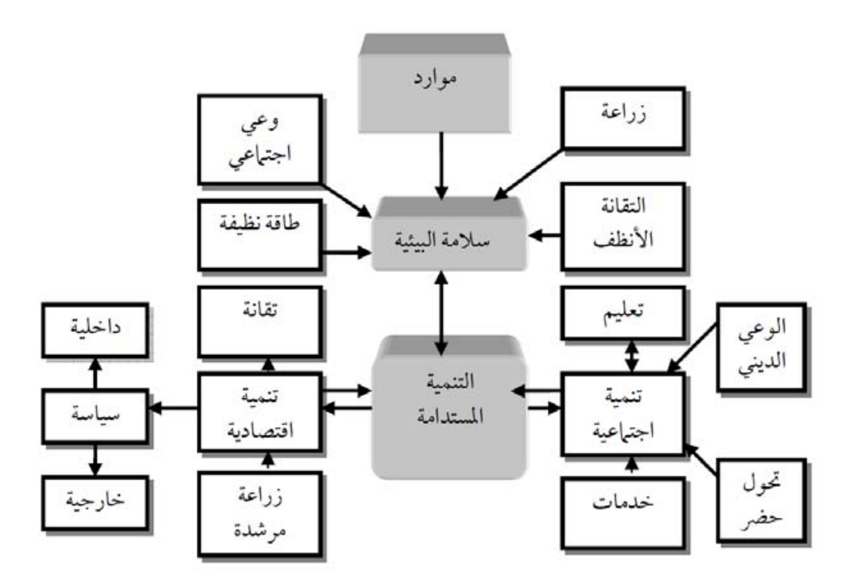
ومنه يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي مجموعة من الخطوات التي تسمح بتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعوب، وذلك بالحفاظ على البيئة والاستعمال الأمثل لمواردها، من أجل حماية حق الأجيال القادمة فيها.

إذاً التنمية المستدامة يتحدد وفق العلاقة التالية[1]:

التوازن البشري+الأمن المعيشي+ الموارد+ الطاقة النظيفة
التنمية المستدامة = التلوّث

وبشكل عام يجب أن تكون السياسات الاقتصادية والاجتماعية قائمة على أساس قيم الحفاظ على البيئة وإطار منظومة بيئية متكاملة هدفها مردود التنمية المستدامة الايجابي.

(1) د. مصطفى يوسف كافي ، السياحة البيئية المستدامة، دار رسلان، دمشق، 2014، ص76.



التنمية المستدامة = (البيئية السليمة + التنمية الاقتصادية + التنمية الاجتماعية)

كما تعرفها منظمة التعاون والتنمية الأوربية OCDE أن مفهوم التنمية المستدامة تشمل ثلاث أبعاد، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي متحدة كما نلاحظه بالشكل رقم (4):

بحيث أن:

1- تأثير النشاط الاقتصادي على البيئة (مثال ذلك: استعمالات الموارد، التلوث الذي يطرحه، النفايات).

2- الخدمات التي تقدمها البيئة للاقتصاد(مثال ذلك: المـوارد الطبيعيـة ومشـاركتها في الفاعلية الاقتصادية).

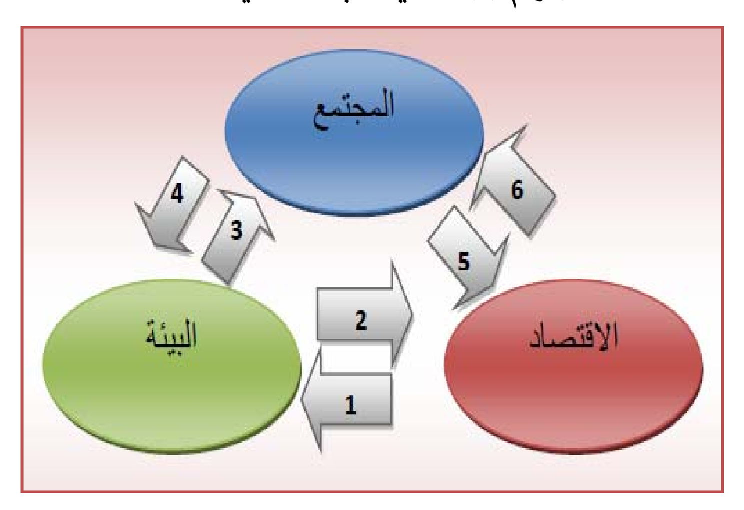
3- الخدمات التـي تقـدمها البيئـة للمجتمـع (مثـال ذلـك: مـا تقدمـه مـن مـوارد ومشاركتها في الصحة وتحقيق شروط الحياة والعمل).

4- التأثيرات الناجمة مـن المتغـيرات الاجتماعيـة عـلى البيئـة (مثـال ذلـك: النمـو الـديمغرافي، طبيعـة الاسـتهلاك، التعلـيم والتكـوين في الجوانـب البيئيـة، الإطـار المؤسـسي والقانوني).

5- التأثيرات الناجمة من المتغيرات الاجتماعية على الاقتصاد (مثال ذلك: قطاع اليد العاملة، الكثافة السكانية، المستوى التعليمي والتكوين، ومستوى الاستهلاك).

6- تأثير النشاط الاقتصادي عـلى المجتمـع (مثـال ذلـك: مسـتوى الـدخل، العدالـة العمل).

الشكل رقم (4) أساسيات أبعاد التنمية المستدامة



SOURCE: Mesurer le développement durable: Condice Stevens, OCDE,:.

2006

على غرار ما تم التطرق إليه من أدبيات في التنمية المستدامة فقد خلصنا وحسب رأينا إلى أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تتحقق في ظل الأبعاد الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (5): مفهوم التنمية المستدامة

البعد الأخلاقي
البعد البيئي
البعد الاقتصادي
البعد الاجتماعي
التنمية المستدامة

مـن خـلال الشـكل نوضـح أن التنميـة المسـتدامة تتحقـق في ظـل تـوفر البعـد الاقتصادي والذي يهدف إلى تعظيم المنفعة والرفاه والبعد الاجتماعي الذي يضـمن الحـق في التعليم والصحة والعمل..الخ لمفـردات المجتمـع مـع تـوفر البعـد البيئـي الـذي هدفـه الرئيسي المحافظة على البيئة وأنظمتها، وكـل هـذا يحـدث في ظـل تـوفر البعـد الأخلاقـي والذي بنظرنا يضمن توفر العدالة ورشاد والاستمرارية وبهذا تتحقق التنمية المستدامة.

المطلب الرابع

الاهتمام بالتنمية المستدامة

أولاً: مؤتمر ستوكهولم (1972)

انعقد هذا المؤتمر بقرار مـن الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة رقـم 2398 بتـاريخ 1968/12/3، بعاصمة السويد من (5 إلى 16) جـوان عـام 1972، وصـدر عنـه مـا يسـمى بإعلان ستوكهولم[1].

ويتكون هذا الإعلان من ست وعشرين مبدأ، وبرنامج من مائة وتسعة مـادة أكـد فيها على دور كل دولة بتوفير بيئة نظيفة، وصدرت عنـه أيضـا وثيقـة دوليـة عـن مبـادئ العلاقات بين الدول بصدد إدارة القضايا البيئية والمسؤولية عـن أي اسـتنزاف أو إهـدار في الموارد، وتضمن هذا الإعلان توصيات تدعو الحكومات ووكالات الأمم والمـنظمات الدوليـة للتعاون في اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة مشكلات البيئة[2]

(1) بوشذوب محمد فايز، التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة، رسالة ماجستير في القـانون الـدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية .جامعة الجزائر جانفي 2002، ص13ص16.
(2) محمد علاء عبد المنعم، مستقبل التعاون الدولي في ظل قمة الأرض، مجلة السياسات الدولية، عدد أكتوبر 2004 ، ص ص255.

تأتي أهمية مؤتمر ستوكهولم في كونه جعل قضايا التنمية والبيئة من المواثيق الدولية لاسيما الاستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة (1980) وإعلان نيروبي (1982)، والميثاق العالمي للطبيعة (1982)، بحيث أصبحت التنمية المستدامة من موضوعات القانون الدولي للبيئة، هذا الأخير الذي كان بمثابة واحد من المقومات الأساسية التي يقوم عليها العمل الدولي من أجل إرساء أسس وقواعد نظام اقتصادي دولي جديد[1].

ثانياً: القمة العالمية ربو دي جانيرو (1992)

انعقد هذا المؤتمر في الفترة 3-14 جوان 1992، بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 288/44 المؤرخ في 1989/12/22، وعرف باسم قمة الأرض، وقد تبنى المؤتمر وثيقتين دوليتين بالإجماع هما:

إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن 21 كخطة عمل للنهوض بالتنمية المستدامة، وكان من نتائجه الخروج باتفاقيتين دوليتين بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي، واتفاقية تغير المناخ، وبيان مبادئ غير ملزم للإدارة المستدامة للغابات، وأوصى بالتفاوض على اتفاقية مكافحة التصحر بحلول سنة 1994، وقد كانت رسالته الموجهة إلى العالم «بدون إدارة بيئية سليمة ستنهار التنمية، وبدون التنمية المتسارعة في البلدان الفقيرة ستفشل السياسات البيئية[2]»

أما الهدف العام فقد عبر عنه الأمين للمؤتمر السيد «موريس سترونج» بقوله «وضع الأساس للمشاركة بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية، من منطلق الاهتمامات والمصالح المشتركة لضمان مستقبل هذا الكوكب، فنحن بحاجة إلى تحقيق توازن قابل للاستمرار، ومنصف بين البيئة والتنمية».

---

(1) بوشدوب محمد فايز، مرجع سابق، ص20.

(2) إسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1993، ص6.

جاء هذا المؤتمر في وقت الأحادية القطبية، وتزايد مناطق التوتر في العالم (حرب الخليج)، وانهيار كثير من اقتصاديات دول المعسكر الشرقي، مع بروز ظاهرة العولمة وأطروحاتها وكذا تصاعد الاهتمامات العالمية بقضايا الفقر، وبناء المؤسسات في الدول النامية ونشر التعليم والرعاية الصحية.

وفي هدا السياق يعكس إعلان ري ودي جانيرو الانشغالات الأساسية للبلدان النامية، والمتمثلة في التأكيد على أولوية المتطلبات الإنمائية على المقتضيات الإيكولوجية، وكذلك على الحق السيادي في استقلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية والإنمائية، وهي مسؤولة عن ضمان أن لا تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها أضرارا بيئية لدول أخرى أو بمناطق يتجاوز حدود ولايتها الوطنية.

ويلاحظ أن مؤتمر ريو ركز على القضايا الحساسة التي سطرها مؤتمر ستوكهولم ولجنة برنتلاند بدءا بقضية البيئة وأولوية السياسات البيئية إلى القضايا الإنسانية (الفقر، الصحة،...)، إلى الاستراتيجيات الوطنية والدولية للتنمية المستدامة كونها آليات مهمة لتعزيز فعاليات السياسة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والربط بينها[1].

1- إعلان ريودي جانيرو:

جاء هدا الإعلان في سبع وعشرين مبدأ لتوجيه العمل البيئي والتنموي، وأهم المبادئ التي نص عليها[2]:

---

(1) قادري محمد طاهر، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص59.

(2) محمد باتر وردم، العالم ليس للبيع -مخاطر العولمة على التنمية المستدامة- الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2003 ، ص190.

- أن الإنسان يأتي في مركز اهتمام التنمية المستدامة، بمعنى أن له الحق في حياة صحية منتجة ومتسقة مع الطبيعة.
- أن البحوث العلمية ذات النتائج غير الأكيدة لا تؤجل العمل لمنع التدهور البيئي، خاصة حين يوجد تهديد خطير وضرر حتمي.
- أن للحكومة الحق السيادي في استغلال مواردها دون التسبب في ضرر بيئي لدول أخرى.
- أن التقليل من حدة الفقر وأعداد الفقراء وكذا المجموعات المهمشة وفق المقاييس الدولية للمعيشة هما أساس التنمية المستدامة.
- أن مشاركة المرأة أمر ضروري في استراتيجيات التنمية المستدامة.
- أن الدول المتقدمة تقر بمسؤولياتها اتجاه تحقيق التنمية المستدامة نظرا للأثر الحاصل من مجتمعاتها على البيئة العالمية، ونظرا للموارد التكنولوجية والمادية لديها.

2- جدول أعمال القرن 21[1]:

تعتبر الوثيقة الأساسية لمؤتمر ريو وهو عبارة عن برنامج عمل للتنمية المستدامة للفترة الممتدة حتى سنة 2000 ومن ثم إلى القرن 21، وهو يحتوي على أربعين فصلا ومن ثمانمائة صفحة،

وأهم فصوله ما يلي[2]:

أولا: شعب واحد وكوكب واحد

ويتحقق من خلال ما يلي:

---

(1) بوشدوب محمد فايز، مرجع سابق، ص62.

(2) عدنان مصطفى، العرب وقمة الأرض الرسالة التائهة. دراسات في التنمية العربية، الواقع والآفاق . مركز دراسات الوحدة العربية . الطبعة الأولى بيروت، 1998 ، ص417.

- تعزيز مشاركة البشرية جمعاء في مسؤولية وجودها والحياة على الأرض.
- نشر التعليم والتدريب، وإيقاظ وعي الجماهير على مسائل وجودها.
- تصعيد وعي المرأة والشباب إزاء المستقبل.
- حماية الحرية الذاتية والبشرية ضمن ما تسمح به الأطر الاجتماعية.
- تعزيز فعاليات المجتمع بكل تمثلاته فيما يخص إدارة الأعمال التنموية.
- دعم توجه المجتمعات العلمية في توجيه مسيرة التنمية (السلطة العلمية).

ثانيا: عالم الإنصاف

ثالثا: عالم مزدهر وفيه

- استخدام كفء للموارد الطبيعية (المياه والطاقة).
- إدارة تنمية زراعية وريفية معززة
- إدارة النظم الحيوية - البيئية الهشة منها، كالتي توجد في المناطق الجبلية والجافة والجزر.

رابعا: عالم متجدد البقاء، ويعزز من خلال:

- التوطين البشري المتقدم.
- مواجهة تحديات النمو الحضري(إمدادات المياه والطاقة وإدارة الفضلات).
- إرساء التوازن الرشيد بين الإنسان والبيئة من حوله.

خامسا: عالم نظيف ويمكن توفيره من خلال:

- الإدارة الرشيدة للكيمياويات والفضلات الصناعية، وكذا التخلص من الملوثات السامة والمشعة المدمرة للنظم البيئية – الحيوية من حولنا.
- مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري.
- الإبقاء على التنوع البيولوجي وحمايته من خلال رقابة الصناعات المعتمدة على التقنية الحيوية.

سادسا: عالم مرسى على العدل وأصوله مرتكزا على:

- قهر غوائل الفقر خاصة في عالم الجنوب.
- إحداث تغييرات شاملة في أنماط استهلاك المصادر.
- مواجهة إشكالات التغير الديمغرافي الخطيرة.
- إرساء أرضية رعاية قانونية عالمية شاملة.
- وضع سياسات ملائمة لتعزيز نماء المجتمعات البشرية ورفاهها.

سابعا: عالم معزز النماء ويقوم على:

- تنظيم نمو المجتمعات البشرية على أصول جديدة يراعى فيها خفض التلوث والتمتع بالديمقراطية وحقوق الإنسان...إلخ
- إرساء نهج لتكامل السياسات والأعمال التنموية – البيئية لتكون الموجه الرئيسي لصنع القرار عبر العالم.
- الاهتمام وتبني مسؤولية الأجيال القادمة.

مما سبق يتبين أن التنمية المستدامة تتوسع لتأخذ مساحة واسعة من القضايا تعكس طموحات البرنامج والواقع وهو ما يراه النقاد أحد أسباب الفشل في تنفيذ جدول القرن 21

3- إعلان الألفية

ودعا إليها الأمين العام للأمم المتحدة في 15 ماي 2000، ومثل هذه القمة المنعقدة في 6-8 سبتمبر 2000 في نيويورك 147 رئيس دولة وحكومة، وما مجموعه 189 دولة عضو، وصدر عنها إعلان الألفية المتضمن أهداف الألفية الإنمائية الثمانية، تحمل فيه الحضور مسؤولياتهم بخصوص دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف على الصعيد العالمي[1].

(1) محمد باتر علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، مرجع سابق، ص38.

وهذه الأهداف هي:

1- القضاء على الفقر: وأهم بنوده

- تخفيض نسبة السكان الـذين يقـل دخلهـم اليـومي عـن دولار واحـد إلى النصـف في الفترة ما بين 1990- 2015
- توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع بمن فيهم النساء والشباب.
- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة 1990-2012

2- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

3- تعزيز المساواة بين الجنسين

4- تخفيض معدل وفيات الأطفال

5- تحسين الصحة النفاسية

6- مكافحة فيروس المناعة البشرية

7- كفالة الاستدامة البيئية

8- إقامة شراكة عالمية

جاءت هذه الأهداف كاستراتيجية مستقرة لتغيير ملامح التنمية غير العادلة خاصة في حاجة الدول النامية إلى الانضمام إلى العولمة، وهذه الأهداف بمثابـة تحـديات وعوائـق تحد من قدرتها على التقدم وإن كانت بعض البلدان تتفاضل فيما بينها في هذه المسألة.

ثالثاً: قمة الأرض (جوهانسبورغ) 2002

اجتمع فيها قـادة العـالم ومـنظمات الأمـم المتحـدة والمـنظمات غـير الحكوميـة في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيـا مـن 26 أوت إلى 4 سـبتمبر، حيـث حضر القمـة مـا يزيد على 20 ألف مشارك.

أكدت هذه القمة على وجوب تحسين واستكمال استراتيجيات التنمية المستدامة بحلول عام 2005، وتتركز أولويات التنمية المستدامة في المسائل التالية (الطاقة، المياه، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة). وظهر في هذا المؤتمر أن هناك تراجعا واضحا في مواقف الأطراف بفعل ضغوط قوية داخلية، وتبين أنه يجب مراجعة النظام الدولي القائم ونمط العلاقات الاقتصادية الدولية لأنهما لا يسمحان بإيلاء اهتمام كاف لقضايا الفقر ووضع الأطر المؤسسة المناسبة لمواجهتها على الرغم من وضوح العلاقات بين البيئة والتنمية والأمن[1].

ويعود سبب اختيار الموضوعات السابقة لارتباطها بالقارة الإفريقية التي احتلت اهتماما كبيرا في المحادثات التحضيرية الرابعة في بالي بأندونيسيا، كما تناولت المفاوضات عددا كبيرا من القضايا الأخرى ذات الصلة بالتنمية المستدامة، كان في مقدمتها الفقر والعولمة، وتمويل التنمية والتجارة.

لقد اختلفت أولويات القضايا المطروحة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي حين أن هذه الأخيرة ركزت على موضوعات الزراعة والتجارة والمساعدات المالية، والحد من الفقر، وكذا التزامات حكومات الدولة المتقدمة إزاء قضايا التنمية المستدامة، حينما كانت الدول المتقدمة لها أولويات أخرى في مقدمتها ربط المساعدات الدولية بكل من الحكم الراشد وحرية التجارة، بالإضافة إلى انتهاج السياسات الليبرالية الهادفة إلى تشجيع القطاع الخاص.

ويمكن القول إن الكثير من النتائج لهذا المؤتمر في مجملها إعادة توكيد لما ورد من قبل من إعلان الألفية والمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، وكذا إعلان مونتيري الخاص بتمويل التنمية.

وتعد الشراكة الجديدة هي البعد الأكثر إيجابية في سبيل دعم التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة.

---

(1) محمد علاء عبد المنعم، مرجع سابق.

المطلب الخامس

أساليب تحقيق التنمية المستدمة

إن تحقيق مفهوم التنمية المستدامة على أرض الواقع يتطلب تبني جملة من الإجراءات والأساليب نوجز أهمها في النقاط التالية:

1- تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل. فكانت خطة العمل البيئي لأوروبا الشرقية (سابقا) التي أعدها البنك العالمي والاتحاد الأوروبي، وكل البلدان الأعضاء في المنطقة تمثل جهدا رائدا ومؤثرا في هذا الصدد، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية، الإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة. وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية. ففي دراسة جرت سنة 1992 تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات البلد ثم مشكلات الأميانت، وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوي على مادة الرصاص، والآن حوالي 50 دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي.

2- الاستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية، ومن ثم بدأت التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل (التشيك، الشيلي، المكسيك).

إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع، ويناشد المختصون والاقتصاديون في مجال البيئة العمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

3- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: إن بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات

فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة، والحد من الفقر، ونظرا لندرة الموارد التي تـم تكريسها لحل مشكلات البيئة، منها خفض الـدعم عـلى اسـتخدام المـوارد الطبيعيـة هـو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع. فعلى سبيل المثـال انخفـض الـدعم بمقـدار النصـف للطاقة في البلدان النامية وانخفض الدعم على مياه الري التي تبلغ أكثر من 80% من كـل المياه المستخدمة، إجراء بعض الدول مثـل جنـوب إفريقيـا -الفليبـين كولومبيـا إصـلاحات زراعية تعتمد وتستند على قواعد السوق ويتم عن طريق التفاوض، ويتوقع أن تكون لـه آثار مفيدة على البيئة.

3- استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: إن الحـوافر القائمـة عـلى السـوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبة هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعـلى سـبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الإنبعاثات وتدفق النفايات، رسوم قائمة عـلى قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.تفرض الصين رسوما على انبعاثات ثـاني أكسـيد الكربون، وتقوم تايلندا وماليزيا بفرض نفس رسوم على النفايات.

4- الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمـل عـلى تنفيـذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثـل: فـرض ضرائـب عـلى الوقـود، أو قيـود الاسـتيراد لأنـواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التـي تسـعى إلى التقليل من الأخطار البيئية فعلى سـبيل المثـال إندونيسـيا سـنة 1996 أدخلـت نظامـا يتكون من خمس نجوم لتقييم الداء البيئي، ومثل هذه الحملات الرامية إلى إطـلاع الـرأي العام ونشر الوعي العام يكون لها غالبا تأثير أقوى من النهج الأكثر تقليدية.

5- العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامـل بجديـة وموضـوعية مـع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاسـتثمارية، وذلـك مـن خـلال تشـجيع التحسـينات البيئيـة للمؤسسـات وإنشـاء نظـام الإيـزو 14000 الـذي يشـهد بـأن

الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة. توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات، وتحسين كفاءة الطاقة.

6- إشراك الكامل للمواطنين: عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولاً ممكنة على المستوى المحلي.
- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالباً على مراقبة مشاريع البيئة.
- إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

7- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحاً: يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: (الحكومة - القطاع الخاص- منظمات المجتمع المدني، وغيرها) وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

8- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، ومن أمثلتها أنه في دول أوروبا الشرقية سابقا تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60 % إلى 80 % بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل مع استثمار قليلة، وفي مصر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب إلى تحويل أدائها من أسوأ إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي.

9- إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وأصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها

المتعلقة بالطاقة.كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

10- تفعيل التنمية الريفية للتخفيف من حدة الضغط على المدن: تعرف التنمية الريفية على أنها: «جملة نشاطات وإجراءات اجتماعية واقتصادية متكاملة تهدف إلى تطوير موارد الريف البشرية، الزراعية، الصناعية والسياحية...وتهدف إلى تزويد الريف بالخدمات الأساسية بغية الوصول إلى بيئة متكاملة يكمن فيها للإنسان من أن ينتج ويعيش بدرجة مقبولة من الرفاهية وأن يساهم في المجهود الاجتماعي، الاقتصادي والوطني ضمن تصور شامل ومتكامل يظم جميع البلاد». وبالتخفيف من حدة التفاوت التنموي بين الريف والحضر يمكن كبح جماح النزوح الريفي الذي يعتبر من أهم مشكلات تحقيق التنمية المستدامة.

ونتيجة لذلك أصبحت النظريات التنمية الاقتصادية اليوم تفرق بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئية وتعرف بالتنمية الخضراء أو المتواصلة أو المستدامة وبين التنمية الاقتصادية التي لا تراعي البعد البيئي ولهذا فإن تجسيد المفهوم الحديث للتنمية يتطلب التغلب على عقبات وتحديات كثيرة أهمها مشكلة البيئة أي يجب ربط بين السياسات التنموية والبيئية بتركيز على أبعاد التنمية المتواصلة إذن ما هي هذه الأبعاد؟

المبحث الثاني

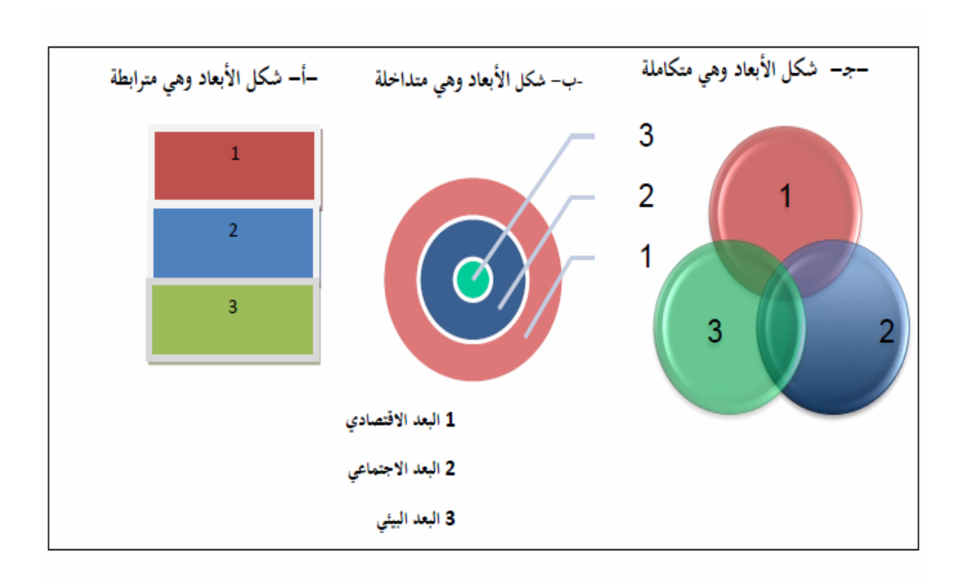
أبعاد وأسس ومبادئ التنمية المستدامة

المطلب الأول

أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة وكما جاء في التعاريف السابقة فهي تركز على ثلاث أبعاد رئيسية وهو البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي، ويجدر الإشارة أن الأبعاد لا بد أن تكون متكاملة ومتداخلة ومترابطة مبينة في الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6-أ) الأشكال التخطيطية لتنمية المستدامة



المصدر: Beat Burgenmeier : Economie du Développement Durable, Edition de Boeck Université, 2e édition, Bruxelles, 2005,P47.

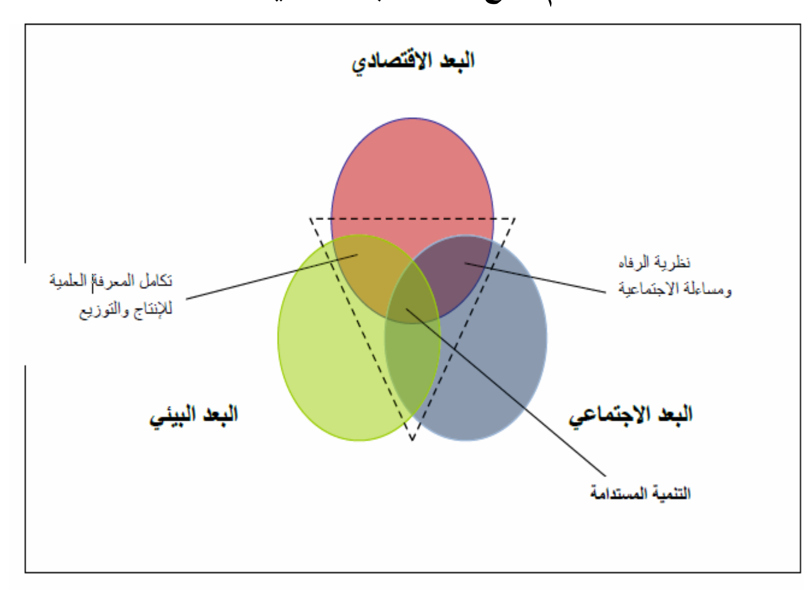
حيث نلاحظ أن الشكل (6-أ) الأبعاد وهي مترابطة، حيث نجد إن البعد البيئي يشكل القاعدة لهذا الترابط ودعامة باعتباره أساساً للمحافظة على الحياة، في حين نجد البعد الاجتماعي وهو يتوسط الشكل لما يحمله من اعتبارات للاحتياجات مجتمع ككل وكبنية تحتية يليه البعد الاقتصادي الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمجتمع وسبل تحقيق أعظم المنافع والرفاه في إطار عدم أضرار بالأساس وهو البعد البيئي.

ونلاحظ في الشكل (6-ب) إذ يقدم الأبعاد وهي متكاملة في شكل حلقات ذات مركز واحد، ولذلك يمكننا من وضع تحليل تصوري للأبعاد بشكل أفضل، حيث يتوسط البعد الاجتماعي دائرتي البعد الاقتصادي والبيئي. وهذا الأخير نجد أن محتوى في حلقتي البعدين الاجتماعي والاقتصادي وذلك لما يلعبه من دور أساسي أما البعد الاقتصادي فنجد أنه يعبر عن المحيط الخارجي للشكل أي أنه لا بد أن تحوي مضامين البعدين.

من خلال نفس الشكل (6-ب) نلاحظ لو نظرنا له من المركز نحو الخارج فنستنتج أن أساس أي فكر تنموي لابد أن يكون بدايته بالأخذ بعين الاعتبار أولاً الأبعاد البيئية تله الاجتماعية وكل ذلك في كنف تحقيق البعد الاقتصادي أي أسلوب التفكير التنموي السليم نحو تحقيق الرفاه وهو بنظرنا انسب قراءة له.

أما في الشكل (6-ج) فيوضح الأبعاد وهي متداخلة فيما بينها والذي ينتج عن تقاطعهم معاً التنمية المستدامة ويمكن أن نوضحه في الشكل رقم (6-ج)

الشكل رقم (6-ج) تداخل أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: Beat Burgenmeie: Politique économique du développement durable, Editions de boeck université, Beruxelles,2008, P43

نلاحظ من خلال الشكل رقم (6-ج) أن التنمية المستدامة تتحقق في ظل توفر الأبعاد الثلاث أي منطقة التقاطع، وينجم عن تقاطع كلاً من البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي تحقق مبدأ الرفاه في ظل المساءلة والعدالة الاجتماعية في حين نجد أن تقاطع البعد الاقتصادي والبيئي فهو يبحث في إيجاد الطرق والأساليب المعرفية من أجل توفير الطرق السليمة للعمليات الإنتاج والتوزيع. أما تقاطع البعد الاجتماعي والبيئي مدى نشر التوعية والثقافية البيئية.

وفق ما ذكر أعلاه يمكن أن نلاحظ أن التنمية بمفهوم الجديد تتضمن أبعاد متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها وإحراز تقدم ملموس في

تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أبعاد حاسمة ومتفاعلة وبشكل موسع وهي:

أ. البعد الاقتصادي:

ويخص تلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، ويرى بعض الاقتصاديين أن التنمية المستدامة تتطلب نموا اقتصاديا سريعا، للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية.

وتقوم هذه التنمية على الفكرة القائلة بأن «استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقل عن الدخل الحقيقي في المستقبل»، وهو يعني أن النظم الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا، ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية، ونعمل على تجسيدها، ويطرح هذا البعد مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، مما يعني استخدام أفضل للتكنولوجيا والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبرى[1].

باعتبار الاقتصاد هو محرك التنمية إلاّ أنه لا يمكن بناء هذه التنمية دون موارد طبيعية وبشرية. ولهذا جاء تصور للتنمية المستدامة بإدخال التكاليف البيئية والاجتماعية في الحسابات الاقتصادية، أي أن التنمية الاقتصادية أصبحت تأخذ في الاعتبار المتغيرات البيئية [نظام الإدارة البيئية، التقييم النقدي لأضرار البيئية.... الخ] والمتغيرات الاجتماعية [الحق في السكن...] وذلك من أجل التخلص من الأساليب التنموية السابقة [الاقتصاد المصنع] التي كانت تحقق الرفاه الاقتصادي

---

(1) إيزابيل بياجوتي وآخرون، العولمة والتنمية المستدامة، أي هيئات للضبط؟ .ترجمة محمد غانم وآخرون. المركز الوطني للبحوث الإنتروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران . البطاقة - 2 أ .ص4.

حاملة معها الكوارث الطبيعية والبشرية نتيجة التلوث البيئـي[1]. ويمكـن تلخـيص الأبعـاد الاقتصادية للتنمية المتواصلة في النقاط التالية[2]:

- اسـتعمال الأدوات الاقتصـادية للحفـاظ عـلى البيئـة [الرسـم، التـدعيمات، سـوق حقـوق التلويث].
- تقويـة دور التجـارة والصـناعة مـن خـلال ترقيـة الإنتـاج النظيـف وتشـجيع مبـادرات المؤسسات في مجال البيئة [توظيف نظام الإدارة البيئية، إجراءات لتخفيض التلوث....].
- وضع موارد وميكانيزمات مالية للحفاظ على البيئـة كتقـديم قـروض مـيسرة للمؤسسـات التي تريد إدماج الجانب البيئي في سياستها.
- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك[3] وجعلها أكثر استدامة [التكنولوجيات النظيفة، الاستهلاك الأخضر....].
- الاستثمارات المسئولة اجتماعياً التي تأخذ في عـين الاعتبـار التـأثيرات البيئيـة والاجتماعيـة للمشاريع المزمع تشييدها.
- المساواة في توزيع الموارد ويتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجـات فـيما بـين جميع الأفراد داخل المجتمع اقرب إلى المساواة فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.
- التجارة العادلة دولياً: رفع حصة دول الجنوب في التجارة الدولية.

---

(1) Karen Delchet «qu'est ce que le Développement durable» collection A savoir France 2003 , Page 3-10

(2) مرجع سبق ذكره.

(3) كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

ب. البعد البيئي:

تعتبر البيئة من الشروط الأساسية والضرورية لوجود نشاط بشري والحفاظ على الوسط الطبيعي والحيوي ونقله سليماً للأجيال القادمة. ويمكن تجميع أهم الأبعاد البيئية للتنمية المتواصلة في النقاط التالية[1]:

- المحافظ على الجو وذلك بتخفيض التلوث الناتج عن النقل والصناعة والرفع من قاعدة استخدام الطاقة إلى جانب الاعتماد على الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية قوة الرياح.... الخ.
- حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد لأن فشل صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل.
- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية وهذا من خلال صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها.
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون[2] الحامية لأرض وهذا بالتخلص تدريجياً من الموارد الكيميائية المهددة للأوزون ويتم ذلك بالتعاون بين الدول لمعالجة مخاطر البيئة العالمية.
- الحد من انبعاث الغازات وهذا عبر الحد بضرورة كبيرة من استخدام المحروقات والبحث عن مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية أو استخدام المحروقات بأكفاء في البلدان النفطية.

---

(1) Karen Delchet: Op citer page 11, 12

(2) تعتبر طبقة الأوزون مهمة جدا للحياة على سطح الأرض فهي تعزل أشعة الشمس الضارة خصوصا الأشعة فوق البنفسجية والتي تسبب الإصابة بسرطان الجلد.

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري وهذا لعدم المخاطر بـإجراء تغيـيرات كبـيرة في البيئـة العالمية -بزيادة مستوى سطح البحر، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية- يكون مـن شـأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة.

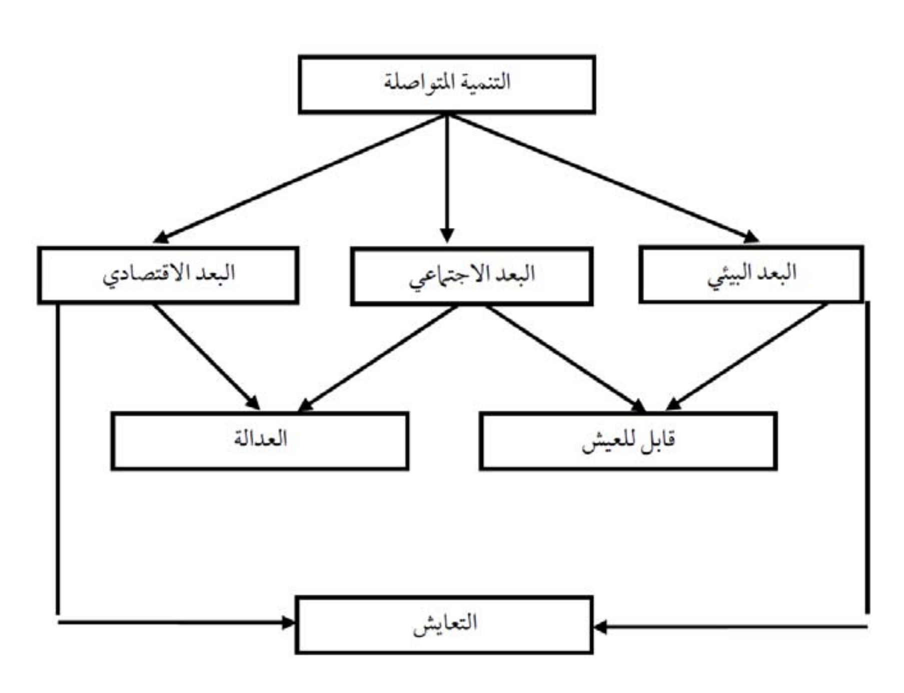
ج. البعد الاجتماعي البشري:

يتحدد البعد الاجتماعي للتنمية المتواصلة في:

- الإنصاف بين الأفراد والأمم والأجيال إلى جانب تقليص الفجوة بين الشـمال والجنـوب عـن طريق التعاون الدولي لمحاربة الفقر والمجاعة.
- التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي بمعنى تحقيق تقـدم كبـير في سـبيل تثبيـت نمـو السـكان لأن النمـو السريـع لـه ضـغوطاً حـادة عـلى المـوارد الطبيعيـة وعـلى قـدرة الحكومات على توفير الخدمات، بالإضافة إلى ذلك فإن النمو السريع في بلـد مـا يحـد مـن التنمية ويقلص قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.
- الاستخدام الكامل للموارد البشرية، بمعنى إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضـمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل التعليم، الرعاية الصـحية والميـاه لأن هـذه التنمية تهدف إلى تحسين الرفاه الاجتماعي والاستثمار في رأس المال البشري.

إذن تأسيسا على ما تقدم يمكن تلخيص أبعاد التنمية المتواصلة في المخطط التالي:

المخطط (3)



من المخطط يمكن صياغة بعض المعادلات

البعد البيئي + البعد الاقتصادي = التعايش بين الاقتصاد والبيئة

البعد البيئي + البعد الاجتماعي = بيئة يحتمل العيش فيها

البعد الاجتماعي + البعد الاقتصادي = العدالة

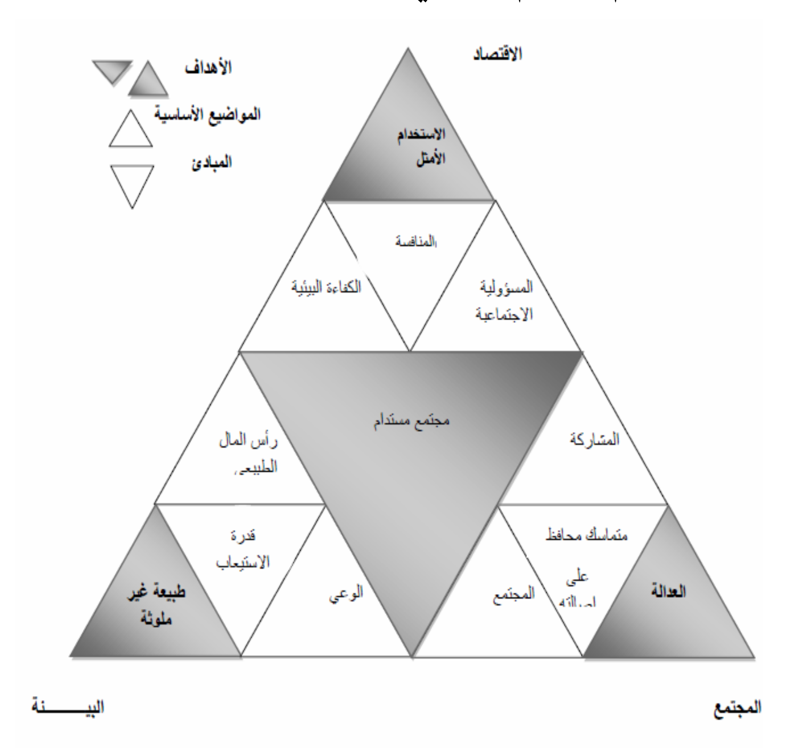
البعد الاجتماعي + البعد الاقتصادي + البعد الاجتماعي = تنمية مستدامة

المطلب الثاني

أسس التنمية المستدامة

بعد تطرقنا لأبعاد التنمية المستدامة نحاول من خلال هذه النقطة توضيح أهم المواضيع الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون الإخلال بمبادئها في ظل الأبعاد الثلاث وهذا ما أوجز في الشكل رقم (7).

الشكل رقم (7) رسم تخطيطي يوضح أبعاد التنمية المستدامة (أهداف ومبادئ)



المصدر: Beat Burgenmeie: Politique économique du développement durable, Editions de boeck université, Beruxelles,2008, P44.

من خلال الشكل رقم (7) نجد أن أهم المواضيع التـي لا بـد تؤخـذ بعـين الاعتبـار هي كالتالي:

- المسؤولية الاجتماعية.
- حق المشاركة.
- الكفاءة البيئية.
- المجتمع.
- توفر الوعي.
- احتساب الرأس المال الطبيعي.
- وأهم المبادئ التي لا بد من التقيد بها هي:
- مبدأ التنافسية.
- المحافظة على أصالة والمجتمع وتماسكه.
- عدم الإخلال بالقدرة الاستيعابية للبيئة.

وكل هذا ينصب لتحقيق أهـداف التنميـة المسـتدامة والتـي نختصرهـا في النقـاط التالية:

- الاستخدام الأمثل للموارد.
- العدالة.
- الحصول على طبيعة غير ملوثة.

وكلها تنصب في هدف رئيسي وهو الحصول على مجتمع مستدام.

المطلب الثالث

مبادئ التنمية المستدامة

تتمثـل المبـادئ الأساسـية المكونـة لمبـدأ التنميـة المسـتدامة في مبـدأ التوفيـق بـين متطلبات التنمية وتدابير حماية البيئة ما بين الأجيال الحاضرة والقادمة.

1: التوفيق بين متطلبات التنمية وتدابير حماية البيئة[1]:

يظهر الترابط بين البيئة والتنمية من خلال تأثير كل منهما على الآخر، حيث تتسبب التنمية في عدة مشاكل إيكولوجية من جراء التقدم الصناعي كالتلوث، في المقابل يسهم نقص التنمية وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية في استنزاف الموارد الطبيعية الضرورية وتدهور النظم الإيكولوجية كقطع الغابات وتردي الأراضي الخصبة لسد حاجات المجتمع.

تعتبر مبدأ التوفيق بين البيئة والتنمية طريقة لحل بعض الخلافات الجوهرية في ما بين مواقف الدول الصناعية ومواقف الدول النامية، ويشدد نفس المبدأ على فكرة تؤيدها الدول المتقدمة بشكل واسع ومفادها أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون أخذ البيئة بعين الاعتبار عند إعداد السياسات الإنمائية ومباشرة العمل بها.

2: العدالة ما بين الأجيال[2]:

تجدر الإشارة إلى أنه هناك نوعين من العدالة، عدالة ما بين الأجيال وعدالة داخل الأجيال، فالأولى تعني عدالة بين الشباب والعجزة وبين الأجيال الحاضرة والقادمة وعلى الصعيد الدولي تعني العدالة بين الشمال والجنوب وبين الدول الغنية والفقيرة، أما الثانية فهي العدالة الاجتماعية.

بهذا الصدد يشير أديث وايس براون أن كثير من أعمالنا تضع أثقالا بيئية خطيرة على الأجيال المقبلة، كما تذهب إلى بيان الالتزامات الأخلاقية والقانونية للجيل الحالي تجاه الأجيال المقبلة، وعليه فإن كل جيل يعتبر أمينا على كوكب الأرض للأجيال القادمة ومستفيدا من وكالة الأجيال السابقة له.

---

(1) محمد رحماني، الياس رحمون، مرجع سبق ذكره، ص 44.

(2) مسعودي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

بالإضافة إلى المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة هناك مبادئ فرعية أهمها، مبدأ الاحتياط ومبدأ الانشغال المشترك للإنسانية.

أولاً: مبدأ الاحتياط:

تتميز المسائل البيئية عموماً بالتعقيد والجدل المحيط بها وأمام العجز على حل المسائل وإصلاحها، ثم إيجاد شكل جديد للوقاية من الأخطار المبهمة وذلك عن طريق الاحتياط على هذا الأساس في حالة عدم التيقن العلمي الكامل يستحسن اتخاذ تدابير صارمة للحماية، وهكذا انطلاقا من معطيات علمية أنية يتوجب على أصحاب القرار أن يتصرفوا قبل حدوث أي ضرر حتى وإن لم يكن هناك يقين تام باحتمال حدوث الضرر[1].

وتأكيدا لذلك فقد تكلم عن مبدأ الاحتياط في الإعلان الوزاري بشأن التنمية المستدامة سنة 1990 للدول العضوة في لجنة الأمم المتحدة ولجنة البيئة للمجموعة الأوروبية وكذلك في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام 1992.

ثانيا: مبدأ الانشغال المشترك للإنسانية[2]:

يعتبر مبدأ الانشغال المشترك للإنسانية أو المصلحة المشتركة للإنسانية بمثابة صدى لمفهوم «التراث المشترك للإنسانية» وأساسا له، في المقابل يمثل هذا التراث تجسيداً للمصلحة المشتركة للإنسانية سواء الحاضرة أو القادمة. فقد أكدت الاتفاقية الإفريقية الموقعة بالجزائر 15 سبتمبر 1968 بشأن المحافظة على الطبيعة ومواردها على وجوب أن يستهدف استعمال الموارد الطبيعية تلبية احتياجات الإنسان حسب قدرة المحيط البيئي والرغبة في مباشرة العمل فرديا وجماعيا للمحافظة على هذه الموارد والاستعمال المعقول لها لرفاهية حاضر ومستقبل الإنسانية. ومن هنا نستنتج

(1) Preure (richel) démocrateet droit du l’enivrement et de développement « RJE n° 01 1993 P 66.

(2) محمد رحماني، الياس رحمون، مرجع سبق ذكره، ص 44.

بأن مفهوم التراث المشترك للإنسانية ينطوي على فكرة ترك الجيل السابق إرثا للجيل الحاضر.

المطلب الرابع

أهداف ووسائل التنمية المستدامة

نتناول في هذا المطلب أهداف التنمية المستدامة وكذلك وسائلها وهذا في البندين الآتيين:

أولاً: أهداف التنمية المستدامة

فيما يلي استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس[1]:

أولا: المياه: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والريفية. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.

ثانيا: الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية ورفع الإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

---

(1) باتر محمد علي وردم: 3id-articlewww.maroc-ecologe.net/article

ثالثا: الصحة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة وضمان الأمان في أماكن العمل وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للمواد والمياه والضوء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

رابعا: المأوى والخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب، بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

خامسا: الدخل: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

ويتوقف نجاح هذا المفهوم في هذا البعد بشكل كبير على احترام حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1948[1].

(1) إيزابيل بياجيوتي .مرجع سابق، بطاقة - 2 أ . ص5.

جدول رقم (1): يبين الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة

الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الغذاء الأمن الغذائي في وللتصدير	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة	ضمان الاستخدام المثالي أو المستدام للأراضي والغابات والطاقة والموارد المدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي	إضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية استعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي أي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

محمد طاهر قادري، مرجع سابق، ص 71. نقلا عن المصدر: التقرير النهائي لقمة الأرض بجوهانسبورغ عن التنمية المستدامة.

ثانياً: وسائل التنمية المستدامة

إن الناس يعتمدون من أجل سبل العيش على مجموعة من العناصر الطبيعية من صنع الإنسان، وتحتاج هذه العناصر للحماية والتشجيع حتى تتمكن من الازدهار، ومن بين هذه المحركات المتداخلة والتي تحقق تنمية مستدامة وتحول اقتصادي واجتماعي ما يلي[1]:

(1): الإبداع العلمي والتكنولوجي: يملك العلم والتكنولوجيا القدرة على تمكين الدول النامية من التعلم بسرعة أكبر من بعضها البعض، من تحسين مستوى الصحة والإنتاجية لدى الفقراء، وكذلك تعتمد قراراتهم بدرجة كبيرة على القرارات الجماعية فيما يتعلق بالتمويل والتنفيذ ونشر الإبداع التكنولوجي.

(2): نمو الدخل: إن نموا متوقعا في الدخل العالمي سوف يتطلب استثمارات رئيسية في رأس مال جديد أو استبدال الموجود منها مع تقدمها في السن، وجعل هذه الاستثمارات أكثر مسؤولية من الناحية الاجتماعية والبيئية من خلال معايير استثمارية مناسبة تساعد الكثير على إدامة التنمية.

(3): التحول السكاني: إن زيادة النمو في عدد السكان يعني أن الحكومة التي كانت تجتهد لمجارات عدد السكان، تستطيع الآن أن تتحول إلى التركيز على تعزيز نوعية الحياة لمواطنيها عن طريق ضمان توفير التعليم وفرص العمل ومجالات الاستثمار.

(4): التحول المدني: سوف يصبح من الضروري نتيجة التضاعف المتوقع في عدد السكان وخاصة المدن، إعادة إيجاد البيئة الملائمة وللأجل البعيد، وسوف يؤثر

(1) مجمد زرواطي: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في المحاسبة، المركز الجامعي بالمدية، 2006 ص 76.

الاستثمار في البنية التحتية وغيرها على استعمال الأراضي والمساعدات العامة والطاقة ونوعية الحياة لسكان المدن والريف على السواء.

(5): البعد التكنولوجي:

أ- استعمال تكنولوجيات الإنتاج أنظف في المرافق الصناعية: كثيراً ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في ملوثات أقل وتعيد تدوير النفايات داخليا.

ب- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة: التنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، ومن شأن التعاون التكنولوجي - سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية - الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة.

ج- المحروقات والاحتباس الحراري: كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة. فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها.

د- الحد من انبعاث الغازات: وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية. وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية.

هـ- الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون: والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة، فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. من خلال الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة يمكن القول بأنها التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع ,باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية , واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع دون أن تحصل أضرار للطبيعة أو لصالح الأجيال القادمة[1]

إن تحقيق التنمية المستدامة أصبح مؤشرا رئيسيا لاستمرار البشرية كما أصبحت أبعاد التنمية المختلفة تمثل أولوية من أهم الأولويات على جدول الأعمال معظم دول العالم التي تعمل من أجل تحديث المجتمعات[2]

انطلاقا من هذه الأبعاد والأهداف والوسائل التي تحدد متطلبات التنمية المتواصلة يمكن تحديد الآثار التي يمكن للتدهور البيئي أن يقود إلى وقف التنمية بل ربما إلى تغيير اتجاهاتها إذن ما هي هذه الآثار التي تحدثها البيئة على الاقتصاد؟

---

(1) http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutas/dsd.html

(2) http://www.ituarabic.org/previousevents/2004/envinnomment/documents

الآثار البيئية على الاقتصاد:

إن عدم الأخذ بعين الاعتبار السياسة البيئية في الخطط التنموية ليس فقط للجهل بأبعاد هذا السلوك بل لأنه لم يكن هناك توقعاً للآثار البيئية منظورة خاصة إذا تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي الذي يمكن أن يتأثر بها سلباً أو ايجابياً كما يلي[1]:

أ- التشغيل والعمالة:

تؤثر السياسة البيئية على التشغيل والعمالة، فيمكن من جهة ولأسباب تتعلق بحماية البيئة ألا تنفد بعض الاستثمارات في مجالات محددة مثل بناء منشآت الفحم أو محطات الطاقة النووية، وهذا بلا شك يحدث أثر سلبي على التشغيل والعمالة، ومن جهة أخرى يمكن من خلال الطلب المتزايد على المعدات والتجهيزات البيئية أن تخلق فرص عمل جديدة في الصناعات التي تقوم بتقديم هذه السلع والمعدات والتجهيزات الضرورية لحماية البيئة.

ب- مستوى الأسعار:

قد تؤثر السياسة البيئية على استقرار مستوى الأسعار، فعند وضع إجراءات حماية البيئة فالسلع الملوثة للبيئة ترتفع أسعارها نتيجة ارتفاع تكاليف الإنفاق على حماية البيئة عند إنتاج هذه السلعة. وكما هو معروف النظم المحاسبية التقليدية تعتبر أن زيادة الإنتاج أو الاستخراج أكبر للمصادر الطبيعية هي مدخلات ايجابية عند حساب الناتج الوطني الإجمالي بغض النظر عما تتركه مثل هذه التوجهات من آثار بيئية سيئة التي لها تكاليف المخفية وغير المنظورة، وبالتالي فإن ضمن هذه التنمية فلا

---

(1) منى قاسم «التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية» الدار المصرية اللبنانية (الطبعة الثالثة) القاهرة 1997، ص 40.

بد أن تعكس النظم المحاسبية الأسعار الافتراضية للموارد الطبيعية وهذا بلا شك سيكون له تأثير مباشر على تحديد مستويات الأسعار في أي نشاط اقتصادي.

ج- القدرة التنافسية للصناعة:

تؤثر السياسة البيئية على القدرة التنافسية للصناعة الوطنية حيث يؤدي ارتفاع التكاليف بسبب زيادة نفقات حماية البيئة إلى أضعاف هذه القدرة، أو يمكن أن تؤثر عكسيا بمعنى ترتفع هذه القدرة من خلال تطور تكنولوجيا جديدة لحماية البيئة التي يمكن أن تحقق تفوقا تكنولوجيا ومن ثم كسب أسواق واسعة للتصريف.

د- النمو الاقتصادي:

قد تحدث السياسة البيئية أثر سلبي عند توقف أو عرقلة النمو في الأمد القصير من خلال الإنفاق على الاستثمارات غير الإنتاجية في مجال البيئة، أو يمكن أن تحدث أثر ايجابي يتمثل في تطور تكنولوجي لحماية البيئة التي تحمل في طياتها نمو اقتصادي فضلا عن تأثير الإنفاق على النمو في الأمد الطويل.

ولقد أدت هذه الآثار البيئية على الاقتصاد إلى ظهور فريقين من الاقتصاديين لتحديد فكرة استدامة النمو، إذن ما هي الأسس التي اعتمدها الفريقين في تحديد هذه الفكرة؟

التنمية المتواصلة بين الاتجاه الضعيف والاتجاه القوي

*** الاتجاه الضعيف:**

يقود هذا الاتجاه اقتصاديين رافدين لأي قيود بيئية تؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي وقد استندوا على الفرضيات التالية[1]:

(1) A Rine Tichit « Développement durable » ENS , L. S.H. 2004 , page 3, 6

- الرأسمال K ينقسم إلى ثلاث رساميل

  Km الرأسمال المصنع

  KH الرأسمال البشري

  Kn الرأسمال الطبيعي

- تحليل الاستدامة الضعيفة يأتي في إطار تطبيق النظرية النيوكلاسيكية للرأس المال.
- قابلية الإحلال بين الرساميل بحيث أن أي انخفاض في رأس المال الطبيعي يمكن تعويضه بالزيادة في إحدى الرساميل الأخرى سواء Km أو KH .
- التقدم التقني القادر على القيام بعملية الإحلال بين الرساميل بحيث يستطيع هذا التقدم أن يخترع ويبتكر بدائل لرأس المال الطبيعي.

مما سبق نلاحظ أن هذا الاتجاه يرتكز على فكرة استدامة النمو وثبات الرفاهية على المدى الطويل مدعمة بذلك النظرية الاقتصادية للنمو ومعارضة للتيار البيئي الذي يتكلم عن تخفيض النمو حيث نجد: «روبيرت صولو» كتب سنة 1993 «ليس فقط المحافظة على هذا المورد أو ذلك أو بالأحر المحافظة على كل العناصر الطبيعية في حالة ثانية، بل المحافظة وبشكل غير محدود على قدرة المجتمعات البشرية في الإنتاج، إذن حسب هذا الاتجاه تكون الاستدامة مضمونة إذا تحقق ما يلي:

$$\partial K / \partial t = (\partial K_m + K_H + K_n) / \partial t \geq 0$$

بمعنى إذا كان احتياطي الرأس المال ينمو بصفة متزايدة أو يبقى ثابتاً فإنه يمكن تعويض النقص في إحدى الرساميل عن طريق الزيادة في الرساميل الأخرى وذلك للحفاظ على نمو وثبات الرأس المال. يعاب على هذا الاتجاه هو أن التقدم التقني يبقى غير قادر على إيجاد البدائل للرأس المال الطبيعي المفقود وخاصة إذا

تعلق الأمر بالموارد الطبيعية غير المتجددة والسلع البيئيـة المشـتركة والضروريـة للوجـود البشري.

*** الاتجاه القوي:**

يعترف هذا الاتجاه بإلزاميـة الحفـاظ عـلى اختيـارات التنميـة في المـدى الطويـل وهذا تحت شروط هي:

- رفض مبدأ إحلال واستبدال رأس المال الطبيعي بحيث تعتبر الموارد الطبيعيـة رأس مـال لا يمكن إحلاله بالنسبة للأجيال القادمة.
- إدماج الاقتصادي في البيئة وليس العكـس أي إعـادة بنـاء الاقتصـاد مـا يـتلاءم مـع البيئـة وقدرة استيعابها لمخلفات النشاط الاقتصادي [التماثل مع القدرة الاستيعابية للأرض].
- مبدأ الاحتراز من خلال المحافظة على الشروط الدنيا لاستمرار المحيط الحيوي.
- الحفاظ على ثبات مخزون الرأس المال الطبيعي ونقله للأجيال القادمة.

المبحث الثالث

مؤشرات التنمية المستدامة:قياس ومعايير

إن تحقيق التنمية واستدامتها أصبح اهتمام العالم اليوم، مما يستلزم ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها بالشكل الذي يخدم التنمية الاقتصادية بحدود قدرة البيئة على الاستيعاب، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام والحد من تلوث البيئة بالإضافة إلى الحد من الفقر عن طريق تحسين مستويات المعيشة. وفي ضوء ما تقدم فقد أكدّت خطة عمل (جوهانسبرغ) وقرارات لجنة التنمية المستدامة على أهمية تطوير مؤشرات التنمية المستدامة من أجل مساعدة صانعي القرار على تبني سياسات تضمن تحقيقها.وتنبع الحاجة إلى استخدام مؤشرات للتنمية المستدامة من خلال دورها في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهذا يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية[1].

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية، وهذا ما ينجم عنه اتخاذ العديد من القرارات الدولية والوطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتعكس هذا المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وهي تقيم بصورة رئيسة وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع

---

(1) د. أيهم أديب تفاحة، «التطور الاقتصادي والتكاليف البيئية»، وزارة الثقافة، دمشق، 2012، ص180.

دول أخرى، وتساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة[1].

وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا التي تضمنتها توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين وهي تشكل إطار العمل البيئي في العالم وقد حددتها الأمم المتحدة بالقضايا التالية: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، الفئات الاجتماعية، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، السكان، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع البيولوجي، النقل والطاقة، النفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا، التصحر والجفاف، الغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية.

وفيما يلي توضيح لأهم القضايا المرتبطة بمؤشرات التنمية المستدامة.

1. القضايا والمؤشرات الاجتماعية:

تتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في ست قضايا هي: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، السكن، الأمن، السكان.

أ) المساواة الاجتماعية:

تعد المساواة الاجتماعية إحدى أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة.وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات. وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة، وأهمها الصحة والتعليم والعدالة. ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضية مكافحة الفقر، والعمل وتوزيع الدخل، والوصول إلى الموارد المالية وعدالة الفرص بين الأجيال.

---

(1) د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، د. حسن إبراهيم المهندي، «التنمية المستدامة في دولة قطر»، الإنجازات والتحديات، ديسمبر، 2008، ص22 وما يليه..

وقـد عـالج جـدول أعـمال القـرن الواحـد والعشريـن (Agenda 21) المسـاواة الاجتماعيـة في الفصـول الخاصـة بـالفقر وأنمـاط الإنتـاج والاسـتهلاك والمـرأة والأطفـال والشباب، وكذلك المجتمعات المحلية[1].

وعلى الرغم من التزام معظـم دول العـالم باتفاقيـات ومعاهـدات تتضـمن مبـادئ العدالة والمساواة الاجتماعية، فإن أغلب هذه الدول لم تحقق نجاحاً ملموسـاً في مواجهـة سوء توزيع الموارد ومحاربة الفقـر في مجتمعاتهـا، وتبقـى المسـاواة الاجتماعيـة مـن أكـثر قضايا التنمية المستدامة صـعوبة في التحقيـق. وقـد تـم اختيـار مـؤشرين رئيسـين لقيـاس المساواة الاجتماعية وهما نسبة السكان تحت خط الفقر، ومقـدار التفـاوت بـين الخُمـس الأغنى والخُمس الأفقر من السكان (أو مؤشر جيني القياسي لتفاوت الدخول).

ب) الصحة العامة:

هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على ميـاه صـالحة للشرب وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة تعد مـن أهـم مبـادئ التنميـة المسـتدامة، لأن تدهور الأوضاع الصحية نتيجة تلوث البيئـة المحيطـة بالسـكان، والفقـر، وغـلاء المعيشـة، والنمو السكاني المطرد أدى إلى الفشـل في تحقيـق التنميـة المسـتدامة، وخاصـة في الـدول النامية، حيث لم تتطور الخدمات الصحية والبيئية بصورة تواكب التطور الاقتصادي.

وقد وضع جدول أعمال القرن الحادي والعشرين بعض الأهداف الخاصـة بالصـحة أهمها ما يلي[2]:

(1) للمزيد من التفاصيل حول المساواة الاجتماعية انظر:

United Nation, Agenda 21: Chapter 3,4,25 and 26.

(2) United Nations, Agenda 21, Chapter 6

- تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في مناطق الأرياف.
- السيطرة على الأمراض السارية المعدية وحماية الأطفال وكبار السن.
- تقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي.

أما أهم المؤشرات الرئيسة للصحة فهي: العمر المتوقع عند الولادة، معدلات وفيات الأمهات والأطفال، والرعاية الصحية الأولية.

ج) التعليم:

يعد التعليم مطلباً رئيساً لتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم التركيز عليه في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، لأن التعليم من أهم المكاسب التي يمكن أن يحصل عليها الفرد لتحقيق النجاح في الحياة. كما أن هناك ارتباطاً مباشراً بين مستوى التعليم في بلد ما ومدى تطوره الاجتماعي والاقتصادي.

ويتركز التعليم في وثيقة جدول أعمال القرن 21 حول الأهداف التالية(1):

- إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة.
- زيادة فرص التدريب.
- زيادة التوعية العامة.

وقد حققت الكثير من الدول نجاحات ملموسة في التعليم وفي تدريب سكانها على التعامل مع المعلومات الحديثة، ولا يزال هناك كثير من الجهد الذي يجب القيام به في هذا المجال.

أما أهم مؤشرات التعليم فهي: معدل معرفة القراءة والكتابة، ومعدل الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة.

---

(1) United Nations, Agenda 21, Chapter 36.

د) السكن:

يعد توفير السكن الملائم للمواطن من أهم احتياجات التنمية المستدامة، وتتأثر شروط الحياة في الحواضر الكبرى دائما بكل من الحالة الاقتصادية، ومعدل نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك حالة ونوعية التخطيط العمراني والحضري.

وتشكل الهجرة من الأرياف إلى الحواضر أحد أهم أسباب زيادة الاستيطان البشري العشوائي ونسبة المتشردين، وأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون السكن المتناسب مع حقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل. وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نصيب الفرد من الأمتار المربعة في الأبنية[1].

هـ) الأمن:

يقصد بالأمن في التنمية المستدامة الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد كلها على وجود نظام للإدارة الأمنية متطور وعادل يحمي المواطنين من الجريمة، إلا أنه ينبغي في الوقت ذاته ألا تثير هذه الإدارة القلق الاجتماعي، أو تمارس سلطاتها من خلال الإساءة إلى الأفراد، والتعدي على حقوق الإنسان.

ومن المسائل المتعلقة بالأمن والتي ركز عليها جدول أعمال القرن 21: العنف والجرائم ضد الأطفال والمرأة، وجرائم المخدرات، وغيرها مما يقع ضمن بنود الأمن الاجتماعي.

ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع[2].

---

(1) Http://wwww.urbanobservatory.org/indicators

(2) United Nations "Report of the World Summit for Social Development"

و) السكان:

توجد علاقة عكسية بارزة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما، أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية وتقلص النمو الاقتصادي المستدام، مما يفاقم المشكلات البيئية، وهو ما يقلل من فرص تحقيق التنمية المستدامة.

أما المؤشر الرئيس الذي يستخدم فهو معدل النمو السكاني.

2. القضايا والمؤشرات الاقتصادية:

وتشمل هذه المؤشرات قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك:

أ) البنية الاقتصادية:

تظهر المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي، ومعدل دخل الفرد والقوى الشرائية ضمن موازين السوق، لكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي صورة واضحة عن حقيقة التفاوت الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل. ويعكس تطوير المؤشرات الاقتصادية المستدامة طبيعة تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على الموارد الطبيعية مما يعد من أولويات قياس التنمية المستدامة.

وتتمثل أهم مؤشرات البنية الاقتصادية بما يلي:

- الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ونسبة الاستثمار فيه.
- التجارة: تقاس بالميزان التجاري للسلع والخدمات.
- الوضع المالي: يقاس عادة من خلال احتساب نسبة المديونية الخارجية أو الداخلية إلى الناتج القومي الإجمالي، وكذلك من خلال نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

ب) أنماط الإنتاج والاستهلاك:

تعد أنماط الإنتـاج والاسـتهلاك مـن أهـم القضـايا الاقتصـادية الرئيسـة في التنميـة المستدامة، إذ أن العالم يتميـز بسـيادة النزعـات الاسـتهلاكية في الـدول المتقدمـة صـناعياً، وأنماط الإنتاج غير المستدامة التي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الدول المتقدمـة أم في الدول النامية. وعليه لا مناص من إحداث تغيـير جـذري في سياسـات الإنتـاج والاسـتهلاك للمحافظة على الموارد وجعلها متاحة لجميع سـكان العـالم بصـورة متسـاوية، شريطـة أن تبقى متوفرة للأجيال المقبلة[1].

وتقع مسؤولية المحافظة على الموارد الطبيعية على الـدول المتقدمـة صـناعياً التـي تستنزف تلك الموارد من خلال إنتاجها المكثف والواسـع، فـيما تبـذل الـدول الناميـة كافـة جهودها لتأمين الحاجات الأساسية لسكانها.

وتتمثل أهم مؤشرات أنماط الإنتاج والاستهلاك بالآتي:

- استهلاك المادة: يقصد بالمادة كل الخامات الطبيعية، وتقاس بمدى كثافـة اسـتخدام المـواد الخام في الإنتاج.
- استخدام الطاقة: وتقاس من خلال احتساب استهلاك الطاقة السنوي للفرد.
- إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكميات إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة والمشعة، وإعادة تدوير النفايات.
- النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التـي يقطعهـا الفـرد سـنوياً مقارنـة بنـوع المواصـلات (سيارة خاصة، مواصلات عامة، طائرات،...الخ).

---

(1) United Nations, Earth Summit +5

3. القضايا والمؤشرات البيئية:

تتمثل القضايا والمؤشرات البيئية في الغلاف الجـوي، والأراضي، والبحـار والمحيطـات والمناطق الساحلية، والمياه العذبة، والتنوع الحيوي.

أ) الغلاف الجوي:

هناك العديد من القضايا الهامة التي تندرج ضمن إطار الغـلاف الجـوي وتغيراتـه، ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون، ونوعية الهواء، وترتبط تأثيرات هذه القضـايا بصـورة مباشرة أو غير مباشرة مع صحة الإنسان، واستقرار وتوازن النظام البيئي.

ويطرح جدول أعـمال القـرن (21) نهجـاً متكـاملاً لحمايـة الغـلاف الجـوي، يتسـم بالتناسق مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويركز على ما يلي[1].

- تحسين الأساس العلمي من أجل معالجة حالات عدم اليقين.
- منع استنفاد الأوزون الستراتوسفيري.
- معالجة التلوث الهوائي المتخطي للحدود.
- العمل على زيادة الاستدامة والكفـاءة في اسـتخدام الطاقـة والنقـل والاسـتهلاك والتنميـة الصناعية واستخدام الموارد البرية والبحرية.

وقد اهتم جدول أعمال القرن (21) بمشكلات الغـلاف الجـوي وقـدم العديـد مـن التوصيات، كما تم إقرار الكثـير مـن المعاهـدات والاتفاقيـات الدوليـة والإقليميـة لحمايـة المناخ، وتحسين نوعية الهواء مـن خـلال تقليـل انبعاثـات الغـازات الملوثـة والسـامة مـن المصادر الثابتة والمتحركة.

وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسة تتعلق بالغلاف الجوي هي:

(1) United Nations, Agenda 21, Chapter 9

- التغير المناخي: وتحكمه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو.
- استنفاد طبقة الأوزون: وتتم متابعتها من خلال استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وتحكمها اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال.
- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.

ب) الأراضي:

وهي قضية معقدة وهامة جداً وذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، إذ أن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بصورة رئيسة مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيق مبادئها.وتتطلب استخدامات الأراضي اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية بدرجات متفاوتة من المسؤولية الإدارية والسياسية، وقد تكون القرارات وطنية، أو إقليمية أو محلية أو شخصية.

ويدعو جدول أعمال القرن 21 إلى إتباع نهج كلي باستعمال إدارة متكاملة ومعتمدة على النظم الإيكولوجية لتحقيق التنمية المستدامة لموارد الأراضي. ويقصد بتطبيق هذا النهج حل أوجه التضارب بين الاستخدامات المتنافسة للأراضي، مع الاهتمام بمسألة توفير الأراضي والحقوق المتعلقة بها، كما يقصد به زيادة الإنتاجية، مع حماية البيئة والموارد الطبيعية.

وتدعم هذا النهج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة المرتبطة بالتنوع الحيوي، وجدول أعمال الموئل الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني للمستوطنات البشرية، وخطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمية للأغذية[1].

(1) United Nations, Agenda 21, Chapter 10

وتركز المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي على تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات والتنمية الزراعية والنمو الحضري.

ج) البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:

لما كانت البحار والمحيطات تشكل ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضـية، لـذا فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئياً يمثل أكبر التحديات التـي تواجـه البشرية.

وتشمل المسائل البحرية والساحلية ذات الأهميـة بالنسـبة للتنميـة المسـتدامة مـا يلي[1]:

- التدهور الناجم عن الأنشطة البرية.
- الاستغلال غير المستدام للأسماك وغيرها من الموارد الحية.
- التلوث البحري الناتج عن النقل البحري ومشاريع النفط والغاز في المياه الساحلية.
- حماية التنوع الحيوي والنظم الإيكولوجية الهشة.
- العلاقة بتغير المناخ، بما في ذلك الآثار الناجمة عن ارتفاع منسوب سطح البحر.

ويدعو جدول أعمال القرن (21)، بناء على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى إتباع نهج متكامل ومعتمد على النظم الإيكولوجية لحماية المحيطات والمناطق السـاحلية. ويعتمد هذا النهج اعتماداً شديداً على تطبيق مبـادئ احترازيـة وتحسـبية لصـون التنـوع الحيـوي وإنتاجيـة الـنظم الإيكولوجيـة مـع تحسـين نوعيـة الحيـاة للمجتمعـات المحليـة الساحلية.

(1) United Nations, Agenda 21, Chapter 17

وقد اعتمدت صكوك دولية مختلفة مفهوم الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية.

وتشمل هذه الصكوك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة بشان التنوع الحيوي، ومبادرة الشعب المرجانية الدولية، ومدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية.

ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المحيطات والبحار والسواحل من خلال ثلاثة مؤشرات هي: النسبة المئوية لمجوع السكان المقيمين في المناطق الساحلية، كمية صيد الأسماك ودرجة تركز الطحالب في المياه الساحلية.

د) المياه العذبة:

تعد الاستدامة طويلة الأجل للمياه مسألة محفوفة بالشك في العديد من مناطق العالم.

ويستعمل البشر حالياً نصف المياه المتاحة بصورة ميسورة، ويتزايد استعمال المياه بمعدل يتخطى ضعف معدل الزيادة السكانية، وأضحى عدد من المناطق يعاني عجزاً مزمناً في المياه.ويعيش نحو 33% من سكان العالم في دول بلغ فيها الشح المائي درجة متوسطة أو عالية.

ونتيجة للزيادات السكانية والنمو الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة، يمكن أن يصل عدد سكان العالم الذين يعيشون في دول ومناطق توجد فيها شحة مياه مطلقة عام 2025 م إلى نحو 1.8 مليار نسمة، وقد يتعرض ثلثا سكان العالم لأزمة مياه، حيث تشير سيناريوهات توقعات البيئة العالمية (GEO4) إلى احتمال أن يعيش أكثر من 5.1 مليار شخص في ظل هذه الأوضاع في عام2050 م.[1]

(1) برنامج الأمم المتحدة للبيئة «توقعات البيئة العالمية GEO4 »، ص11.

وفي سياق الدعوة إلى الإدارة المتكاملة لموارد المياه شدد جدول أعـمال القـرن (21) على ضرورة حماية المياه ونوعيتها ووظائف النظم الايكولوجية من خلال تحسـين التقيـيم وزيادة فهم الآثار الناتجة عـن تغـير المنـاخ، وأدرجـت ضـمن الأولويـة اللازمـة لإمـدادات الشرب، وإنتاج الغذاء، والتنمية المستدامة للمناطق الحضرية والريفية[1].

ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هـما نوعيـة المياه وكميتها، فمؤشر السحب السنوي مـن الميـاه المتاحـة يقـيس الطلـب عـلى الميـاه في الدولة ويكشف عن مدى تعرضها لخطر حدوث عجز في المياه. أمـا الطلـب الحيـوي عـلى الأكسجين في الأجرام المائية، ودرجة تركز الكوليفورم البرازي في المياه العذبة فـإن قياسـهما يعكـس عـلى التـوالي الجـانبين المهمـين المتمثلـين في صـحة الـنظم الإيكولوجيـة وصـحة الإنسان.وهذه المؤشرات الثلاثة ذات أهمية على صعيد السياسات وقابلة للقيـاس عمومـاً على الصعيد الوطني.

هـ) التنوع الحيوي:

قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحياناً، حيث يعتقد بعضهم أن المسألة تتعلق بحماية النباتات والحيوانات البرية وإنشاء المحميـات، وأن ذلـك يصطدم مع التنمية الاقتصادية. إلا أن التنوع الحيوي يعتبر في الحقيقـة عـنصراً أساسـياً في التنمية المستدامة، وهناك ارتباط أسـاسي بينـه وبـين العمليـات الاقتصـادية، فعـلى سـبيل المثال، فإن نحو 75 % من الأدوية التي يتم تداولها مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية وعلاجية متميزة، ويخشى أن تفقد هذه النباتات من الطبيعة[2].

---

(1) United Nations, Agenda 21, Chapter 18

(2) رولا نصر الدين «الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة»، ص135.

إن حدوث تغييرات رئيسة أو فقدان أو تدهور للتنوع الحيوي يمكن أن تنتج عنه آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية خطيرة، وأن تترتب عليه عواقب إيكولوجية وأخلاقية بالغة الخطورة، وتعتمد على التنوع الحيوي نسبة تتخطى 40% من الاقتصاد العالمي، وتتوقف عليه أيضاً نسبة تناهز 80% من احتياجات الفقراء في العالم[1].

كما أن الأمن الغذائي والاستقرار المناخي، وأمن المياه العذبة واحتياجات صحة الإنسان مرتبطة كلها ارتباطاً مباشراً بصون التنوع الحيوي واستعماله.

ويشير عدد أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض إلى مدى تعرض التنوع الحيوي للخطر من جراء الأنشطة البشرية والضغط على البيئة مثل تدمير البيئات الطبيعية.ويستمر عدد الأنواع المهددة في الارتفاع وقد وصل الآن إلى نحو (6700) نوع من الحيوانات و(8300) نوع من النباتات[2].

ومن الجدير بالذكر أن من المسائل الهامة للتنوع الحيوي، الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، أي الكائنات الحية من حيوانات ونباتات وأسماك، دون التأثير السلبي على توازن الطبيعة. ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما: نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض، ونسبة مساحة المناطق المحمية.

4. القضايا والمؤشرات المؤسسية:

وتتمثل أهم القضايا ذات العلاقة بالمؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة في كل من الإطار المؤسسي والقدرة المؤسسية.

---

(1) عبد الإله الوداعي «القانون الدولي ودوره في حماية البيئة»، ص11-115.

(2) برنامج الأمم المتحدة للبيئة «الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية، عرض عام لبيئتنا المتغيرة 2005/2004»، ص88.

أ) الإطار المؤسسي:

تشتمل عملية إنشاء الإطار المؤسسي المناسب لتطبيقات التنمية المستدامة على وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة ترمي إلى الاندماج المتكامل للأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واتخاذ إجراءات للتوقيع على الاتفاقات العالمية والتصديق عليها.

ويدعو جدول أعمال القرن (21) إلى اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة يكون هدفها كفالة التنمية الاقتصادية المسؤولة اجتماعياً مع حماية البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة. كما يدعو الجدول أيضاً إلى تحسين فعالية الصكوك والآليات القانونية الدولية والوطنية فيما يرتبط بتحقيق التنمية المستدامة[1].

وتشير المؤشرات الرئيسة المشمولة في موضوع الإطار المؤسسي إلى مدى استعداد الدولة والتزامها بالتحول عن إتباع نهج قطاعي مجزأ إلى عملية كلية متكاملة للتنمية المستدامة.

والمؤشران المختاران، وهما الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذ الاتفاقات العالمية المصدق عليها، يعالجان الموضوعين الرئيسيين المقترحين من الدول التي أجري فيها الاختبار، وهما صنع القرار بشكل متكامل والاتفاقيات الدولية.وكلا المؤشرين سهل التطوير نسبياً ويعكس الإجراءات المؤسسية الشاملة المتخذة دعماً للتنمية المستدامة.

ب) القدرة المؤسسية:

تتحدد قدرة البلد على التقدم نحو التنمية المستدامة إلى درجة كبيرة بقدرة شعب هذا البلد وقدرة مؤسساته. ويمكن أن تقاس قدرة البلد بإمكانياته البشرية

(1) انظر المصدر التالي: United Nations, Agenda 21, Chapter 8

والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية وإمكانياته من حيث الموارد. وتعزز القـدرة المؤسسية أعمال التخطيط والتنفيذ والمتابعـة المرتبطـة بالتنميـة المسـتدامة.وأي زيـادة في هذه القدرة تـؤدي إلى تحسـين المهـارات والقـدرات المجتمعيـة اللازمـة لمعالجـة المسـائل الحاسمة، وتقييم خيارات السياسات ونهج التنفيذ، وتفهم العوائق والقيود.

وتمثل القدرة المؤسسية أداة مهمة لتيسير التقدم صوب التنميـة المسـتدامة، ولكـن يصـعب تقييمهـا بالشـكل المناسـب بعـدد محـدود مـن المـؤشرات الأساسـية. والمـؤشرات المختارة لهذا الموضوع والمتمثلة بعدد أجهزة المذياع أو اشتراكات الإنترنت لكـل ألـف مـن السكان، وخطوط الهاتف الثابت والجوال لكل ألف مـن السـكان، والإنفـاق عـلى البحـث العلمي والتطوير كنسبة مئوية مـن النـاتج المحـلي الإجـمالي تقـيس إمكانيـة الوصـول إلى المعلومات، والبنية الأساسية للاتصـالات والعلـم والتكنولوجيـا، ومـؤشر الخسـائر البشريـة والاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية يقيس درجة التأهب للكوارث الطبيعيـة والاسـتجابة لها.

لقد جرت العديد من المحـاولات لتطـوير مـؤشرات تمثـل التنميـة المسـتدامة عـلى أكمل وجه وأدق تعبير منذ أوائل عقد التسعينيات من القرن العشريـن، وكـان أبـرز تلـك المحاولات هي المؤشرات التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD)، حيث اقترحت (58) مؤشراً يتم تصنيفها إلى أربعـة جوانـب رئيسـة اقتصـادية واجتماعيـة وبيئية ومؤسسية.

كما اعتمدت اللجنة إطاراً تحليلياً يصنف المؤشرات إلى ثلاث فئات رئيسة هي[1]:

- مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة: والتي تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط.

(1) United Nation Commission on Sustainable Development "Indicators of Sustainable Development Framework and Methodologies", P.300-303

- مؤشرات الحالة: هي التي توفر أو تعطي صورة ومضية للحالة الراهنة.
- مؤشرات الاستجابة: هي التي توضح التدابير المتخذة أو التي تم العمل بها من قبل الدولة.

والجدول رقم (1) و(2) يوضح المعايير الأساسية لتنمية المستدامة والموضوعة من طرف كلاً من الأمم المتحدة و.OCDE

الجدول رقم (1): يوضح بعض مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة

التسلسل	المؤشـر	نوع المؤشر
01	نسبة السكان دون خط الفقر	اجتماعي
02	معامل جيني لتوزيع الدخل	اجتماعي
03	معدل البطالة	اجتماعي
04	مستوى التغذية للأطفال	اجتماعي
05	معدل الخصوبة	اجتماعي
06	معدل النمو السكاني	اجتماعي
07	سكان الحضر في التجمعات الرسمية و غير الرسمية	اجتماعي
08	انبعاثات غازات البيوت البلاستيكية	بيئي
09	درجة تركز الملوثات في المناطق الحضرية	بيئي
10	مساحة الأراضي المتصحرة	بيئي
11	نسبة مساحة الغابات إلى مساحة الكلية	بيئي
12	درجة استهلاك طبقة الأوزون	بيئي
13	معدلات تراجع المياه الجوفية	بيئي
14	معدلات الصيد حسب النوع	بيئي
15	نصيب الفرد من الدخل	اقتصادي
16	نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي	اقتصادي
17	الميزان التجاري	اقتصادي
18	نسبة الديون من الناتج الإجمالي	اقتصادي
19	نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الإجمالي	اقتصادي
20	تدوير النفايات	اقتصادي
21	كمية النفايات الخطرة	اقتصادي

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط: التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدواتها وتقييمها)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص ص 270- 271.

الجدول رقم (2) المعايير الأساسية لتنمية المستدامة حسب OCDE

الموضوع	المعايير
	معايير الموارد: "من أجل المحافظة عليها"
الأنشطة البيئية:	
– نوعية الهواء	مؤشر انبعاثات الغازات الدفيئة GES و انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO_2 وانبعاثات أكاسيد النيتروجين NO_X
– الموارد المائية	حدة استخدام المياه: (الموارد المتجددة/الكميات المأخوذة)
– الموارد الطاقوية	استهلاك الموارد الطاقوية
– التنوع البيولوجي	مساحة المناطق المحمية نسبة للمساحة الكلية
الأنشطة الاقتصادية:	
– أصول المنتجات	حجم المخزون من رأس المال الصافي
	معد نمو المنتجات
– الأصول المالية	صافي الأصول الأجنبية و ميزان الحسابات الجارية
الرأس المال البشري:	
مخزون رأس المال البشري	نسبة المحصلين على شهادة الدورة الثانية للثانوي \ من التعليم العالي
الاستثمار في رأس المال البشري	نفقات التعليم
ضعف الرأس المال البشري	معدل ومستوى البطالة
	معايير الأداء "تلبية الاحتياجات الحالية"
الاستهلاك:	النفقات على الاستهلاك النهائي للأسر
	حدة توليد النفايات المنزلية
توزيع الدخل على الصحة	معاملات جيني
	العمر المتوقع عند الولادة
	نوعية هواء المدن
الوضع للمهني\والتوظيف	تقرير العمالة \ السكان معدلات الالتحاق بالمدارس

Condice Stevens: Mesurer le développement durable, OCDE, mars2006

لعله من المفيد الإشارة إلى أبرز المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة المتمثلة في الآتي:

- التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.
- التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
- التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.
- التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.
- أهمية إحداث تحولات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميّز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي. وهذه التحولات في الإطار السياسي والاجتماعي، مثلما هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.
- إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة. وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة، ومتشابكة، ومتكاملة، ونامية، وقادرة على مواجهة التغيّرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية الراسخة، والموارد البشرية المدربة والحافزة، والقدرة التقنية الذاتية، والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي.
- تحقيق تزايد منتظم، عبر فترات زمنية طويلة قادراً على الاستمرار.

- زيـادة متوسـط إنتاجيـة الفـرد، وهـذا يمكـن التعبـير عنـه بـالمؤشر الاقتصـادي المعـروف «بمتوسط الدخل السنوي للفرد» إذا ما أخـذ بمعنـاه الصـحيح، وإذا مـا تـوفرت لـه أدوات القياس الصحيحة.
- تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية بما يتـوازن مـع متوسـط النمو النسبي المقارن في المجتمعات الأممية الأخرى.
- أن ترتبط التنمية بإطارها الاجتماعي والسياسي من خلال الحفز والتشجيع، ويتمثـل ذلـك في نظام الحوافز القائم على أساس الـربط بـين الجهـد والمكافـأة، إضـافة إلى تأكيـد انـتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع، وكـذلك جانـب العدالـة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيـد ضـمانات الوجـود الحيـوي للأفـراد والجماعـات، وللمجتمـع نفسه. فهذه الجوانب، بالإضافة إلى كونهـا تمثـل أهـداف التنميـة، هـي في الوقـت نفسـه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها.

وفي الواقع فإن معظم تقارير الدول التـي تـم تقـديمها لسـكرتارية الأمـم المتحـدة حول تنفيذ الحكومات لخطـط التنميـة المسـتدامة تركـز عـلى تعـداد المشـاريع التـي تـم تنفيذها والاتفاقيات التي تم توقيعها والمصادقة عليها، وكان معظـم هـذا التقيـيم نظريـا وإنشائيا ويخضع لمزاج المؤسسة التي تعد التقريـر، وهـي دائمـا مؤسسـة حكوميـة يهمهـا التركيز على الايجابيات وعدم وجود تقييم نقـدي حقيقـي. ولهـذا حاولـت لجنـة التنميـة المستدامة في الأمم المتحـدة الوصـول إلى مـؤشرات معتمـدة للتنميـة المسـتدامة لكنهـا لم تنتشر على مستوى العالم حتى الآن، كما لم يتم وضع دراسة مقارنـة بـين الـدول في مجـال التنمية المستدامة إلا من خـلال مـؤشرات الاسـتدامة البيئيـة للعـام 2005 والتـي وجـدت الكثير من النقد المنهجي[1]

---

(1) قـرين ، محمـد الأمـين ، 2008م، المـؤشرات البيئيـة للتنميـة المسـتدامة، بحـث مقـدم إلى مـؤتمر التنميـة المستدامة ، جامعة سبها، ليبيا.

المبحث الرابع

دور المنظمات والمؤسسات المالية الدولية

في تحقيق التنمية المستدامة

أدى الاعتراف بضرورة حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة عن طريق آليات دولية أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية إلى تدعيم التعاون الدولي بين مختلف الدول من خلال المنظمات الدولية وتفعيل دورها على الساحة الدولية والإقليمية.

وتلعب المنظمات والمؤسسات المالية الدولية دور رئيسي في تحقيق وتطوير مبدأ التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ولا سيما ما تساهم به المؤسسات المالية الدولية من خلال المساعدات التي تمنحها المشاريع الإنمائية، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تستجيب لإلحاح الإجماع الدولي على التنمية المستدامة.

1. التنمية المستدامة في إطار منظمة الأمم المتحدة

أولا: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)

أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أثر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة المنعقد في جوان 1972، كجهاز ثانوي مختص بشؤون البيئة من أجل حماية وتحسين البيئة للأجيال الحاضرة والقادمة[1].

مهمته تشجيع النشاطات التي تخدم البيئة، وتطبيق برنامج العمل المحدد في ندوة ستوكهولم، ولعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة دور كبير من خلال عدة قضايا

(1) محمد رحماني، إلياس رحمون، مرجع سبق ذكره، ص 92.

هامة كبروتوكول كيوتو للاحتباس الحراري، واتفاقية بال حول حركة النفايات السامة ودوره الفعال في عقد ندوة التنوع البيولوجي[1].

ومن أهم أدوات سير عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المخطط المتوسط المدى بشأن البيئة، وهو عبارة عن مخطط عمل لفترة 6 سنوات، يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالبيئة والتنمية وإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة.

وفي تقرير تقدم به الأمين العام للأمم المتحدة أثناء الدورة 51 للجمعية العامة في جويلية 1997، أوضح بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو أكبر مشارك في أعمال لجنة التنمية وبالتالي يتوجب دعمه بكافة الوسائل لكي يلعب دوره بشكل فعال.

ورغم دوره الفعال في عقد الندوة حول التنوع البيولوجي، لم ينجح في فرض نفسه كهيئة مركزية في ندوة ريو، إن هذا البرنامج الذي كان موضوع خلاف مع هيئات عليا أخرى، قد عان شيئاً فشيئاً من فقدان المصداقية، وأخيراً فإن هناك لجنة التنمية المستدامة التي هي هيئة انبثقت عن التغير المؤسساتي لمنظمة الأمم المتحدة أثاء ندوة ريو، والتي كانت مكلفة بتنفيذ المفكرة 21.

ثانيا: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUD):[2]

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية، جهاز مختص بالمساعدة المتعددة الأطراف والتعاون في مجال التنمية، وفيما يتعلق بالبيئة فإن جميع أعماله تقوم على مبدأ أنه لا وجود لحماية حقيقية للبيئة دون تنمية مستدامة.

من هذا المنطلق، قام بوضع برنامج للتنمية المستدامة سنة 1990 يعرف باسم «شبكة التنمية المستدامة»، بهدف إعلان أصحاب القرار بالإستراتاجيات والبرامج الإنمائية، كما أعد أيضا برنامج الأمم المتحدة للتنمية في بداية 1991، برنامج جديد

(1) نفس المرجع السابق، ص 92.

(2) محمد رحماني، الياس رحمون، مرجع سبق ذكره، ص 94.

بنفس تسمية البرنامج الأول قصد الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الملائمة للدول النامية.

وفي سنة 1992 قام بتمويل ما يزيد عن 630 مشروع ذو صلة بالبيئة، بتكلفة تقدر بحوالي 700 مليون دولار أمريكي، كما قدم دعمه التقني للمنظمات غير الحكومية من أجل تمكينها من المشاركة في مؤتمر ريو دي جانيرو.

كما أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية جمع معلومات كثيرة حول المكونات غير الاقتصادية للتنمية مثل الصحة والتربية، نسبة محو الأمية لدى الكبار....الخ، تشكل هذه المؤشرات مرجعية دولية تسمح بمقارنة تطور ومستوى تنمية كل بلد.

ثالثا: المركز العالمي للأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية (CNUEH):[1]

يعتبر المركز العالمي للأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية جهاز أممي تم إنشائه بتاريخ 2أكتوبر 1978، بموجب القرار 32/ 162 للجمعية العامة للأمم المتحدة ومقره بنيروبي (كينيا)، وقد أعد هذا المركز بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك العالمي في أوت 1990 برنامج المدن المستديمة،و المسمى كذلك ببرنامج العمران المستديم، بغية منح السلطات البلدية صلاحيات أوسع في مجال تخطيط وإدارة البيئة، كما يلم البرنامج بالتوجيهات البيئية في تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية والتي تم نشرها بالاشتراك بين المركز وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 1987.

وبعد عشرون سنة عن مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية (موئل 2) باسطنبول في الفترة ما بين 3 و14 جوان 1996 وقد أسفرت المفاوضات عن تبني إعلان مشترك ومخطط عمل

---

(1) محمد رحماني، الياس رحمون، مرجع سبق ذكره، ص 95.

عالمي لدعم مخططات العمل الوطنية لفترة 1996-2000 لأجل تطوير المستوطنات البشرية المستديمة.

رابعا: لجنة التنمية المستديمة (CDD)[1]:

تعتبر لجنة التنمية المستدامة من النتائج الملموسة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية من أجل إقامة شراكة عالمية جديدة من الشمال والجنوب بشأن التنمية المستدامة، وقد تم إنشائها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 191/47 بتاريخ 2 ديسمبر 1992 وهي جهاز ثانوي تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يشرف على جميع الأنشطة ذات الصلة بالتكامل بين الأهداف البيئية والإنمائية داخل منظومة الأمم المتحدة.

وقد تم تحديد وظائف لجنة التنمية المستديمة في الفصل 38 من جدول أعمال القرن 21 تحت عنوان «الإصلاحات المؤسساتية الدولية» بموجب القرار 47/ 196 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويتمثل الهدف الرئيسي للجنة التنمية المستدامة في ضمان تقييم وتطبيق المفكرة 21 وتعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات في كافة المجالات وقد ركزت اللجنة على بعض المواضيع ذات الأولوية.

- معايير ديمومة التنمية.
- معايير التمويل وآلياته.
- التربية، العلوم وتحويل التكنولوجيا الملائمة للبيئة.
- الهياكل المقررة ودور الأطراف الفاعلة الأساسية في ميدان البيئة.

وقد لعبت لجنة التنمية المستديمة دوراً هاماً جداً منذ تأسيسها وذلك بإرساء قاعدة مشتركة للعمل بين الدول المتطورة والدول السائرة في طريق النمو.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 96.

غير أن لجنة التنمية المستديمة تعاني حالياً من تنقيص، فهي من جهة تملك سلطة فعلية تمكنها من فرض احترام التزامات ندوة ريو، ومن جهة أحرى فهي مؤلفة أساساً من وزارات البيئة للدول الأعضاء.

أصبحت تشارك غالبية المنظمات التابعة للأمم المتحدة بالفعل في اتخاذ إجراءات على المستوى الدولي في مجال البيئة والتنمية المستدامة ومن بين هذه المنظمات[1]:

أولا: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO): تهتم منظمة الأغذية والزراعة بتشجيع التنمية والإنتاج الغذائي، وفي مجال البيئة تبنت المنظمة إستراتيجية شاملة للتنمية المستديمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها.

وأكد مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن الزراعة والتنمية المنعقد بهولندا من 15 إلى 19 إبريل 1991، على التدابير الواجب اتخاذها عن إتباع ممارسات زراعية كفيلة بتحقيق إنتاج مستديم.

وتميزت القمة العالمية للتغذية المنعقدة بروما سنة 1996، المنظمة من طرف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بالاستناد المتتالي للتنمية المستديمة فيما يتعلق بالطرق المستديمة للإنتاج الفلاحي.

ثانيا: منظمة الصحة العالمية: اهتمت منظمة الصحة العالمية بالمواضيع المتعلقة بالبيئة التي يمكن أن تؤثر على صحة الإنسان كتغير المناخ واستنفاذ طبقة الأوزون وقد عملت مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية على تنفيذ برنامج دولي يتعلق بأمن المواد الكيماوية لمواجهة الأخطار التي تواجه صحة الأجيال الحاضرة والقادمة.

---

(1) محمد رحماني، إلياس رحمون، مرجع سبق ذكره، ص 98.

على صعيد آخر أعدت المنظمة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج عمل مشترك لإصلاح بحر آرل، وشاركت في مخطط المراقبة من أجل إنشاء شبكة عالمية لمراقبة نوعية المياه الذي يعرف ببرنامج «Water / GEMS»، وقد تم بدأ العمل به سنة 1977، ثم تم تكييفه فيما بعد مع أهداف التنمية المستدامة سنة 1990.

ثالثا: منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO): عملت منظمة اليونسكو منذ نشأتها على النهوض بالعديد من البرامج العلمية المتعلقة بالبيئة واستخدام وإدارة الموارد الطبيعية، واعتمدت وثيقة تتعلق بحماية البيئة في معناها الواسع، المتمثلة في اتفاقية حماية التراث العالمي والثقافي والطبيعي في 23 نوفمبر 1972، كما تم إعداد برامج حكومية موجهة لتطوير الأسس العلمية الضرورية للحفظ والاستخدام المعقول للموارد الطبيعية والنهوض بالتعاون الدولي، والتي أسفرت عن برنامج «الإنسان والمحيط الحيوي» سنة 1971، بهدف التعاون الدولي في مجال الإيكولوجيا وعلوم البيئة عن طريق إنشاء محميات للمحيط الحيوي، كما شدد البرنامج على الحاجة إلى إتباع نهج متكامل تترابط فيه التخصصات العلمية ونتيجة لذلك تم تنفيذ عدد كبير من المشاريع في كافة أنحاء العالم، وإقامة مرافق للبحث وجمع البيانات وإنشاء شبكة دولية، وتستند كل هذه الأنشطة إلى مفهوم «...من أجل التنمية المستدامة».

رابعا: منظمة التجارة العالمية (OMC): أكد الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية المنعقد بمراكش في 15 إبريل 1994 في ديباجته على وجوب توجيه علاقات الأعضاء في الميدان التجاري والاقتصادي نجو استخدام أفضل للموارد العالمية وفقا لهدف التنمية المستدامة من أجل حماية البيئة وتدعيم وسائل بلوغه بشكل يتلائم مع احتياجاتها وانشغالاتها الخاصة لمختلف مستويات التنمية الاقتصادية.

من هذا المنطلق يهدف اتفاق مراكش إلى التوفيق بين النظام التجاري الجديد وحماية البيئة والتنمية المستدامة، والتنسيق بين السياسات المتبعة في هذين المجالين

ولذلك على مجلس المنظمة إنشاء لجنة بشأن التجارة والبيئـة، مكلفـة بتحديـد العلاقـات بين التدابير التجارية وتدابير حماية البيئة والنهوض بالتنمية المسـتدامة، ومراقبـة التـدابير التجارية المستخدمة لحماية البيئة والتدابير البيئية التي لها أثار هامة على التجارة.

2. دور المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: البنك الدولي (العالمي): ترجع أهمية دور البنـك الـدولي كمؤسسـة ماليـة إلى أنه أكثر المنظمات الدولية قوة، مـن حيـث التـأثير المبـاشر عـلى سياسـات المـوارد البيئيـة، فيقدم البنك أكثر مـن 17 مليـون دولار سـنويا مـن القـروض لقطاعـات الزراعـة والطاقـة والنقل، كما يعد مصدرا هاما للدول المتخلفة في الحصـول عـلى النصـيحة والإرشـاد بشـأن سياستها الاقتصادية التنموية[1].

كما عمل البنك على تمويل البرامج الملائمة مع التنمية المستدامة لمكافحة التلوث في قطاعـات الطاقـة والصـناعة، وتنفيـذ الـبرامج الموسـعة لحفـظ الأراضي وحمايـة الغابـات والتزويد بالمياه، إدارة النفايات والبحث، ويقدر غطائهـا مـن طـرف البنـك العـالمي بمبلـغ 100 مليار دولار في السنة ال غاية نهاية التسعينات.

علاوة على ذلك منذ صدور تقرير برانتلاند سـنة 1987، تـم القيـام بجهـد كبـير في محاولة تحديد الآثار العلميـة لمفهـوم التنميـة المسـتدامة، الـذي كـان الموضـوع الـرئيسي لتقرير البنك العالمي عن التنمية في العالم سنة 1992، كما تم إنشاء منصـب نائـب رئـيس البنك لشـؤون التنميـة المسـتدامة. وأصـبح يعقـد البنـك كـل عـام مـؤتمر سـنويا للتنميـة المستدامة بيئيا.

(1) محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشـعاع الفنية، الإسكندرية، مصر 2002، ص114 ، 115.

ثانيا: مرفق البيئة العالمي (FEM)[1]: بناء على ما جاء في تقرير برانتلاند الذي قرر بأنه «يجب العزم جديا على إنشاء برنامج أو جهاز بنكي دولي خاص، مرتبط بالبنك العالمي»، وعلى المفاوضات المتعلقة بجدول أعمال القرن 21 فيما يخص الموارد المالية وما قررته اتفاقيتي تغيير المناخ والتنوع البيولوجي، وما تضمنته مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لا سيما مبدأ البحث عن تحقيق التنمية المستدامة، اتفق ممثلو ما يزيد عن 80 دولة مجتمعة في جنيف من 14 إلى 16 مارس 1994 على تحويل مرفق البيئة العالمي إلى آلية مالية دائمة تقدم المنح والأموال بشروط ميسرة إلى البلدان النامية لفائدة البرامج التي تستهدف حماية البيئة العالمية، ويشترك في إدارته برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك العالمي.

ويهتم مرفق البيئة العالمي بمعالجة أربع مشكلات بيئية عالمية: تغير المناخ، التنوع البيولوجي، تلوث المياه الدولية، استنفاذ طبقة الأوزون.

وعلاوة على ذلك ستكون مشكلة تدهور الأراضي والتصحر وإزالة المروج أيضا من المشاكل المؤهلة للمعالجة في نطاق المرفق.

ويتكون هذا الأخير من جمعية عالمية كل ثلاث سنوات لاستعراض سياسات المرفق والمجلس يشكل الهيئة التنفيذية الرئيسية للمرفق والأمانة العامة.

(1) محمد رحماني الياس رحمون، مرجع سبق ذكره، ص103.

المبحث الخامس

إمكانية تحقيق التنمية المستدامة

(التنمية المستدامة عملية مجتمعية)

لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهجها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها، أو تصوّر تمتعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول، كما لا يمكن تصوّر قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوّفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والدخل. فلابد أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقق التنمية المستدامة، وهي:

أولاً: دور الفرد في التنمية المستدامة:

إن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده. فالتنمية المستدامة محورها هو الإنسان وتوفير الحياة الأفضل له وبالتالي فإن كل إنسان أيا كان موقعه سواء المواطن الذي يراعي احتياجاته واحتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه أو كان الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة لتحقيق الأفضل لكل المستفيدين من خدماته أو على مستوى صانع القرار أو واضع السياسة التي من شأنها ضمان رغد العيش والقدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر والمستقبل. فطالما محور التنمية المستدامة هو الفرد واحتياجاته فإن الفرد أيضا هو الأساس في بناء هذه التنمية.

ثانياً: دور الأسرة في التنمية المستدامة:

للأسرة دور كبير في خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمعه وبلده يحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول ومريح.

ولعل الأسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ الصغر فإذا كانت الأسرة حريصة على محيطها وبيئته فإن أفرادها سيكونون كذلك.فالأسرة هي المعلم الأول لمبادئ التنمية المستدامة من حيث صقل وزيادة الوعي والإدراك للحرص على آخرين كما نحرص على أنفسنا.

ثالثاً: دور المجتمع:

يؤدي المجتمع دوراً بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة، فالمجتمع هو المحرك الأساسي والمحور في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال وجود مجتمع واعي ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته من خلال مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت يهيئ أجيال تحافظ علي بيئتها ومحيطها، وتحرص علي أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا فيه في بيئة سليمة. ويقع علي المجتمع دور هام في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي مستدام من خلال مبادرات المجتمع من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف لزيادة الدخل. وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في دور وقدرات ومشاركات تنظيمات المجتمع المدني، الأمر الذي يسلط الضوء على ضرورة أن تعمل الحكومات والمنظمات الدولية على تمكين وتعزيز مشاركة هذه التنظيمات في نشاطاتها في المسائل البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، وتفويض السلطة للمجتمع لكي ينمى نفسه بنفسه ويستطيع أن يواصل أمور التنمية وأن يكون متفهماً لكل جوانبها[1].

---

(1) ريحان، ريمان محمد ،2002 تنمية المجتمعات الجديدة - التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.

توصل المجتمع المدني إلى أشكال جديدة وفعالة للتعبير عن المشاعر والاهتمامات الشعبية، ومن هنا أصبح يعتبر أداة قوية لتعزيز القيم ومقاصد التنمية المستدامة. وينهض المجتمع المدني بدور هام يلفت أنظار السياسيين إلى القضايا البيئية الناشئة، والتوعية الجماهيرية، وترويج الأفكار والنهج الإبتكارية، والدعوة إلى الشفافية والنشاطات غير الفاسدة في مجال صنع القرارات البيئية.

رابعاً: دور القطاع الخاص:

إن القطاع الخاص شريك أساسي وهو الميزان الذي يتجدد من خلاله الأهداف التنموية. فالحديث عن التنمية عبر برامج ونشاطات مستديمة. فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطا كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد وتركيز القطاع الخاص واتجاهه إلى التخطيط طويل الأمد.

فالاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع والمواطن من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي.

إن السياسات الاستثمارية والتنموية للقطاع الخاص يجب أن تكون الإنتاج النظيف وتقليل التلوث بمختلف أنواعه تؤمن الاستمرارية لهذه الاستثمارات وتوفر الدعم الشعبي والرسمي ولا نختلف في أن تكون مؤسسات القطاع الخاص ذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي ومعنوي يجعل منها بنية وركيزة من ركائز تطوير المجتمعات والنهوض بأفرادها.

ظهر القطاع الخاص كطرف عالمي فاعل له تأثيره الهام على الاتجاهات البيئية من خلال ما يتخذ من مقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا؛ وتستطيع الحكومات أن تؤدي، في هذا الشأن، دوراً حاسماً في إيجاد البيئة المواتية. وينبغي زيادة القدرات المؤسسية والتنظيمية التي تسمح للحكومات بالتفاعل مع القطاع الخاص. كما يتعين

العمل على زيادة الالتزام من جانب القطاع الخاص بحيث تتولد عنه ثقافة جديدة تـدل على مسؤوليته نحو البيئة من خلال تطبيق مبدأ «الملوث يدفع»، ومؤشرات الأداء البيئـي، والإبـلاغ عـن هـذا الأداء، وإتبـاع نهـج تحـوطي في اتخـاذ المقـررات بشـأن الاسـتثمار والتكنولوجيا. ويجـب أن يـرتبط هـذا الـنهج بتنميـة التكنولوجيـات الأقـل تلويثاً والأكـثر ترشيداً، لتسخير الموارد لخدمة الاقتصاد الذي يشـمل دورة الحيـاة بأكملهـا وكـذلك ببـذل الجهود التي تيسر نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً.

خامساً: الدور الحكومي :

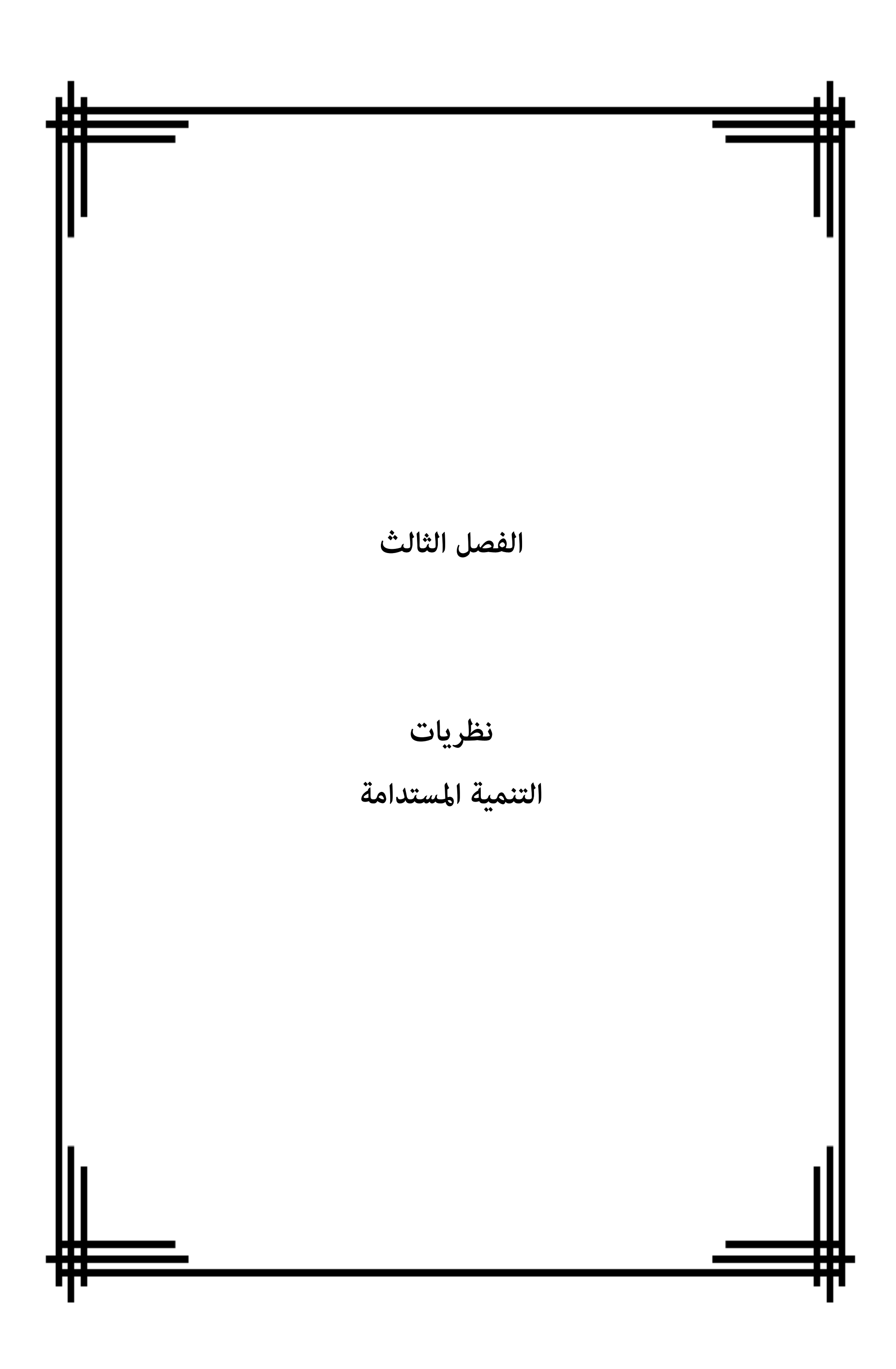
إن الحكومة هي راسمة السياسـات وصـانعة القـرارات ومـن أهـم شروط تحقيـق التنمية المستدامة هـو أن تكـون هـذه السياسـات ومـا يتبعهـا مـن خطـط ذات شـمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها بل عـلى العكـس تكون في مجملها ضمن إطـار وضـع هـذه السياسـات مراعـاة لجوانـب ومنـاحي التنميـة المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية والاقتصـاد ولا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي.

والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها لعـب الـدور الرقـابي والمتـابع لكافـة نـواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتهـا ضـمن بـرامج واضحة ومحددة يكون كل منهـا مـدعم ومكمـل للآخـر. كـذلك يقـع عـلى عـاتق الجهـاز الحكومي كما هي العناية بالوضـع الـداخلي للتنميـة أن يكـون منسـجم مـع التوجيهـات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة مـن خـلال المشـاركة في الاتفاقيـات والمواثيـق الدوليـة التي تحقق هذه الغاية وعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يضعها ويطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسسـاتها وتكـون المرجـع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها عـلى كافـة مفاصـل العمـل الحكـومي ابتـداءً مـن الموظف وانتهاءً بالمؤسسة التي يعمل بها.

سادساً:دور القانون في حماية التنمية المستدامة وتدعيمها:

اجتمع في الفترة من 18 إلى 20 آب/أغسطس عام 2002 أعضاء الهيئات القضائية من جميع أنحاء العالم بالندوة العالمية للقضاة المعنية بالتنمية المستدامة ودور القانون، وذلك في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، لتأكيد الالتزام بتطبيق القوانين لحماية البيئة واستمرار التنمية المستدامة.

على الرغم من أن هذا الدور هو أيضا حكومي ولكن المقصود هنا وجود آليات قانونية مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي فقوانين الاستثمار والتنمية الاجتماعية وقوانين العمل والعمال وما بين البيئة وأنظمتها يجب أن تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للأمام بقوانين عصرية تؤكد النهج الشمولي للتنمية. هذا الدور يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين وتفعيلها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود. كذلك يمثل تطبيق حملة القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة ركيزة المحافظة على تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد والمحتاجة لنفس طويل من قبل الجميع.



الفصل الثالث

نظريات
التنمية المستدامة

المطلب الأول

النظريات الداعية للأولوية البيئية

يشير بعض العلماء إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج لأن يكون مستداماً، وهم يبحثون عن حماية التنوع الحيوي والوراثي، والمسائل الأكثر تطوراً تتساءل حول ما إذا كان النمو مطلوباً من وجهة النظر البيئية، ويشير الكثير من العلماء إلى أن عدم النمو لا يشكل حلاً ملائماً، ويمكن لبعض النمو أن يساعد على منع التدهور البيئي، لذا فهو أمر مطلوب مثل التقنيات النظيفة مثل الطاقة الشمسية وأجهزة التبريد الخالية من CFC، ولكن يجب تجنب التقنيات، والنمو الذي يضر بالبيئة، ويشيرون إلى أن علماء الاقتصاد بحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية ومن بين هذه النظريات:

1- نظرية GAYA[1]**:**بالنسبة لجيمس لوفلوك مؤسس هذه النظرية تعد الأرض جسما حياً ضخما قادر على الاستجابة للتكيف قد تتجاوز نشاطات وأفعال الإنسان، فحسب هذه النظرية فإن الطبيعة لها أسبقية على الإنسان الذي لا يعد إلا جزاً منها، ومنه فالطبيعة خلقت لتحافظ على نفسها وليس لسد احتياجات الأجيال الحالية واللاحقة كما ترى GAIA أيضا أن المعايير الايكولوجية هي وحدها التي تسير العلاقة بين المحيط والمجتمع دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من نواحي قصور هذه النظرية، أضف إلى ذلك أن هذه النظرية كانت تهدف إلى خلق إنصاف إيذاء الكائنات غير البشرية على حساب الإنسان.

2- نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية[2]**DEEP ECOLOGY:** تفترض هذه النظرية كسابقتها أولوية الطبيعة على الإنسان وقام ألدوليوبولد وبعض

(1) Beat burgenmrier. économie de développement durable: de boech 2 édition, Belgique 2005. p195

(2) Beat burgenmeir.op cit.p196

الحركات الانجلوساكسونية بترويج هذا المبدأ وجعله أكثر شعبية في الولايات المتحدة وألمانيا.

ترفض هذه النظرية أية تدخل أو مشاركة للإنسان في تسيير الأنظمة الطبيعية ومن هنا يستوحون فكرة احترام حقوق الكائنات غير البشرية التي يتم الاستحواذ عليها عن طريق إيقاف كل هيمنة بشرية للطبيعة لذا كل استغلال للطبيعة يجب التنديد به.

3- **النظرية المتشائمة**(1)**:** في عام 1798 نشر توماس مالتس Thomas Malthus مقالته المشهورة حول مبادئه عن السكان، حيث أعلن رفضه للنظريات المتفائلة حول النمو الاقتصادي التي تبناها بعض الفلاسفة في عصره مثل الفلاسفة الفرنسيين ومنهم الفيلسوف نيكولاس دي كوندورسيه Nicolas de Condorcet، والذين كانوا يعتقدون أن العقل البشري والتطور التكنولوجي سوف يقومون بحل كل المشاكل والعقبات الاقتصادية التي تواجه النمو الاقتصادي في المستقبل وعلى العكس فقد كان توماس مالتس يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية الناضبة، وأن هذا سوف يؤدي إلى بؤس ومجاعات وثبات في معدلات الأجور، حيث يرى مالتس أن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة قصيرة الأجل في عمل الموارد الطبيعية المحدودة.

ويرى مالتس أيضا أن التنمية طويلة الأجل يمكن أن تحدث فقط حينما يزداد الجنس البشري بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي، إلا أن مالتس يعتقد أن الجنس البشري لا يستطيع التحكم في ذلك بسهولة، ومن ثم فالنهاية البائسة في حال سوء استغلال الموارد الطبيعية الناضبة هي نهاية حتمية.

---

(1) إسماعيل شعباني: مقدمة في اقتصاد التنمية، الطبعة الثانية، صنف 3/046 دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، ص 64، 65.

لم يكن نموذج مالتس نموذجا كميا للتنبؤ، كما كانت افتراضاته غير واضحة بالقدر الكافي واشتملت العديد من بنود النموذج على الحكم المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتهما بباقي متغيرات النموذج، بالإضافة إلى أنه كان بعيدا عن توضيح أثر المجاعات والفقر والتوترات السياسية والكوارث الطبيعية على النمو السكاني.

4- النظرية المتفائلة[1]**:** من الاقتصاديين الكلاسيك من هم أقل تشاؤما، وعلى سبيل المثال جون ستوارت ميل John Stuart Mill الذي رأى أنه في حين أن الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة يمكن أن تمثل قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل، فإن تلك الحدود لم يُتوصل إليها بعد، ولن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة.

وقد استند ستيوارت ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات الاجتماعية في رفع معدلات الرفاهة الاقتصادية وكلها عوامل تؤدي -كما كان يعتقد ميل- إلى خفض معدلات نمو السكان.

ومع أن ستيوارت ميل أكد على أن ارتفاع مستوى المعيشة يلعب دورا كبيرا في استمرار النمو الاقتصادي إلا أنه برغم تفاؤله رأى أنه حينما تستخدم موارد البيئة بشكل تام -أي يتم استنفاذها- في الأغراض الصناعية وغيرها فإن هذا لن يكون عالماً مثالياً بأي حال من الأحوال. وقد نشر مالتس أفكاره لأول مرة عام 1798 حيث ارتفعت معدلات الوفيات بسبب الحروب والأمراض والمجاعات.

---

(1) محمد حامد دويدار، عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مجدي محمود شهاب، أصول علم الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية بيروت، 1988، ص57-58.

5- الحركة الأمريكية المحافظة (1890- 1920) [1]: لقد كانت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي تيودور روزفلت Theo Dore Roosevelt ومن حوله تمثل نجاحا للفكر السياسي الأيديولوجي في الو.م.أ، خلال الفترة ما بين عامي 1890 و1920، حيث أنه وفقا لمذاهب هذه الحركة فإن النمو الاقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية التي ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي وأن الإسراع الكبير في استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة.

كما كان من أهم معتقدات تلك الحركة المحافظة أنه كلما كان استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يتم بمعدلات أقل كلما كان أفضل، كما أن التنافس الاقتصادي والاحتكارات تعتبر من أهم أعداء الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية الناضبة، وأن التحكم الإشراف الحكومي على استخدام الموارد الطبيعية أمر مرغوب فيه.

وربما يعني ذلك أن معظم الأفكار التي تتم مناقشتها هذه الأيام والجدل حول الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية والتنمية المستدامة كلها أمور تمت مناقشتها خلال تلك الفترة.

6- نظرية النضوج[2]: كان أ.هانسن A. Hansen هو المدافع الرئيسي عنها وبقيت سائدة فترة من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية.

لن يكون التقدم الاقتصادي على المدى الطويل في رأي أنصار نظريات الركود إلا ناراً من القش سريعة الانطفاء ولقد كان من حسن حظ الإنسانية أنها وضعت يدها في القرن السابع عشر على نوع من اكتشافات التقدم الاقتصادي

---

(1) فاطمة احمد: الاتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبيك، رسالة ماجستير في الاقتصاد جامعة القاهرة، أوت 2006، ص7 ، 8.

(2) ريشنجباخ، سيلقن أوخر، التنمية صفر، سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي 1978، ص 50.

(البخار، الكهرباء...) غذت بصورة مستمرة الآلة وتزايد السكان في الوقت ذاته،ومع استنزاف هذين المنبعين للتقدم يجب على الإنسانية أن ترضى برؤية التباطؤ في وتيرة تقدمها،وأن تدخل في فترة ركود نسبي، وعندما يصبح اقتصاد ما غير قادر على تمثيل حصته من الإبداع بالوتيرة ذاتها فإنه سيصل لا محالة إلى حالة النضوج.

7- **دراسة برانت ومورس (1963)**[1]: في دراسة عن الندرة والنمو الاقتصادي أعدها اثنان من الاقتصاديين الأمريكان هما برانت ومورس، تم خلالها تجميع سلاسل زمنية حول أسعار وتكاليف بعض الموارد الطبيعية، وذلك بهدف اختبار فرضية زيادة ندرة الموارد الطبيعية،كانت النتائج مدهشة إلى حد كبير حيث أكدت أنه بالنسبة للزراعة والمعادن فإن الأسعار وتكاليف الإنتاج قد انخفضت أو على الأقل كانت ثابتة خلال الفترة 1870-1957.

ويمكن تبرير هذه النتائج حسب الاقتصاديين على أساس أن التقدم التكنولوجي سيرفع من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية ويؤدي إلى انخفاض في تكاليفها ما يقود إلى زيادة حجم الاحتياطات الاقتصادية وبالتالي فإن برانت ومورس قدما شكوكا حول نتائج الحركة الأمريكية المحافظة ورؤية مالتس التشاؤمية.

8- **نظرية الحالة الثابتة المستقرة**[2]: في الستينات برز مصطلح «الحد المطلق» من جديد ولكن بزعامة الديموغرافيين والطاقويين،هذه المرة حيث قامت مجموعة من العلماء على التأكيد أن النمو الاقتصادي البطيء أو حتى إيقافه هو السبيل الوحيد لتثبيت واستقرار النشاطات البشرية بصفة مستديمة.

إن الغرض من ذلك هو تحقيق الاستقرار لحد ذاته وليس الخضوع لنهاية محتومة، وقد عرف هذا التيار صدى ورواجا كبيرين عام 1970.

---

(1) فاطمة أحمد حسن ، مرجع سابق ص14.

(2) Toladidia thombiano:Economie de l'environnement et des ressources naturelles , l'harmattan, Avril 2008,p42

لكن في المقابل واجه العديد من الانتقادات على اعتبار أنه يتنكـر كليـة للحاجـات الحالية للبشرية وفرضه خيارات أقل ديمقراطية.

وبالفعل فخيار الحالة الثابتة المستقرة يضر خاصة الدول المتخلفة عندما يفرض عليهـا أن توقف النمو الاقتصادي بالرغم من أن مسؤوليتها في الأزمة البيئية ضئيلة.

9- نظريـة حـدود النمـو لنـادي رومـا: (limits to growth: A report to the club of Rome)[1] بعد مرور ما يقرب من تسع سنوات فقط على إعـلان دراسـة برانـت ومورس، وفي عام 1972 أعلن نادي روما تقرير، «حدود النمو». وقد بيع من هـذا التقريـر نحو تسع ملايين نسخة وطبع بتسع وعشرين لغة من لغات العالم.

وقد تم إعداد هذا التقرير باستخدام أجهزة متطـورة للحاسـب الآلي واعتمـد عـلى طريقـة جديـدة -آنـذاك- في النمذجـة سـميت بطريقـة «تحليـل الـنظم» (System Analysis).

قدم هذا التقرير نموذجا جديداً بغرض التنبؤ بمسـتقبل التنميـة باسـتخدام خمـس متغيرات عالمية وهي، السكان، الغذاء، التصنيع، الموارد الناضبة، والتلوث.

وقد كانت التنبؤات التي توصل إليها التقريـر مفرطـة في التشـاؤم حيـث تنبـأ بـأن مستقبل معدلات نمو سكان العالم، والإنتاج الغذائي، ودرجة التصنيع سوف تنمو في البدايـة بشكل أسى Exponentially، إلا أنها سوف تنهار خلال القرن القادم.

وسوف يحدث هذا الانهيار بسبب وصول الاقتصاد العالمي إلى الحدود الطبيعية له في استخدام الموارد الناضبة، والإنتاج الزراعي، والتلوث المفرط.

كما تنبأ التقرير أيضا بنضوب نحو إحدى عشر معدن قبل نهايـة هـذا القـرن،ومن تلك المعادن: البترول، الغاز الطبيعي، النحاس، الذهـب، الرصاص، الفضة، الزنك، والقصدير.

(1) ريموند ريشنجباخ، سيلفن أواخر، مرجع سابق، ص 14، 15.

في عام 1972 انتهى نادي روما إلى صياغة نظرية جديدة عرفت باسم «نظرية حدود النمو»، وكان أهم مضمون تلك النظرية ما يلي:

أنه إذا استمرت اتجاهات النمو الحالية في كل من السكان، وإنتاج الغذاء، والتصنيع، واستنفاد الموارد الطبيعية الناضبة بلا تغيير فسوف يتم الوصول إلى أقصى حدود للنمو فوق كوكب الأرض في وقت ما خلال مائة عام على الأكثر.

يمكن تلافي هذه النتيجة الخطيرة وإيجاد حالة من التوازن البيئي والاستقرار الاقتصادي إذا ما تم البدء على الفور في التخطيط لحالة توازن عالمي في أسرع وقت ممكن.

مضمون ذلك أن تستبدل الدول بهدف النمو الذي تنبهر به، هدفاً آخر وهو هدف التوازن في استخدام الموارد الطبيعية وخاصة الناضبة منها، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع «حدوداً للنمو»

ومن واقع تطور عدد السكان في العالم، وكذلك الإنتاج الصناعي سواء على مستوى كل دولة صناعية على حدة أو على مستوى العالم الصناعي ككل، يؤكد أنصار نظرية حدود النمو أن كلا من عدد السكان والإنتاج الصناعي ينمو نموا آسيا، وهذا النمو الأسى للإنتاج الصناعي هو الذي يفسر التراكم الرأسمالي المتزايد في الدول المتقدمة واتساع الفجوة بينها وبين الدول النامية.

إلا أن الواقع العملي قد أثبت بعد ذلك فشل تلك التنبؤات، ومن أهم الدلائل على ذلك ارتفاع معدلات إنتاج واحتياطات البترول حتى عام 1974، ومع ذلك فإن المناقشات حول الموارد البيئية مازالت تتبنى هذا المنهج في التنبؤ.

وقد اعترض العديد من الاقتصاديين بقوة على هذه النظرية، ووجهوا إليها العديد من الانتقادات أهمها:

- أنها لم تقم على بيانات إحصائية محددة، حيث اعتمد صائغو النظرية على حدسهم الشخصي حول توقعاتهم بالنسبة للنمو السكاني الذي من الممكن أن تؤثر فيه عوامل أخرى
- كما تجاهلت النظرية نظم الأسعار وتحركات اقتصاد السوق مما يمكن اعتباره امتداداً لأفكار مالتس.

مما تقدم يمكن إدراج النظريات والآراء التي دعت إلى الأولوية البيئية ضمن اتجاهين رئيسيين:

- نظريات ذات نزعة محافظة، والتي ربما ينتاب أصحابها الحنين إلى الطبيعة النقية العذراء، من هذا المنطلق فهم ينادون بأسبقية الطبيعة على الإنسان والذي حسبها لا يعد إلا جزء بسيط منها.
- نظريات وآراء تبنت النظرة المتشائمة فهي وإن اعترفت ضمنيا بضرورة مستوى معين من النمو الاقتصادي إلا أن إفراط هؤلاء في التشاؤم حول محدودية الموارد الطبيعية، وما يهدد هذه الموارد من نمو في الطلب إضافة إلى عدم اقتناع هؤلاء بالدور الذي يمكن أن يلعبه التقدم التكنولوجي في إطالة عمر الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة عموما، كل هذا جعلهم يحصرون في قاعدة هرم ماسلو وكل تطلع للارتقاء بهذه الحاجات سيشكل خطرا على استمرار البشرية.

المطلب الثاني

النظريات الداعية إلى الأولوية الاقتصادية

من أجل إلقاء الضوء على التنمية المستدامة من وجهة النظر الاقتصادية، من المهم أن نميزها عن المفاهيم الأخرى ذات العلاقة: النمو الاقتصادي- النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية[1].

---

(1) Romano donoto. notes of the course ou « sustainable rural, development » FAO. projet GCP /006 syv/ 006/ITO Phese II syria. november 2002. p53.

- **النمو الاقتصادي:** هو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت.

- **التنمية الاقتصادية:** هي مفهوم أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي فهي تضم مفاهيم التنمية:

- تحسين نوعية حياة السكان، وتصبح زيادة الدخل هي العامل الأساسي هنا
- تحسين المهارات والمعرفة والإمكانيات والخيارات
- تحسين الحقوق المدنية والحريات.

وهذا التعريف لا يتضمن الأفكار المتعلقة بالاستدامة البيئية، وقد لفت علماء الاقتصاد البيئي اهتمام علماء الاقتصاد التقليديين إلى الأفكار المتعلقة بتعريف النمو بعدة طرق تتضمن قيمة الأصول البيئية والمحافظة عليها وسنتعرض لأشهر النظريات في هذا المجال:

1- نظرية تعديل السوق[1]: ترى النظرية الاقتصادية الليبرالية أن كل الظواهر التي لا يمكن التعبير عنها بشكل نقدي في السوق تكون مهملة في النظام الاقتصادي.

من هذا المنطلق عوملت النفايات وكذلك الموارد الطبيعية التي كان ينظر إليها على أنها موارد متاحة ومتوفرة بصورة غير محدودة.

فالإنتاج عبارة عن تحويل للموارد الطبيعية إلى سلع اقتصادية ونفايات كذلك فإن الاستهلاك لا يعني فقط استخدام تلك السلع ولكن أيضا تحويلها إلى نفايات، ولما تم التعامل مع النفايات على أنها ظاهرة غير نقدية كانت النتيجة أخطاء فادحة في تسيير النظام الاقتصادي.

---

(1) michel bassend. metrobsation crise ecologique et devloppement durale ,France.sn imprimeur 2000,p99-100.

نفس الكلام ينطبق على المـوارد الطبيعيـة كالمـاء والهـواء التـي كـما سـبقنا وأشرنـا اعتبرت مواد غير منتهية ومن ثم فقيمتها الاقتصادية منعدمة أي أنهـا عوامـل خارجيـة لا يمكن أن تؤثر في سير العملية الاقتصادية.

لكن مارشال A. Marshal أكد أن هناك بعض العوامل الخارجية عن السوق يمكن أن تـؤثر بشـكل أو بـآخر عـلى أداء المتعـاملين الاقتصـاديين وقـدم مفهـوم «الاقتصـاد الخارجي».

ومنه بات لزاماً أخذ الموارد الطبيعية بعين الاعتبار في العملية الاقتصـادية وتناولهـا كمؤثرات فاعلة، ما يتطلب بالتالي تعديل السوق.

2- نظريـة الإسـتدخال لآرتـور بيجـو[1] Arteur pigou: يقـترح أ.بيجـو A.pigou خلال سنوات العشرين أن تصبح التأثيرات التـي تحـدث خـارج السـوق مـن جـراء إنتـاج واستهلاك بعض الموارد ومنها الموارد البيئية عن طريق تطبيـق بعـض الأدوات الاقتصـادية مثل الرسوم والمساعدات وتمثل هذه الرسوم تعويضات يـدفعها المسـؤولون عـن النفايـات الملوثة التي يرمونها مثل المياه الصناعية المستعملة وغيرها من الملوثـات المضرة بالبيئـة إذ تكلف معالجتها مبالغ مالية هامة، وتخصـص تلـك المسـاعدات لتسـديد مجمـل الأشـغال لتجميل المحيط والبيئة.

وتمكن النماذج الاقتصادية مثلا من تحديد المبلغ الأمثل للرسوم يدفعها كل شـخص يلوث الجو، وكل المبالغ التي تخصصها السلطات العمومية توجـه نحـو إعـادة اسـتعمالها لمكافحة التلوث.

3- نظرية حقـوق الملكيـة لرونالـد كـواز[2]: ينتقـد الخاصـية المـثلى للرسـوم التـي حددها بيجو ويقترح حـلا اقـل تشـددا ليـترك مجـالا واسـعا لقـوانين المنافسـة، وينطلـق

(1) taladidia –thombiano. op cit, p 37.

(2) op cit. p: 35

من معاينة مفادها أن المواد البيئية ليست ملكا لأحد، ويقول أنه إذا كانت قوانين الملكية واضحة، فإنه من الفائدة الاقتصادية إرغام الملوثين وضحاياهم للتفاوض المتواصل للوصول إلى اتفاق تلقائي حول الحد الأقصى لمستوى التلوث من الطرفين.

ما يعاب على هذه النظرية هو إفراطها في الاعتماد على السوق كآلية لحل المشكلات البيئية الناجمة عن عمليات التنمية.

4- نظرية الموارد الناضبة[1]: قام الاقتصادي هارولد هوتلينغ بنشر دراسته حول «اقتصاديات الموارد الناضبة» في عام 1931، وفي هذه الدراسة قام هوتلينغ ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وتعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل.

حيث أنه أول من أشار إلى خصائص الموارد الناضبة وضرورة أخذها في الاعتبار عند تحديد سعر المورد الناضب.

وتستند نظرية الموارد الناضبة والتي صاغها هوتلينج إلى فرض أساسي وهو أن ملاك المورد الناضب وهم يهدفون إلى تعظيم الثروة يحاولون إنتاج المورد بطريقة تعظم قيمته الحالية value its present،ولتحقيق ذلك لابد وأن تكون القيمة الحالية للعائد الصافي لوحدة المورد الناضب واحدة في كل الفترات، وإلا سيكون من مصلحة المنتجين تحويل إنتاجهم من فترة إلى أخرى.

وفي الحالات التي تتضمن استخدام منتجات غير متجددة (ناضبة) كالبترول مثلا يمنع قرار إنتاج برميل من البترول اليوم إمكانية إنتاج آخر في المستقبل. الواقع أن قرار الإنتاج اليوم يترتب عليه تكلفة للفرصة البديلة opportunity cost، حيث أن إنتاج اليوم يمنع هذا الإنتاج في فترة أخرى في المستقبل، ويجب على ملاك المورد

(1) فاطمة أحمد حسن، مرجع سابق، ص9.

الناضب أن يأخذوا في اعتبارهم هـذا المكـون مـن مكونـات النفقـة عنـد اتخـاذ قـرارهم بالإنتاج.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار أن فكرة هوتلينج عن توصيف الموارد الناضبة تعني في جوهرها ضرورة مراعاة الأجيال القادمة في تلك الموارد عند القيام بعمليـات اسـتغلالها وهو الأساس النظري الذي انطلق منه فـيما بعـد مفهـوم التنميـة المسـتدامة الـذي تبنتـه الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين.

5- نظرية القيمة الاقتصادية الكلية: جرت العادة أن المناهج الموجهة لإعطاء قيمة للبيئة تتم بتقدير الأضرار باستعمال طرق تقييم مالي للآثار الظـاهرة حيـث تـتم ملاحظـة التغيرات الفيزيقية لوضعية المناطق الطبيعية ثـم التـأثيرات والخسـائر المنجـرة عنهـا،مثلا يحسب الاقتصاديون كلفة انخفاض مردودية المزروعات المرتبطة بتدهور العناصر المغذيـة في الأراضي وذلك بسبب عوامل انجراف التربة، تبدو هذه المقاربة محدودة ومختزلة نظـرا لطابعها النفعي.

انطلاقا من هذه المعاينة أقدم بعض علماء الاقتصاد إلى التنظير لمختلـف التمـثلات البيئية من طرف المجتمعات الإنسانية، دون أن تأخذ في الحسـبان إلا مـا هـو ملحـوظ في الطبيعة فمثلا يؤدي قطع الأخشـاب إلى كلفـة مبـاشرة مرتبطـة عـلى سـبيل المثـال بمتعـة المتنزهين والذي يمكن اعتباره قيمة في بعض المناطق وكلفـة إيكولوجيـة مرتبطـة بخسـارة التنوع البيولوجي.

يعاب على هذه المقاربة طرق الحساب المستعملة ففي أغلب الأحيان يتم اللجـوء إلى طريقـة القـيم المعلنـة بـالتراضي للـدفع أو للعكـس حـث يطلـب مـن النـاس حسـب إمكانياتهم المالية المساهمة في الحفاظ على البيئة أو تحديد ما هي إمكاناتهم في تقبـل أو تحمل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة، فمعارضي هذه النظرية يرون أن هذه الطريقة لا تعطي إلا قيمة تقريبية للطبيعة.

6- نظرية الاقتصـاد الإيكولـوجي: مـن جملـة الانتقـادات الموجهـة لمقاربـة الكـل للسوق يبرز تيار جديد يعد بمثابة برنامج عمل أكثر منه إطار نظري، يدعو هذا التيـار إلى التقارب بين علوم الأحياء والعلوم الاجتماعية ومن ثمة يتحول إلى مجـال جديـد لدراسـات متعـددة الاختصاصـات للعلاقـات المترابطـة بـين الأنظمـة الاقتصـادية والاجتماعيـة والإيكولوجية، وحسب هذا التيـار لا يمكـن اعتبـار النمـو والاقتصـاد أحاديـا الجانـب بـل يخضعان لعوائق تركز على ثلاث مبادئ هي:

- إن حدود استيعاب الطبيعة محدودة وعلى النظام الاقتصادي أن يأخذها في الحسبان.
- يجب التنبؤ لإمكانيات التعويض بين المواد القابلة للتجدد والنابضة.
- يجب احترام ظروف إعادة تجديد المواد الطبيعية المتجددة.

7- **نظرية النمو الداخلي**[1]**:** خلال نهاية العقد الثامن وبدايات العقـد التاسـع مـن القرن العشرين تغيرت نظريـات النمـو الاقتصـادي بصـفة عامـة وتحولـت إلى مـا يسـمى نظريات النمو الداخلي حيث أكدت الدراسات فشل النظريات التي تتجاهـل دور التطـور التكنولوجي في التغلب ولو بشكل نسبي على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية.

ومن ثم رأت نظريـة النمـو الـداخلي بضرورة إدخـال دور التطـور التكنولـوجي في النمو الاقتصادي بصفة عامة، واعتمدت في ذلك على دور الحكومات في الاستثمار في مجال البحث والتطوير والتعليم واتجاه المؤسسات الاقتصادية لدعم الإبداعات والاختراعات التـي تؤدي بدورها إلى دفع معدلات التطور التكنولوجي.

---

(1) فاطمة أحمد حسن، مرجع سابق، ص ص 20، 21.

وقد كان لنماذج النمو الداخلي سمة أساسية وهي أنها تفترض أن متوسط استهلاك الفرد في الأجل الطويل ينمو بدون قيود لكن كيـف يمكـن لـذلك أن يتحقـق في ظـل عـالم يتميز بموارده الناضبة؟.

كما تجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا سـوف لـن تـتمكن مـن إزالـة الآثـار السـلبية للتنمية إلا إذا وجهت نحو هذا الهدف.

المطلب الثالث

النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية

حـاول علـماء الاجـتماع في انطلاقـاتهم دمـج الطبيعـة البشريـة، ميـول التنظـيم الاجتماعي من أجل تحضير المعادلات لتحقيق التنمية المستدامة بالنسبة لهم يجب الأخذ بعـين الاعتبـار عـلى الأقـل العوامـل الاجتماعيـة في مراحـل التنميـة وتخصـيص الـبرامج والمشـاريع المختلفة،هـذه النظـرة تأخـذ في الحسـبان سياسـة تحليـل المشـاريع والنمـو الديموغرافي وكذلك يجب الاهتمام بـالفقر وانعـدام المسـاواة في ملكيـة الأراضي، الحـروب، والكوارث الطبيعية، السياسات الاقتصادية،غياب الحريـة في مختلـف المسـتويات، ويجـب أخذ هذه العوامل المستفحلة مجتمعة وعلى حد السواء، وفي الآتي نتناول أهـم النظريـات التي تناولت عدم العدالة في توزيع الموارد:

1- نظريــة التنميــة الدائريــة المتراكمــة: Circular Round Cumulative Causation [1]

وضـع هـذه النظريـة الاقتصـادي السـويدي جـونر مـيردال GONER MYRDAL تقوم فكرتها على أن التنمية الدائرية المتراكمـة في دولـة مـا تـرتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمهـا، حيـث تـؤدي

---

(1) د. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة: دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص 61 إلى 65.

الحركـة الحـرة للقـوى الاقتصـادية والاجتماعيـة إلى زيـادة الفـوارق الإقليميـة بأنواعهـا المختلفـة بـين المركـز center والـذي تمثلـه عـادة المنـاطق الحضريـة أو المـدن والهـامش periphery والذي تمثله الأرياف،ويحدد ذلك من خلال نوعين مـن العمليـات والتـأثيرات المتبادلة وهي:

الآثار الخلفية السالبة Backwash effects:

وهذا النوع من العمليات ينشط في مناطق الأرياف والهـوامش وتتمثـل في هجـرة منتقاة selective للأيدي العاملة و كـذلك رأس المـال والبضـائع مـن المنـاطق الريفيـة إلى المدينة أو المركز والسبب في هذه الهجرة يرتبط بوجـود عوامـل جـذب في المركـز وعوامـل طرد في الهامش،

الآثار الانتشارية الموجبة spread effects:

وهي عمليات تنشـط في منـاطق المركـز باتجـاه الهـوامش أو الأطـراف، وتتزايـد في الغالب مع نشاط الآثار الخلفية السالبة في الهوامش فمثلا يـزداد الطلـب في المراكـز عـلى المنتجات الزراعية والمواد الأولية التي تنـتج في الريـف، ولـكي يـتم إشـباع حاجـات المركـز المتزايدة من هذه المواد يتم تصدير تقنيات زراعية جديدة إلى الأريـاف تسـاعد في زيـادة وتطوير وتحسين الإنتاج الزراعي، وتعتمد سرعة ودرجة انتشار الآثار التنمويـة مـن المركـز إلى الهوامش على المستوى والوضع التنموي للمركز، فكلما كان هذا الوضـع أفضـل كانـت سرعة ونوع وحجم الآثار الانتشارية باتجاه الهوامش أسرع وأكبر وأكثر كثافة.

تحدث التنمية المتراكمة عن توطن صـناعة أو عـدد مـن الصـناعات القائـدة (المفتاحيـة) في منطقـة معينـة نظـراً لتـوفر بعـض الايجابيـات الاقتصـادية مثـل: التسهيلات المالية وخدمات البنية التحتية... إلخ، ويؤدي توطن هـذه الصـناعات في هذه المنطقة إلى خلق فرص عمل جديدة، وبالتـالي دخـول إضـافية جديـدة وهـذا بدوره يعمل على زيادة الطلب على البضائع والخدمات العامة التي تمثل مـدخلات

رئيسية لهذه الصناعات، وتستفيد من ذلك المؤسسات والشركات المحلية الأخرى القائمة في المنطقة والتي تعمل من أجل تحقيق أرباح إضافية وإشباع الطلب المتزايد على خدماتها ومنتجاتها، إلى زيادة طاقتها الإنتاجية أو فتح فروع جديدة لها، كذلك تعمل زيادة الطلب على البضائع والخدمات المختلفة وباستمرار على نشوء مؤسسات وشركات جديدة مما يعني خلق فرص عمل جديدة ودخول إضافية جديدة يتزايد من خلالها الطلب على البضائع والخدمات المختلفة. ويؤدي اتساع السوق هذا وتسارع الطلب على البضائع والخدمات إلى قيام شركات ومؤسسات جديدة لإشباع الطلب المتزايد وهكذا تعود العملية من البداية.

تستمر عملية التراكم بهذا الشكل في المركز ويستمر تدفق الأيدي العاملة ورؤوس الأموال والمواد الأولية من الأرياف (الهوامش) إلى المدينة أو المركز مما يؤدي لنموه واتساع أسواقه على حساب هوامشه، الأمر الذي يعمل على زيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الهوامش والمراكز وتظهر الازدواجية الاقتصادية واضحة عند المقارنة بين اقتصاد المراكز والهوامش خصوصاً إذا ما عجز التدخل الحكومي من خلال التخطيط في الزيادة وتسريع عملية الآثار الانتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش،وهو ما حصل ويحصل في معظم الدول النامية.

2- نظرية مراكز النمو لهيرشمان Hirschman[1]:

ويطلق عليها بعض الباحثين اسم نظرية الاستقطاب Polarization تتشابه هذه النظرية في تفاصيلها مع نظرية التنمية السببية المتراكمة لميردال باستثناء بعض الفوارق هي:

أ- أطلق هيرشمان مفهوم الاستقطاب Polarization على هجرة الأيدي العاملة المنتقاة، ورأس المال والبضائع من الهوامش (الأرياف) إلى المركز (المدينة)

(1) المرجع السابق، ص 66.

وذلك بـدل مفهـوم الآثـار الخلفيـة السـالبة عنـد مـيردال كـذلك اسـتبدل مفهـوم الآثـار الانتشارية الموجبة الـذي اسـتخدمه مـيردال بمفهـوم تسـاقط الـرذاذ أو التسـاقط المنـدفع trickledown effect للتعبير عن انتشار الآثار الاقتصادية والتقنية الموجبة مـن المركـز إلى الهامش.

ب- قال هيرشمان: إن انتقال التأثيرات من المركز إلى الهـوامش يعمـل عـلى تطـوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما.

ج- يتفق هيرشمان مـع مـيردال بـأن التـدخل الحكـومي ضروري للحـد مـن الآثـار الخلفية السالبة (الاستقطاب)وضروري لحصول الآثار الانتشارية من المركز إلى الهوامش.

3- نظرية الاستقطاب العكسي: Polarization Reversal [1]

صـاحب هـذه النظريـة هـو ريكاردسـون Richardson، الـذي يـرى أن الآثـار الانتشارية تحصـل مـن المركـز باتجـاه الهـوامش بشـكل آلي أو أوتومـاتيكي ودون الحاجـة لتدخل الحكومة كما يرى ميردال وهيرشمان، والفرضية الأساسية لهذه النظرية تقـول بـأن عملية التنمية الإقليمية في الدول النامية تمر في مرحلتين: الأولى اسـتقطابية، تسـتمر حتـى تصل التنمية إلى نقطة معينة أطلـق عليهـا اسـم نقطـة التحـول أو الانقـلاب الاسـتقطابي، حيث تبدأ المرحلة الثانية بعـد هـذه النقطـة مبـاشرة وتتمثـل في حصـول لا مركزيـة بـين الأقاليم وداخل كل إقلـيم، وقـد حـاول ريكاردسـون أن يلخـص نظريتـه في ثـلاث مراحـل رئيسية هي:

أ- مرحلة التحضير (الاستقطاب) Urbanization process

ب- مرحلة اللامركزية داخل إقليم المركز Intraregional Decentralization

ج- مرحلة اللامركزية الإقليمية Interregional Decentralization:

---

(1) المرجع السابق، ص 68.

4- نظرية القلب والأطراف Core-periphery[1]:

وضعها فريدمان Friedman الذي يرى أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعيين هما:

- القلب coré وهو المنطقة الحضرية الرئيسة وقطب أو مركز النمو.
- الأطراف periphery وهي مناطق الظهير hinterland أو المناطق الهامشية.

والعلاقة القائمة بين هذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية، حيث تتبع الهوامش للمركز، وقد حاول فريدمان من خلال نظريته هذه أن يفسر عملية التنظيم المكاني من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، ولتوضيح ذلك طور نموذجا من أربع مراحل رئيسة هي:

أ- مرحلة النمط المكاني المستقل، وتمتاز هذه المرحلة بوجود العديد من المدن أو المركز المبعثرة والمعزولة عن بعضها.

ب- مرحلة القلب أو المركز الوحيد على المستوى الوطني حيث تظهر في هذه المرحلة إحدى المدن الكبرى مركزا أو قطبا رئيسا على مستوى الدولة تحيط به هوامش تابعة له.

ج- مرحلة المراكز الفرعية، وفي هذه الحالة يظهر عدد من المراكز الفرعية في مناطق الهوامش أو الأطراف التابعة للقطب التنموي.

د- مرحلة الهرمية، حيث تؤدي العلاقة بين وأطرافه أو هوامشه إلى تحسين أحوال الهوامش وتقليل الفوارق الإقليمية بينها مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي على المستوى الوطني.

---

(1) المرجع السابق، ص 69.

وقد أكد فريدمان أن علاقة القطب مع الأطراف أو الهوامش بما في ذلك المراكز الفرعية لا تعكس بالضرورة عملية النمو الاقتصادي ولكنها تظهر على أنها الوسيلة من خلالها يتم النمو.

5- نظرية التحيز الحضريUrban Bias [1]:

وضعها ميخائيل لبتون M.liptonحاول من خلالها الإجابة على السؤال:لماذا يبقى الفقراء فقراء؟ وبالرغم من أنه خرج من قبل العديد من الدراسات الاقتصادية والجغرافية إلا أن الإجابة عليه مازالت قاصرة، نظرا لتعقد مشكلة الفقر وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها،

فليبتون في نظريته التحيز الحضري فقد حاول تفسير سبب بقاء واستمرار وتزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الاجتماعية والاجتماعية السياسية بشكل رئيسي مع عدم إهمال الجوانب الاقتصادية.يرى لبتون أن الصراع في العالم النامي لم يعد يأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال أو المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية بل أصبح صراعا بين سكان الريف وسكان المدينة والفرضية الأساسية في نظرية التحيز الحضري تقول بأن رصد الموارد داخل كل من المدينة والقرية وبينهما بعكس أولوية حضرية أكثر مما يركز على المساواة أو الفاعلية بمعنى أن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف وحتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاعات الصحة والتعليم هذا يقودنا بدوره إلى القول أن السياسات التنموية الحكومية هي نفسها التي تحول وتعيق دون تدفق الآثار الانتشارية التي تحدث عنها ميردال وهيرشمان.

ومن هذا يتضح أن هذه النظريات توصلت إلى مشكلة هي هل أن التنمية المستدامة أزمة ثقافية أم أزمة بيئية؟

---

(1) المرجع السابق، ص70-74.

يقول ليستر براون Lester Brown في 1999 إننا بحاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن 21 أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتجاجات الإنسانية،و يقول براتراند راسل Bertrand rassel: «علينا أن نتذكر إنسانيتنا وننسى ما عداها ويجب أن ندرك دائما بان الثقافة هي حجز الزاوية في كل عمل إنساني».

منذ ظهور تقرير مستقبلنا المشترك وحتى وقتنا الحاضر يشهد العالم دولية كثيرة المناقشة موضوع التنمية المستدامة،تلاحقت فيها الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات ومنها:

- مؤتمر الأرض في ريودي جانيرو البرازيلية في 1922 ونتجت عنه الأجندة 21
- الحلقة الخاصة بمراجعة أجندة (21) المنعقدة من قبل الأمم المتحدة 1997.
- ندوة استراتيجيات التنمية المستدامة على المستوى الوطني من قبل الأمم المتحدة في غانا في 2001 وبمراجعة أدبيات هذه الفعاليات الدولية تبين أن العالم يواجه مشاكل بيئية مختلفة ناتجة عن غياب الضوابط الأخلاقية والإنسانية وليس نقص الموارد

أن المشكلة كما تقول اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير 1989 لا تقتصر على استنزاف الموارد الطبيعية فحسب،بل تمكن أيضا في تأثير المناخ النفسي الذي يعيشه المجتمع المعاصر وأزمة الأخلاق والقيم على مستوى المناطق والدول وفيما بينها والتي تتمثل في غياب المصالح المشتركة والعمل المشترك نتيجة غياب العدالة الاجتماعية على الصعيد العالمي.

6- نظرية النظام العالمي[1]:

يقول أصحاب نظرية النظام العالمي أن الازدهار النسبي الذي تنعم به القلة يقوم على بؤس الكثرة.و بعبارة عاطفية هم يدعون بان على الكثرة الغالبة فيما يدعوه

---

(1) د. جون بيليس وستيف سميث ،عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأحداث 2004 ص 266-267.

العالم الثالث أن يعانون بحيث نتمكن نحن في الغرب من أن تبقى متمتعين بمستويات معيشتنا المتميزة.و هكذا نرى أن بنية النظام العالمي المقبولة وفق منطق الرأسمالية العالمية تقضي بأن تكون الحياة الرغيدة للقلة على حساب شقاء الكثرة.و أصحاب نظرية النظام العالمي هنا يرددون أفكار كارل ماركس الذي ادعى بأن تكدس الثروة في أحد القطبين هو لهذا السبب - تكديس في الوقت نفسه للشقاء وعذاب الكدح والرق والجهل والقسوة في القطب الآخر.

7- نظرية النمو الاقتصادي الأمثل[1]:

أن نظرية النمو الاقتصادي الأمثل The Theory Of Optimal Economic Growth في صيغتها كما قدمها فرانك رمزي Frank Ramsey وطورها آخرون من بعده،هي نظرية شاملة لتصور المنهج النفعي. فهي ذات بعد نفعي في عرضها لمنفعة المجتمعات على إنها دالة في منفعة الأفراد (تحركات الأفراد عبر الزمن) وذلك مع إمكانية أن الخسارة في منفعة أحد الأفراد أو أحد الأجيال يمكن أن تكون متوازنة مع الزيادة في منفعة فرد أو جيل أخر.

وهي ترى أيضا أن الرفاهية الاجتماعية هي -عادة- تعرف على أنها مجموع منافع مختلف الأفراد والأجيال.

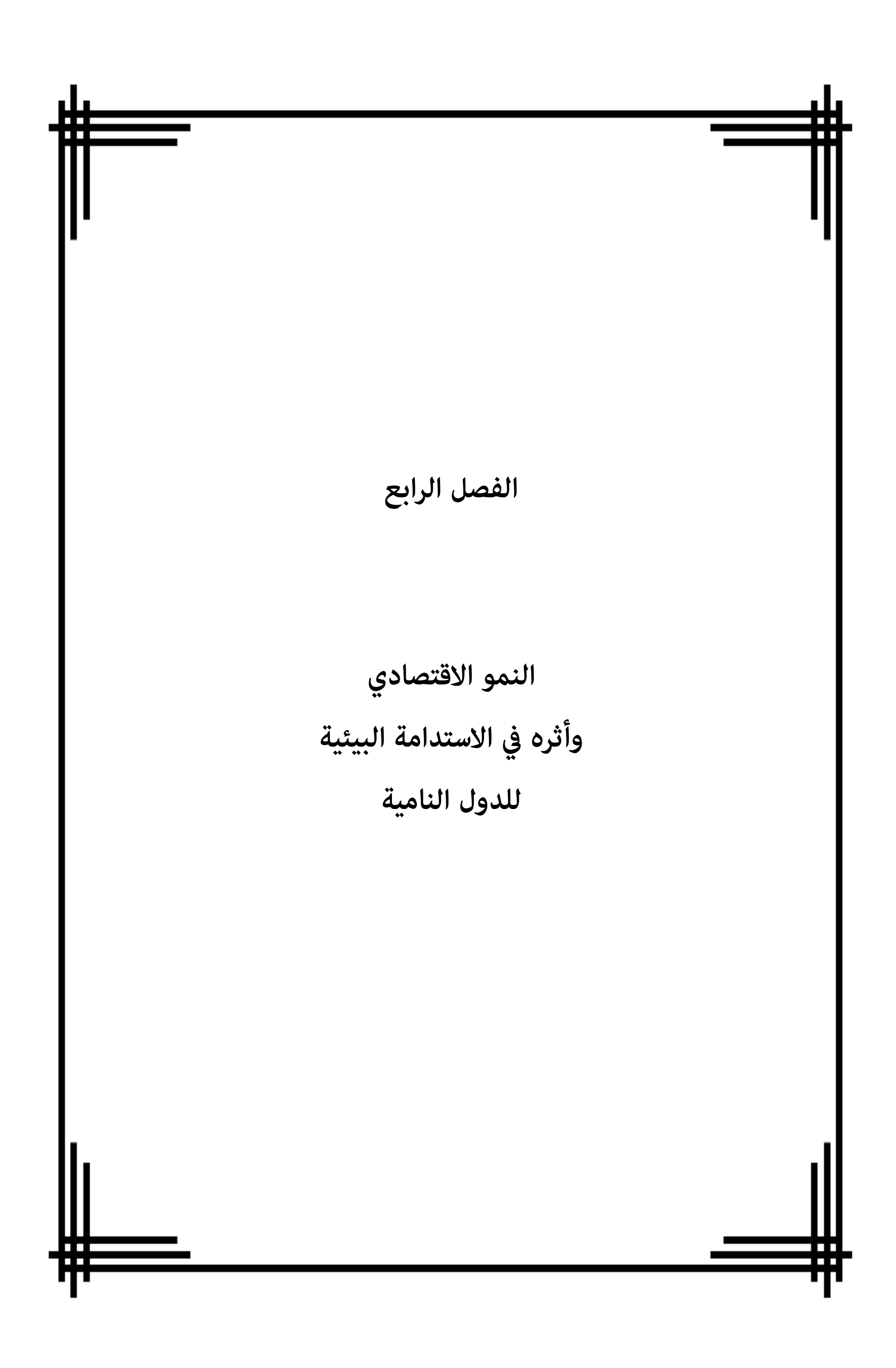
ولقد واجه المنهج النفعي لاختيارات المجتمع العديد من الانتقادات المؤسسية من جانب جون رولز، حيث يبرهن رولز على أن عدم العدالة في توزيع الثروات أو المنافع يكون أمرا مقبولا فقط إذا كان الأمر مفيدا في تحسين وضع الفقر في المجتمع. وبمعنى أخر، فإذا كانت الرفاهية الاجتماعية هي، فنه يمكن صياغتها - أي الرفاهية الاجتماعية- كدالة في منافع الأفراد

W=min(Uo …………Un) :أي أن , ...Uo .....Un......

(1) فاطمة احمد حسن ، مرجع سابق ص22- 23.

وبذلك فان تعظيم الرفاهة الاجتماعية لابد أن يتم من خلال تعظيم منفعة أفقر فرد في المجتمع، وهذه الدالة تكون حساسة فقط لأي زيادة أو انخفاض في منفعة أفقر أفراد المجتمع.

ويعتقد رولز أنه ليس من الممكن في الوقت الحالي بأي حال من الأحوال أن نعرف حدودا دقيقة لمعدلات الادخار اللازم الوصول إليها للوصول إلى معدل تراكم رأسمالي معين، على اعتبار أن الرفاهة تتحقق من خلال رفع معدلات التراكم الرأسمالي، وكيف أن رفع التراكم الرأسمالي، ورفع مستويات المدنية لابد أن يتم من خلال مشاركة كل الأجيال، ومن هنا فان تعاليم المنهج النفعي تقول أنه حتى فقراء الجيل الحالي لابد أن يقدموا تضحيات أكثر حيث أن تلك التضحيات سوف تؤدي إلى زيادة منافع فقراء الجيل القادم، وذلك حيث انه من البديهي أن الخسائر في منفعة جيل من الأجيال لابد وان توازى منافع جيل آخر،و العكس صحيح.



الفصل الرابع

النمو الاقتصادي
وأثره في الاستدامة البيئية
للدول النامية

المبحث الأول

النمو الاقتصادي والتنمية البيئية المستدامة[1]

بدأ الجدل حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة منذ القدم، إذ ذكر أرسطو بأن الفقر محتوم عندما لا توجد حدود على معدل نمو السكان. كما اكتشف الإغريق والرومان مخاطر استمرار فائض استهلاك الموارد الطبيعية على التصحر وإزالة الغابات وتأكل التربة، أما الاقتصاديون الكلاسيك مثل مالتوس وريكاردو فقد أكدوا على خضوع النشاط الاقتصادي للقيود البيئية وعدوا النمو دالة للبيئة وإن الموارد الطبيعية تؤدي دوراً أساسياً في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية[2].

وقد تم مناقشة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة في الاجتماع السنوي السابع والستون للاقتصاديين الأمريكيين المنعقد في كانون الأول من عام 1954 إذ ألقى سليمون كوزنتس محاضرة بعنوان «النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل» واقترح فيها بأنه عندما يزداد الدخل فإن التفاوت في توزيع الدخول يزداد أيضاً ثم بعد نقطة معينة فإن هذا التفاوت يقل وبذلك يعتقد كوزنتس بأن توزيع الدخل يكون غير متساوي في المراحل المبكرة من نمو الدخل لكن هذا التوزيع لا يلبث إلا أن يتحرك نحو المساواة في نهاية المطاف مع استمرار النمو في الاقتصاد، ومع مطلع التسعينات اهتم أغلب الاقتصاديون بهذه العلاقة واعتبروها كوسيلة لوصف العلاقة بين الدخل الفردي ونوعية البيئة، وقد تم توضيح آلية هذه العلاقة بمنحنى كوزنتس

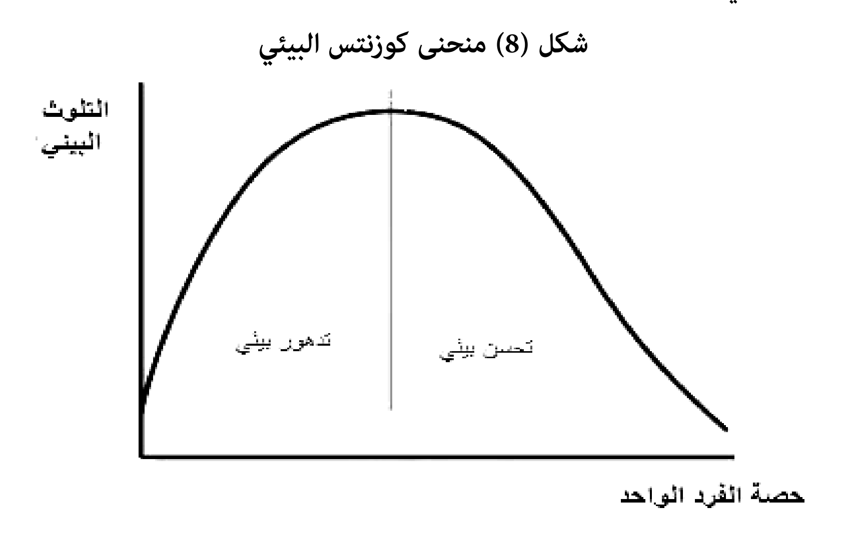
---

(1) أ.احمد طارق محمود الآغا- أ. إبراهيم محمد حسين العبيدي «النمو الاقتصادي وأثره على البيئة» كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ودهوك، المؤتمر العلمي التاسع الدولي الأردن.

(2) كاظم احمد البطاط، 2007، التنمية المستدامة مسار جديد في نظريات التنمية الحديثة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (5)، العدد (18)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ص86.

البيئـي(Environmental Kuznets Curve (Yandle & et al.,2oo2:2-3 [1] الـذي يوضح العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي معبراً عنها بالـدخل الفـردي وبـين الاسـتدامة البيئية. ففي المراحل الأولى من النمو الاقتصادي يتحرك الناتج المحـلي الإجـمالي لكـل فـرد والتلوث بنفس الاتجاه ونحو الزيادة وعند يصل مستوى الدخل إلى حد معين فان إطـلاق الإشعاعات التي تضر البيئة من قبل كل فرد تـنخفض مـع زيـادة النـاتج المحـلي الإجـمالي نتيجة لتوجه الأفراد نحو الاهتمام بالصحة وبالبيئة التـي يعيشـون فيهـا وهـذا يـؤدي إلى توجه هذا المنحنى نحو الانخفاض وبذلك يتخذ هذا المنحنى شكلا مماثلا لمعكوس الحرف (Lee & et al., 2005:3) (Sathaye & Najam , 2007: 707) (U)[2][3]، وكما هو موضح في الشكل الأتي:

شكل (8) منحنى كوزنتس البيئي



---

(1) Bruce Yandle & et al. , 2002 , The Environmental Kuznets Curve a Primer, www.perc.org/articles/article688.php

(2) Jayant Sathaye & Adil Najam ,2007, Sustainable Development and Mitigation, www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar4/wg3/ar4-wg3-chapter12.pdf

(3) Hyun-Hoon Lee & et al. , 2005, On the Relationship between Economic Growth and Environmental Sustainability, www.unescap.org/ esd/environment/ mced/documents/ materials/EG_ES.pdf

فعنـدما تبـدأ عمليـة التصـنيع في المراحـل المبكـرة للنمـو في البلـدان الناميـة يـتم استخدام الموارد الطبيعية بشكل مكثف مما يشـكل ضـغطاً عـلى البيئـة وهـذا يـؤدي إلى اتخاذ هذا المنحنى اتجاهاً تصاعدياً، وعندما يصـبح مواطنـو تلـك البلـدان أكـثر ثـراء مـن السابق فإنهم ينتقلون إلى مستوى أعلى من سلم الحاجيات وعندها تصـبح القـيم البيئيـة أكثر أهمية لأنهم يتجهون نحو الاهتمام بالبيئة لذا فإن منحنى كوزنتس يستقر عنـد هـذا المستوى ثم يبدأ بالانخفاض نتيجة لنمو الـثروات والاسـتثمارات والتطـورات التكنولوجيـة وبذلك فـإن طـرق الإنتـاج والاسـتهلاك للمـوارد الطبيعيـة تصـبح أكـثر اقتصـادية في تلـك البلدان، وبذلك فإن الضغط البيئي يسـتقر مـع زيـادة النمـو الاقتصـادي[1] (Haukioja 2007:16-18,) وقد وردت العديـد مـن الدراسـات الاقتصـادية التـي تؤكـد علاقـة النمـو الاقتصادي بالاستدامة البيئية نذكر منها:

1- الدراسـة التـي أجراهـا Alan Kroyjo & Jane Crossma أكـدا عـلى العلاقـة الايجابية بين النمو الاقتصادي والبيئة وبالـذات في مراحـل النمـو المتقدمـة[2] (19: 2000, Lukas) .

2- دراسة (Bimonte , 2002) الذي قام بتحليل العلاقـة بـين معـدل دخـل الفـرد وبين إطلاق الملوثات البيئية، وتوصلت الدراسـة بـأن النمـو الاقتصـادي هـو شرط أسـاسي لتخفيف التلوث البيئي وتحقيق الاستدامة البيئة، كما بينت الدراسة بأن هنـاك متغـيرات مهمـة كتوزيـع الـدخل والتعلـيم والمعلومـات تلعـب دورا كبـيراً في تقريـر نوعيـة البيئـة (Bimonte , 2002: 1).

3- (Brock & Taylor, 2004) وجـدوا أنـه في المراحـل الأولى مـن النمـو الاقتصادي يتحرك الناتج المحلي الإجمالي لكل فـرد والتلـوث بـنفس الاتجـاه نحـو

---

(1) Teemu Haukioja , 2007, Sustainable Development and Economic Growth in the Market Economy , www.info.tse.fi/julkaisut/vk/Ae6_2007.pdf

(2) Aaron Lukas, 2000 "Globalization and Developing Countries" Center for International Private Enterprise ,WTO Report Card III

الزيادة وبعد ذلك تتخذ هذه العلاقة اتجاها عكسيا نتيجة لتوجه الأفـراد نحـو الاهـتمام بالصحة وبالبيئة التي يعيشون فيها. (Lee & et al., 2005:3)

4- دراسة (Stern & et al.,1996) وجدوا أن تحقق النمو الاقتصادي في المستقبل سيؤدي إلى تخفـيض التـدهور البيئـي المعتمـدة بشـكل كبـير عـلى نمـط التوزيـع العـادل للدخول بين أفراد المجتمع (Stern& et al., 1996:1).

5- دراسة (Torras & Boyce, 1998) توصلت إلى إن ارتفاع مسـتوى الـدخل يـؤدي إلى تحسين نوعية الهواء والمياه كما توصلت أيضـاً إلى إن انتشـار الـوعي البيئـي ومعرفـة القـراءة والكتابـة وإعطـاء الحريـة المدنيـة للإفـراد والمسـاواة في توزيـع الـثروات وانتشـار الحقوق السياسية المهتمة بقضايا البيئة والمجتمع لها أثار قوية جداً على تحسين نوعية البيئة في البلدان ذات الدخول المنخفضة(Torras & Boyce , 1998: 1).

في النهاية يمكن القول أن العلاقة الايجابية بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئيـة تتجلى بالنمو الاقتصادي المتوازن بالتالي فان النمو السريع غير المتوازن غالباً مـا يـؤدي إلى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية. وقد يظهر ذلك في مختلف المجالات مثل الزيادة المطردة لأنواع التلوث في خضـم إقامـة المشـاريع التنمويـة وتـأثير ذلـك عـلى الصحة ونوعية الحياة, وقد يظهر في صورة عدم استقرار الإنتاجية مـن خـلال عـلى سـبيل المثال الاستغلال الخاطئ لمصادر المياه وسـوء اسـتغلال التربـة. لـذا فـإن مـن الطبيعـي أن المشاكل البيئية تتفاوت حسب مفهـوم التنميـة التـي يتبناهـا المجتمـع ونمـوه الاقتصـادي وسياسته الإدارية تجاه البيئة.

المبحث الثاني

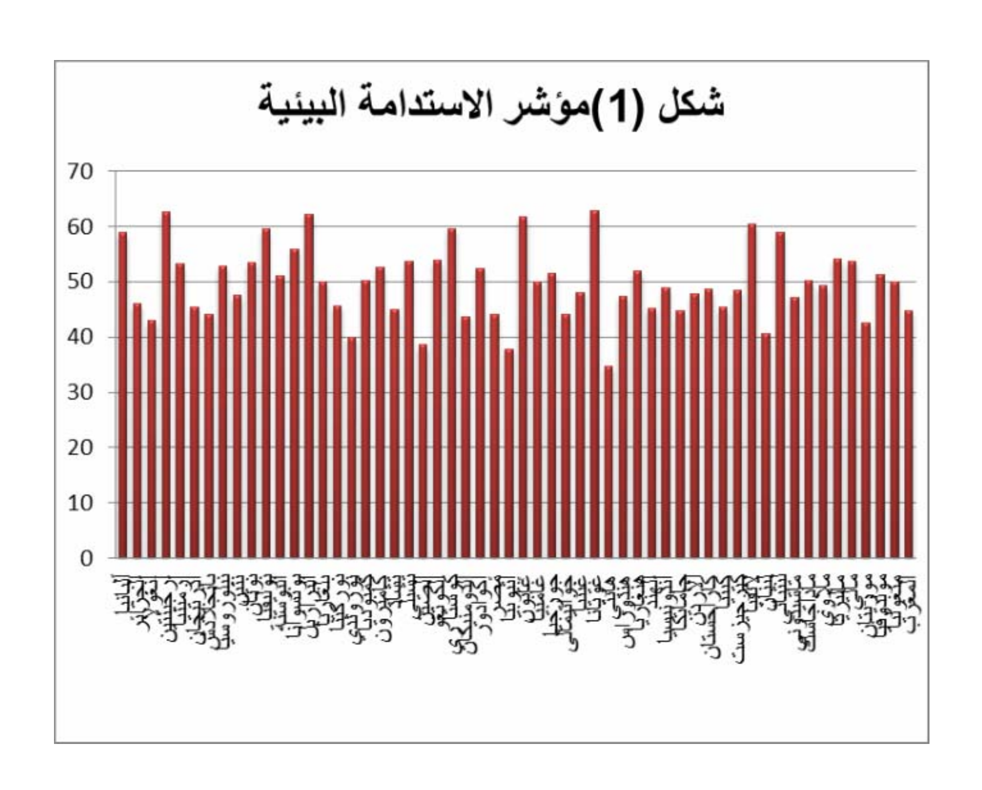
النمو الاقتصادي

والاستدامة البيئية في دول العينة

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى جانبين أساسيين، الأول يوضح حقيقة التفاوت بين دول العينة في مجال الاستدامة البيئية والثاني يهتم بالتقدير القياسي لأثر حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات أخرى في التنمية البيئية المستدامة وكالاتي :

أولا: اتجاهات الاستدامة البيئية في دول العينة

تتفاوت دول العينة في مستوى أداءها البيئي وبالتالي في مدى قدرتها على المحافظة على ما تملكه من موارد بيئية مادية وغير مادية للأجيال المقبلة، ولغرض قياس هذه المقدرة البيئية أطلقت جامعة يال عام 2002 منهجية لاحتساب مؤشر استدامة البيئة environmental sustainability index وهو مؤشر مركب يرمي لقياس استدامة البيئة في دول العالم، وبناء على هذا المؤشر تم تقييم الوضع البيئي في دول العينة وكما يوضح الشكل البياني أدناه:



من الشكل أعلاه يتبين أن هناك تبايناً واضحاً بين دول العينـة في مـؤشر الاسـتدامة البيئية، فعلى مستوى دول العينـة تحتـل غويانـاً المرتبـة الأولى وتليهـا كـل مـن الأرجنتـين والبرازيل في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، أما على مستوى العالم فتحتل غويانا المرتبـة 8 والأرجنتين 9 أما البرازيل فتحتـل المرتبـة 11 (Lee &et al.,2005 ,3-4) ويعـود ذلـك إلى الأداء المتميز لتلك الدول فـيما يتعلـق بمسـتوى الصـحة البيئيـة وحسـن إدارة المـوارد الطبيعية والموارد المائية فضلا عن ما تملكه تلك الدول من قدرة مؤسساتية عالية وقاعدة من المهارات البشرية لمواجهة التحديات البيئية ويضاف إلى كـل ذلـك الحضـور الفاعـل في المشاركة العالمية في إدارة المخاطر البيئية والحد منها.

ثانيا : التقدير القياسي لأثر النمو الاقتصادي

في التنمية البيئية المستدامة:

سيتم تقدير أثر النمو الاقتصادي الذي تم التعبير عنه بحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في التنمية البيئية المستدامة من خلال النموذج التقديري المقطعي التالي:

$$ISI = \alpha + \beta 1\ PCGDP + \beta 2\ SYSTEM - \beta 3\ CIVLIB + \varepsilon$$

يمثل ESI مؤشر الاستدامة البيئية لعام 2005 وهو يمثل المتغير المعتمد في النموذج الخطي أعلاه، PCGDP تمثل حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005، SYSTEM تمثل مؤشر حيوية النظام البيئي، CIVLIB تمثل مؤشر الحرية المدنية والسياسية وهو يتراوح بين (1-7) تشير 1 إلى درجة عالية من الحرية السياسية والمدنية (أعلى درجات الديمقراطية) أما المرتبة 7 تشير إلى أعلى درجات الاستبدادية.

ومن أجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة التي تم الإشارة إليها آنفاً، في الاستدامة البيئية لدول العينة تم إجراء تحليل مقطعي لـ (57) دولة نامية باستخدام النموذج الخطي المتعدد الذي أعطى النتائج الآتية :

$$ESI = 40.9 + 0.001\ PCGDP + 0.266\ SYSTEM - 1.514\ CIVLIB$$

T = (16.2) (2.3) (8.1) (4.1)

R Square=(0.69) F=(40.8) D.W=(2.4)

يتضح من النموذج التقديري، إن القوة التفسيرية تشير إلى أن (69%) من التغيرات الحاصلة في التنمية البيئية المستدامة (ESI) تفسرها التغيرات الحاصلة في كل من حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي PCGDP ومؤشر حيوية النظام

البيئي (SYSTEM) ومؤشر الحرية السياسية والمدنية (CIVLIB)، وأن 31% من تغيرات المتغير المعتمد تفسر بوساطة عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، وهي تقع ضمن المتغير العشوائي.

وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات في المتغير المعتمد تبين أن قيمة (t) المحسوبة لكل حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي PCGDP ومؤشر حيوية النظام البيئي (SYSTEM) ومؤشر الحرية السياسية والمدنية (CIVLIB)، هي أكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها وعند مستوى معنوية (5%)، وهذا يُدلل على وجود علاقة سببية بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، وأن المعلمات المقدرة ذات معنوية إحصائية (D.Gujarati,1995:254-256).

وقد تبين أيضا إن قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (40.8) هي اكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها عند مستوى المعنوية 5%، وهذا يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد. وبلغت قيمة دربن واطسن (D-W) المحسوبة (2.4)، وهذا يؤكد أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيراته العشوائية ويقع خارج المنطقة الحرجة ولم تظهر مشكلة تعدد خطي بين متغيرات النموذج المستقلة (السيفو، 2006:86-88)

وقد بلغت مرونة المتغير[1] (PCGDP) (0.04) وحدة، وتشير هذه القيمة إلى إن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير وبنسبة (1%) تحدث ارتفاع في مؤشر التنمية البيئية المستدامة (ESI) وبنسبة (0.04) وحدة. وبلغت مرونة المتغير (SYSTEM) (0.2) وحدة، وتشير هذه القيمة إلى إن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير وبنسبة (1%) تحدث زيادة في مؤشر التنمية البيئية المستدامة (ESI) بنسبة (0.2) وحدة،

(1) تحتسب المرونة في الدوال الخطية بالطريقة الآتية:ep=Bi. X/Y

وبلغت مرونة المتغير (CIVLIB-) (0.11) وحدة وهـذا يشـير إلى أن الزيـادة الحاصـلة في هذا المتغير وبنسـبة (1%) تحـدث انخفـاض في مـؤشر التنميـة البيئيـة المسـتدامة (ESI) بنسبة (-0.11) وحدة، وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات ومنها دراسة (Barrett & Graddy 2000) التي أكدت عـلى دور ارتفـاع مسـتوى الحريـة السياسـية والمدنيـة في التخفيف من حدة التلوث وتحسين كفاءة النظام البيئي (Lee &et al.,2005 ,7).

المبحث الثالث

التنمية المستدامة وعلاقتها برأس المال المعرفي

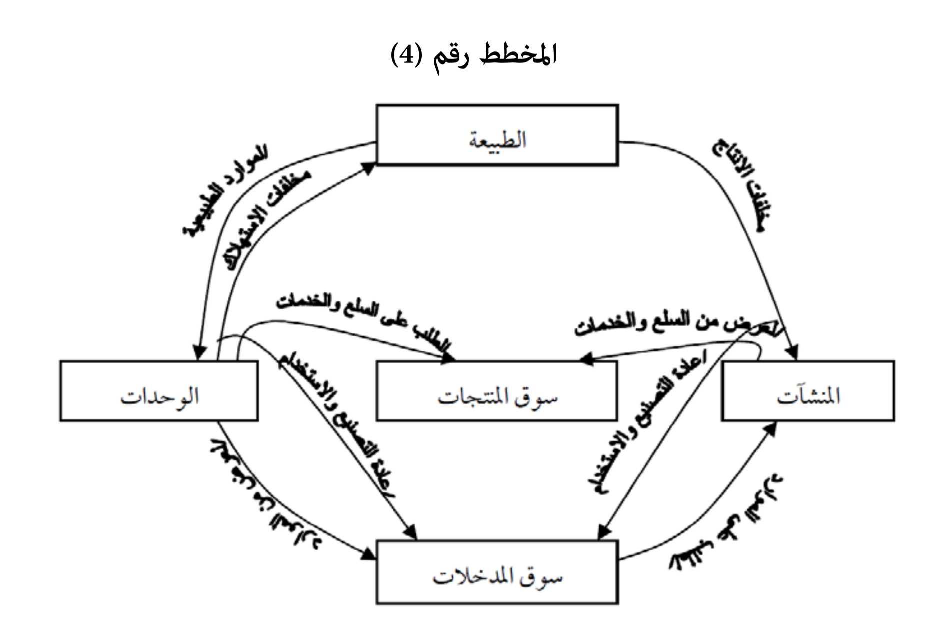
المطلب الأول

الموازنة بين نوعية البيئة والتنمية الاقتصادية

هناك ثلاثة بدائل للموازنة بين نوعية البيئة والتنمية الاقتصادية وهي:

نموذج الموازنة بين البيئة والأنشطة الاقتصادية:

إن هذا النموذج يوضح العلاقة بين أنشطة المنشأة والوحدات الاستهلاكية مع مخلفات تلك الأنشطة على نوعية البيئة كما يوضحها المخطط التالي:



المخطط رقم (4)

هذا البديل يمكن أن يصلح في المدى القصير لكنه لا ينظر إلى المشكلة في المدى البعيد والذي يتضمن تعريف التنمية المستدامة ضمن منظور التنمية في أبعادها الثلاث وللأجيال المستقبلية.

النظام المغلق لتدفق المواد **A closed system of Material flow**

ترتكز التنمية المستدامة على مبدأ التوافق بين النمو الاقتصادي ونوعية البيئة وهذا ما أكد على أهميته التقديرات الإحصائية العالمية لنمو السكان والدخل.

لقد أكدت أحد البحوث بأنه لا بد أن يكون هناك معدل نمو في الدخل الفردي لا يقل عن 2% سنوياً لتقليل مستوى الفقر وتضييق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة في ظل وجود معدل نمو في السكان لا يقل عن 1.7% سنوياً.

هذه الأرقام تؤكد على الحاجة الماسة لتحقيق النمو الاقتصادي ولكن ليس على حساب التلوث البيئي وهو مضمون التنمية المستدامة. ولتحقيق هذا الهدف لا بد من تحقيق التوازن حسب العلاقة التالية: (Nitze , 1992)

التأثير البيئي = معدل الدخل الفردي × التأثير البيئي لوحدة الدخل × حجم السكان

تؤكد هذه العلاقة (ضمن البيانات أعلاه) بأن تجنب الزيادة في التلوث البيئي (السيطرة على التلوث البيئي) يمكن أن يتحقق عندما ينخفض التلوث البيئي لوحدة الدخل إلى ما بين 3.5-4% سنوياً، إن هذه المعادلة يصعب تحقيقها في دول العالم الثالث الذي تكون فيه الحاجة إلى النمو الاقتصادي بدرجة أكبر وهذا يتطلب تدهورًا أكبر في نوعية البيئة. وهنا لا بد من الاعتراف بالعلاقة غير الخطية بين تدفق الموارد وحاجات المجتمع وان ذلك بتطلب تحويراً في طرق الإنتاج واستخدام الطاقة بحيث أن تدفق المواد بكون ضمن نظام مغلق، من خلال الاستخدام الأمثل

للموارد وإعادة استخدام المخلفات كمدخلات في عمليات إنتاج أو أنشطة المنشآت الأخرى. وهذا ما يسمى بالنظام البيئي Ecosystem عندما يصبح السيئ جيداً
.(when a bad becomes a good").Fresch 1995"

نقل التكنولوجيا:

من عناصر تكون التنمية المستدامة هو نقل التكنولوجيا، وهي تتضمن استخدام طرق جديدة للإنتاج والإدارة بما في ذلك إدخال مواد جديدة أو أدوات جديدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج كما وتحسينه نوعاً ضمن المواد المتاحة. إضافة إلى ذلك هناك ما يسمى التكنولوجيا البيئية وتشتمل على مدى واسع من المنتجات والخدمات، ومنها تكنولوجيا الأخضر القاتم dark green technology وهي التقنيات التي تتعامل مع السيطرة / control أو المنع abatment أو المراقبة Monitoring أو المعالجة remediation لظاهرة التلوث. وهناك تقنيات غير مباشرة تسمى تكنولوجيا الأخضر الخفيف Technology green light وهي تشتمل على تغيير الاستراتيجيات أو طرق الإنتاج بما يفيد البيئة بصورة غير مباشرة، ومنها استخدام الطرق الالكترونية في الاتصال بدلا من الطرق التقليدية مما يقلل من النفايات على البيئة. (EPA Journal 1994)

إن نقل التكنولوجيا بصورة فاعلة يعتمد على عدة عوامل متداخلة، منها البحث العلمي، الاستثمار الرأسمالي، الاتصالات، الموارد المالية وأكثرها أهمية هو التعليم.

المطلب الثاني

دور التعليم ومراكز البحث الأكاديمي

في التنمية المستدامة

من المهم أن يكون هناك وعي بيئي لمخاطر البيئة وكيفية التعامل مع تلك المخاطر من قبل الأفراد. لذا لا بد أن يكون الهدف هو تحقيق الثقافة أو الوعي

البيئـي Environmental literacy لـدى أفـراد المجتمـع مـا يـدفعهم للاسـتعداد نحـو المشاركة والإسناد الفاعلين في عمليات التعامل مع المخاطر البيئية وكيفيـة المحافظـة عـلى نوعية مقبولة للبيئة.

إن التعليم هو إحدى المصادر المهمة للوعي البيئـي ولا بـد أن تتضـافر الجهـود في مجال الثقافة والوعي البيئي على مستوى البلـد والمـنظمات الإقليميـة الدوليـة، وهـذا مـا أكده المؤتمر العالمي الذي نظمته المنظمـة العالميـة للثقافـة والعلـوم UNESCO في عـام 1977 وفي عام 1992 والذي ركز على توجيه التعليم نحو حل المشاكل البيئية مـن خـلال المشـاركة الفاعلـة للأفـراد والحكومـات. وبـدأت بعـض الحكومـات والمـنظمات المدنيـة بتشكيل جمعيات لحماية البيئة EPA ولتشريع القوانين ودعـم المركـز العلميـة في مجـال التقنيات البيئية أو التدريب البيئي، أو تقنيات الاستخدام الأمثل للطاقة والموارد.

إن مـن أولى أهـداف الجامعـات أن تكـون حاضـنات للبحـث والتطـوير في خدمـة المجتمع. إن البحث العلمي هو النواة الأساسية التي تعطـي التقـدم التكنولـوجي والأخـير يولد التقنية. إن البحث العلمي نوعان، الأول يمكـن أن يكـون تطبيقيـاً Applied وهـذا عادة ينفذ في المنشآت ويعطي عائداً بصورة أسرع والنوع الثاني عادة يجري في الجامعات، وهو يخلق معرفة جديدة بنوعيها الضـمني والصريـح. والمعرفـة هـي محصـلة تراكميـة للمعلومات التي تشتق منها العلاقات بين المتغيرات والأخيرة تستخدم لاسـتنتاج المضـامين والأحكام.

Knowledge ⟹ Wisdom ⟹ Information

ويمكـن أن تسـاهم المعرفـة في التنميـة المسـتدامة مـن خـلال مكوناتهـا الـثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والعنصر الأخير هو الذي تم التركيز عليه في هذا الفصل.

للبحث والتطـوير دور مهـم في التنميـة المسـتدامة مـن خـلال إسـهامه في التنميـة الاقتصادية، وهذا الإسهام يأتي من خلال دور البحث والتطوير في تحقيـق الوفـورات التـي يمكن أن تحصل عليهـا المنشـأة باسـتخدام مخرجـات البحـث والتطـوير في مجـال تطـوير المنتوج القديم أو الحصول على منتوج جديد وهذا بدوره يؤثر في دورة حيـاة السـلعة بمـا يؤخر مرحلة الهبوط والانخفاض في مبيعات السلعة وهذا مبرر كافٍ للتوسع في الاستثمار.

تصنع التنمية ضـغطاً متزايـداً عـلى المـوارد البيئيـة النـادرة وان السياسـات البيئيـة عندما يتم التخطيط والتنفيذ لها بصورة صحيحة سوف يكون لها القدرة على حماية هذه المـوارد النـادرة مـما يحفـز الأنشـطة الاقتصـادية المسـتدامة ويجعلهـا تسـاهم في زيـادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع دون التأثير على البيئة بصورة سلبية.

لقد أظهرت بعض الآراء بأن للسياسات البيئية تأثيرات سلبية في المدى القصير عـلى الإنتاج الصناعي وتنافس المنشآت ، ولكـن هنـاك رأي أخـر يقـول بـان السياسـات البيئيـة يمكن أن تشجع النمو الاقتصادي في المدى البعيد إضافة إلى تشجيع الابتكارات والمنافسة.

إن نظام السوق الحر، ومن خلال تفاعل قوى العرض والطلب عـلى السـلع، يحـدد سعرها دون أن ينظر إلى الموارد البيئية التي تم استخدامها أثناء عملية الإنتاج.

إن الهواء الـذي يعتـبر سـلعة حـرة، غالبـا مـا تسـتخدمه المنشـآت بصـورة جـائرة overused ، مما ينتج عنه تدهور لتلك السـلعة deterioration في المـدى البعيـد. إن هذا الضرر سوف يؤثر على مضمون الرفاهية الاقتصادية بصورة عامة، لأن السـوق فشـل في إظهار قدرة هذه الموارد في تحديد الأسعار.

إن السياسات التنموية الناجحة عليها أن تعالج فشل السوق هذا من خـلال منع تضرر البيئة وتشجيع استخدام الموارد بصورة مستديمة. إن اعتماد السياسـات البيئية بما يقابل فشل السوق هذا وبما يضمن تغيير سلوك المنتج والمسـتهلك حتـى

يحقق تأثير ايجابي للتنمية المستدامة عن طريق زيادة إجمالي الاستهلاك من السلع والخدمات الاقتصادية والبيئية.

المطلب الثالث

السياسات البيئية والتنمية المستدامة

خلال العقدين الماضيين ظهر أربع أنواع من المؤشرات أو الأدوات للسياسات البيئية وهي، السياسة التنظيمية Regulation Instruments من خلال التشريعات الحكومية التي تلزم المنشأة تحقيق كفاءة أو أداء بيئي Environmental Performance من خلال التقنية التي تستخدمها والتي يصاحبها غرامه أو إجراء قانوني لمن لم يلتزم بذلك.

النوع الثاني من السياسات البيئية هو الذي يتضمن الإجراءات الاقتصادية والتي اعتمدت في أواخر الثمانينات والتسعينات عن طريق إظهار التكلفة البيئية على المستهلك أو المنتج الذي يستخدم الموارد principle (polluters pay).

النوع الثالث من السياسات البيئية هو الأسلوب الطوعي voluntary approach حيث أن المنشآت تتعهد بتحسين كفاءة البيئة وهذا يتطلب وعي بيئي وقيم اجتماعية تتعاطف مع البيئة ضمن هذا الأسلوب.

النوع الرابع من السياسات البيئية هو المعلوماتية وهذا يتم من خلال التعليم والتدريب بما يغير رؤية وتفضيلات المؤسسات الاقتصادية نحو البيئة وبما يحقق مصالحها عن طريق تحسين السمعة وبما يؤثر على سوق منتجات تلك المؤسسة خاصة تلك التي تعمل في مجال السياحة والغذاء.

إن السياسات أعلاه يمكن أن تعتمد بصورة مشتركة Mixed Policy آخذين بالاعتبار المشكل البيئية والمردودات غير البيئية المرتبطة بتلك السياسات.

السياسات البيئية والمنافسة

يمكن أن تتأثر كلفة الإنتاج بصورة مباشرة ومن ثم الأسعار من خلال اعتماد الشروط التي تفرضها السياسة البيئية على المنشأة. إن هذا التأثير يكون ذات أهمية على القدرة التنافسية للمنشاة خاصة عندما لا تفرض السياسات البيئية على بقية المنشات المنافسة ، وهذا الاستنتاج يبقى خاضعا للتحقق منه علمياً.

إن تأثير السياسات البيئية على القدرة التنافسية للمنشأة يعتمد على الأهمية النسبية لكلفة التجاوب مع السياسات البيئية نسبة للتكاليف الكلية التي تتحملها المنشاة، مع العلم أن هناك دلائل تؤكد بان هذه النسبة هي اقل من 1% من قيمة الناتج الإجمالي للصناعة، كذلك أوضحت دراسات (OECD 1993 ,1996 ,1997) بان تأثير السياسة البيئية على القدرة التنافسية للمنشأة يمكن تجاوزه إذا ما قورن مع تأثير العوامل الأخرى على الكلفة الكلية.

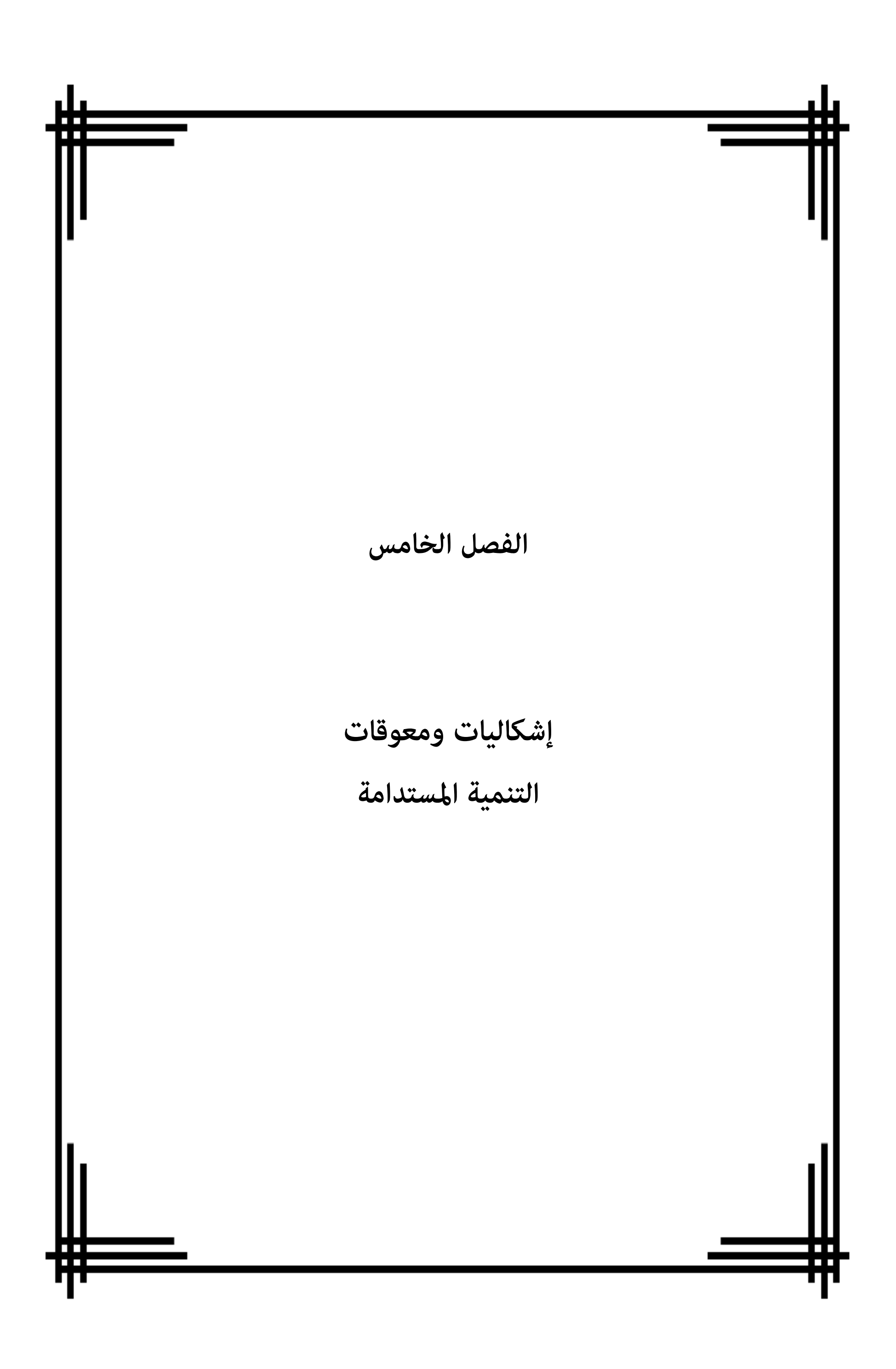
إضافة لما تقدم، فان تأثير السياسة البيئية على الكلفة يختلف حسب طبيعة الصناعة ودرجة حساسيتها للبيئة(Environmental Sensitive industry) مثل صناعة المعادن والصناعات الكيماوية وصناعة الورق والمواد الغذائية (U.S.Dept. of Commerce 1993) وكذلك (spregner 1996). كذلك وجد أن هناك علاقة عكسية بين كلفة السيطرة على التلوث والإنتاجية في المنشأة.

وخلاصة القول بان هناك أدلة محدودة حول تأثير السياسة البيئية على القدرة التنافسية للمنشأة وقد يعود ذلك إلى صغر حجم المنشأة وطبيعتها. وفي ذات الوقت وجد بان هناك دليل واضح على التأثير السلبي للسياسة البيئية على الإنتاجية في المنشآت ذات الحجم الكبير والحساسة للبيئة.

إن الاهتمام بالتنمية المستدامة دفع كثير من الدول إلى اعتماد اتفاقيات لحماية البيئة. وهذا يقلل من تأثير السياسات البيئية على القدرة التنافسية للمنشأة خاصة إذا كانت الأطراف المشاركة تجارياً تعتمد سياسات وشروط متماثلة لحماية البيئة.

ومن الناحية الأخرى فان للسياسة البيئية آثار ايجابية للمنشأة كونها تخلق الـدافع نحو البحث والتطوير في الكلفة واعتماد أساليب حديثـة في الإنتـاج مـما يعطـي المنشـأة قدرة تنافسية اكبر ومزايا تجارية يصعب على المنشآت الأخرى اكتسابها.

إن اعتماد الشروط البيئية في الإنتاج له دور كبير في الحصول على حصة سوقية اكبر خاصة في المجتمعات الصناعية التي يميل فيها المستهلك نحو المنتجات ذات الآثار الجانبية المحدودة على البيئة. حيـث وجـد(Meyer,1992) بـان الولايـات المتحـدة تعتمـد شروط عالية في حماية البيئة وهي في نفس الوقت تتصف بكفاءة اقتصادية عالية.



الفصل الخامس

إشكاليات ومعوقات
التنمية المستدامة

المبحث الأول

تحديات التنمية المستدامة

تواجه التنمية المستدامة من أجل تحقيقها تحديات ومعوقات تحد من حركتها نحو الإصلاح، وأهم هذه القضايا هي المجموعة الأولى والمتمثلة في الفقر والحكم الراشد والبيئة.

المطلب الأول

الفقر

أولاً: تعريف وأسبابه:

يعتبر الفقر المأساة الإنسانية الأكثر تداولا على ألسنة وكتابات المفكرين سواء الاقتصاديين أو غيرهم، ولارتباطه بكثير من القضايا الأخرى (الصحة، التعليم، حق الحياة..)، فإنه قد صار تحديا صارخا لنجاح استراتيجيات التنمية المستدامة، سواء على صعيد التعاون العالمي أو على صعيد السياسات المحلية.

يعرف الفقر «عدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية». وينحو تعريف البنك الدولي هذا المعنى حيث يعرفه «عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة».

يطرح التعريف ثلاث تساؤلات رئيسية:

أ- كيفية قياس مستوى المعيشة

ب- ما هو مضمون الحد الأدنى من المستوى المعيشي اللائق.

ج-كيفية قياس ظاهرة الفقر من خلال مؤشر واحد.

كما أنه يطرح مكونان رئيسيان:

- المستوى المعيشي اللائق.
- الدخل (القدرة على توفير مستوى معيشي لائق).

ويرى البنك الدولي أن الفقر يعود للأسباب التالية[1]:

- فقدان مصدر الدخول والموارد التي تمكن المرء من الحصول على الاحتياجات الأساسية.
- ضعف المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات الحكومة.
- التعرض للصدمات السلبية(الزلازل).
- غياب الموارد الطبيعية.
- غياب الموارد المالية (المدخرات، القدرة على الاستدانة).
- غياب الموارد المادية (تأمين البنى التحتية).
- غياب الموارد الاجتماعية (الشبكات التبادلية).

ثانياً: مكافحة الفقر

جاء مشروع وثيقة إستراتيجية تخفيض الفقراء من بين أهم المشاريع المطروحة لمكافحة ظاهرة الفقر، وكاستجابة وتأكيد لما اتفق عليه ما بين 189 دولة في مؤتمر الألفية، حيث تعهدوا على تحقيق الهدف الأول من الأهداف الثمانية للألفية ألا وهو القضاء على الفقر، ويتمحور هذا الهدف على:

خفض نسبة الفقر للناس الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بين عامي (1990-2015).

وتعنى هذه الوثيقة بإعداد خريطة تنجز من البلدان لتساعدها في توجيه السياسات العامة في ما يخص ظاهرة الفقر، وهي تركز على القيام بأعمال مشاركة لا تشمل فقط الحكومات والجهات المانحة، ولكن أيضا المجتمعات المحلية وفئات

(1) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم (النمو العالمي)، 2002.

المجتمع المدني، بالإضافة إلى هذا فإنها تركز على النتائج التي تفيد الفقراء، والأخذ بمنظور كلي وطويل الأجل والتأكيد على الشفافية والخضوع للمساءلة، وتتلخص فلسفة مكافحة الفقر في شرطين أساسيين[1]:

أ- الربط بين سياسة التنمية مع الأبعاد الاجتماعية.

ب- ربط هذه الأبعاد مع كيفية الإصلاح.

يؤكد العنصر الأول أن النمو وحده ليس كافيا لتخفيض حدة الفقر مهما كانت السياسات التوزيعية وبراعتها، فتحسن حال الفقراء ليس مرهونا بالوصول إلى مستويات عليا من الدخل القومي، بل قد بينت التجارب في مختلف البلدان أن إتباع سياسات حكيمة يؤدي إلى نتائج طيبة في هذا المضمار.

ويأتي البنك الدولي ليقرر هذه النظرية، حيث يرى أن سياسة مكافحة الفقر تأتي من شطرين متكاملين[2]:

1- التأكيد على وسائل الإنتاج التي في حيازة الفقراء، ولكن بكفاءة أهمها العمالة، فبالإضافة إلى قضايا الملكية وتمويل الفقراء، بات من الضروري التأكيد على تنمية فرص العمل المنتج على مستويات تتناسب مع قدرات الفقراء.

2- توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من الصحة والتعليم والتغذية وغيرها.

ينتقد هذا الشطر سياسات الإصلاح التقليدية، والتي ترتكز على التطبيق الحرفي لبرامج الإصلاح الهيكلي بدون مراعاة حق الفقراء، وتحسين شبكات الحماية الاجتماعية، ومراعاة آثارها السلبية عليهم.

---

(1) سماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع 1997، ص51 .

(2) إسماعيل سراج الدين ، مرجع سابق، ص41 .

إذن تتطلب مكافحة الفقر ضمن هذين العنصرين تكوين صورة حقيقية للمجتمع من تحليل دقيّق، ودراسات ميدانية تفحص دخل العائلات والأفراد، ومدى قدرتم على تحمل أعباء المعيشة، وتحتاج أيضا إلى اختيار العينات الإحصائية بدقة، وفي هذا الإطار هناك عدة تقنيات أو برامج، منها برنامج الأمم المتحدة لتدعيم قدرات مسح الأسر، وبرنامج البنك الدولي لقياس المستوى المعيشي، والبرنامج الإفريقي للأبعاد الاجتماعية للتعديل الهيكلي.

المطلب الثاني

البيئة

في سياق القضايا العالمية، تأخذ القضية البيئية شكلا خاصا، مبدئيا لأنها تتعلق بمسألة البقاء،فسوف يبقى تحدي البيئة قائما، حتى على الدول المتقدمة التي مشت خطوات في تطبيق وتحسين استراتيجيات المحافظة على البيئة.

أولاً: البيئة والتجارة

تحت هذا العنوان نجد فريقين على طرفي نقيض: أولهما يرى أن تحرير التجارة وإلغاء القيود يؤثر سلبا على الأطر البيئية ويؤدي إلى استنزافها فالمخلفات السامة والنفايات النووية سوف تعرف هجرة نحو البلدان النامية، خاصة مع ضعف القيود والمعايير البيئية، هذه النفايات التي لا يمكن إعادة استعمالها أو حرقها أو حتى ردمها ردما اعتياديا، وهو ما يعني مرة أخرى إضافة أعباء جديدة للدول النامية، فوق أعبائها الأصلية، هذه الدول تعاني أيضا من مشكلات بيئية أخرى (التصحر، التلوث..)، هذا مع عدم قدرتها على إنتاج تكنولوجيا نظيفة، أو احتوائها خلافا لما عليه الدول النامية[1].

(1) أحمد عبد الخالق ، وأحمد بديع مليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الكتاب الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002-2003، ص232.

وهنـا يطـرح مشـكل المعـايير البيئيـة، فأنصـار البيئـة يطـالبون ويضـغطون عـلى حكوماتهم في الدول المتقدمة بتطبيق هـذه القواعـد بصرامـة، خصوصـا مـع الـدول التـي تتسامح في مجال البيئة.

وهو ما يقلق الدول النامية، والتي ترى في هـذا الأسـلوب المـدعم للقواعـد البيئيـة والحيـة والاجتماعيـة في البلـدان المتقدمـة وسـيلة للمحافظـة عـلى أسـواقها في منافسـة المنتوجات الخارجية، فظهور مثل هـذه الأشـكال الجديـدة لتقييـد التبـادل يهـدد بعرقلـة الصادرات الضرورية لنموها[1]. وهو ما انعكس عـلى مطالبهـا في مـؤتمر الدوحـة الـوزاري للتجارة العالمية.

أمـا أنصـار التحريـر التجـاري، فـيرون أن وجـود العوائـق أمـام التبـادلات أدى إلى الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية بكلفة أكبر مـما لـو قمنـا باسـتيراد مـواد مشـابهة، إذ ليس هناك تناقض بين مفاهيم تحرير التجارة وحماية البيئة، بل تساعد في معدلات النمـو مما يسهم بالتأكيد في تكلفة حماية البيئة، إضافة إلى توفيرها سبل عملية نقل التكنولوجيا والتي سوف تسهم في النهاية في تحسين نوعية البيئة، بل الارتقـاء بنوعيـة الحيـاة بـذاتها، فحرية التجارة سوف تتـيح فرصـا أكـبر للتصـدير ورفـع مسـتوى المعيشـة، وكلـما ازدادت معدلات التنمية زادت معها التفضيلات المادية المجتمعيـة والمعنويـة لبيئـة أنظـف وأكـثر سلامة والعكس صحيح، ويستدلون على ذلك بارتفاع التقدير لقيمة المقومات البيئية لـدى الدول المتقدمة مقارنة بغيرها من الدول الأخرى.

ويطرح بعضهم فكرة توظيف الأدوات السياسية التجاريـة لأغـراض بيئيـة، ويمكـن تقسيم الحالات التي يطالب فيها باستخدام الأدوات التجارية في مجال البيئة[2].

---

(1) إيزابيل بياجيوتي، مرجع سابق، بطاقة 5 أ، ص4.

(2) السيد أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع بليح، مرجع سابق، ص211.

أ- استعمال الدولة لهذه الأدوات للحفاظ على البيئة ضد استيراد السـلع الملوثـة أو الملوثة للبيئة.

ب- يطالب البعض باستخدام الأدوات التجارية كإجراء ضد صادرات الدول التـي لا تستخدم سياسات بيئية جيدة.

ج- كذلك استخدام هذه الأدوات ضد الدول التي لا تنضم أو لا تحـترم الاتفاقيـات البيئية العالمية، وضد الدول ذات الممارسات المضرة بالبيئة الدوليـة، مثـل اقـتلاع الغابـات والأشجار... وغيرها.

1- منظمة التجارة العالمية والبيئة:

أنشأت منظمة التجارة العالمية لجنة خاصة بالبيئة، دعتهـا لجنـة التجـارة والبيئـة، حيث يؤكد اتفاق مراكش لسـنة 1999 عـلى إدراج أهـداف التنميـة المسـتدامة في مجـال الحفاظ على البيئة في مدخل النص التأسيسي للمنظمة.

تهدف هذه اللجنة إلى تحديد العلاقة بـين الأحكـام التجاريـة والإجـراءات البيئيـة، ويتمحور عملها حول جانبين[1]:

أ- تقتصر صلاحية المنظمة في ميدان تنسيق السياسات على التجارة وعـلى جوانـب السياسات البيئية التي قد تكون لها آثار معتبرة في التبادل بين البلـدان، وليسـت المنظمـة هيئة للحفاظ على البيئة ولا تتدخل في البحث عـن الأولويـات الوطنيـة، أو وضـع معـايير تخص البيئة.

ب- إذ كان هناك مشكلة تتعلق بتدعيم الحفاظ على البيئة، فيجب حلها بطريقـة تحفظ مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف.

---

(1) إيزابيل بياجيوتي، مرجع سابق، بطاقة 3 ب، ص1.

إن العلاقة بين منظمة التجارة العالمية واتفاقيات المعايير البيئية، تسعى نحو عدم التفاوض فيما يخص تحقيق الأهداف التجارية والتنمية والبيئة، وأهم نقط هذه العلاقة ما يخص العلامات البيئية، والوقاية البيئية وتصدير السلع المحظور تداولها في السوق الوطنية. وكذا دور لجنة التجارة والبيئة في المفاوضات، وهو ما قدمته بعض الدول كاقتراح في جدول أعمال الدوحة، (التجارة والبيئة)، مع التأكيد على مبادئ التنمية المستدامة خاصة المسؤولية المشتركة، والملوث يدفع[1].

وكذلك ما نصت عليه مذكرة لجنة التجارة والبيئة، والتي تتلخص في 10 عشر نقاط أساسية:

1. العلاقات بين أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف، والإجراءات التجارية المتخذة لغاية الحماية.

2. العلاقات بين السياسات البيئية التي تهم التجارة والإجراءات البيئية التي لها تأثيرات، بالغة على حرية التجارة.

3.العلاقة بين أحكام النظام التجاري و:

- الضرائب والرسوم المطبقة لأغراض بيئية.
- التعليمات المطبقة لأغراض الحفاظ على البيئة، والخاصة بالمنتوجات بما فيها المعايير والقوانين التقنية.

4. أحكام المنظمة فيما يخص الشفافية.

5.العلاقة بين أنظمة تسوية النزاعات في النظام التجاري المتعدد الأطراف، والأنظمة المتوقعة في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

---

(1) باتر ممد علي وردم، العالم ليس للبيع، مرجع سابق، ص1.

6. تأثيرات الأحكام البيئية على دخول الأسواق، وخاصة البلدان النامية والمزايا البيئية عند إزالة الحواجز في التبادلات.

7. تصدير منتوجات ممنوعة في السوق الداخلي.

8. الأحكام الملائمة حول جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

9. برنامج العمل المتوقع في القرار المتعلق بتجارة الخدمات والبيئة.

10.المساهمة التي يجب تقديمها للأجهزة الملائمة فيما يخص التوفيقات المناسبة الخاصة بالعلاقات التي تربط المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

لقد قدمت اللجنة تقريرها الأول أثناء الملتقى الوزاري في ديسمبر 1996 بسانغفورة ولم تحرز أي تقدم في تحقيق انسجام بين السياسات البيئية والسياسات التجارية، ولم تقم اللجنة بأي اقتراح بناء يساعد على توضيح النقاش حول العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة[1].

2- الشركات المتعددة الجنسيات:

تتميز هذه الشركات بأنها ذات تخصص عالي فيما تنتج، وأنها وسائل هامة لنقل المعارف عبر البلدان، لاسيما البلدان النامية، فتوفير تكنولوجيا صديقة للبيئة من قبلها، يستوجب رؤية سياسة حكيمة من قبل الدول المضيفة فيما يخص البيئة، وعلى هذه الأخيرة أن تجسد نيتها في التعامل الأفضل مع هاته الشركات للحصول على أفضل المعارف العلمية والتقنية، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن استثمار هذه الشركات، يأخذ أبعادا اجتماعية هامة، ذلك لأن هذه المشاريع منها ما يكون على صلة وثيقة بالمجتمع المضيف، من قبل إقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب، أو تنشيط التنمية الأساسية في المناطق النائية...الخ. الأمر الذي يخلق علاقة جديدة

(1) إيزابيل بياجيوتي، مرجع سابق.

تتجاور لدولة إلى المجتمع الجديد. وهذا ما يسمح بفهم أعمق للأولويات الشبه المطلوبة، فالأمر يختلف تماما عما هو عليه في الدول الصناعية. وقد بدا أن بعض الشركات بالفعل إتباع مفاهيم جديدة في هذا الميدان، كمفهوم التصميم من أجل البيئة، وتحليل دورة الحياة، والإنتاج الأنظف...الخ. وبقي على الدول النامية انتهاج أساليب إقناع كفؤة، اتجاه هذه الشركات في ميدان البيئة، وإجراءات تحفيزية كفض ضرائب على التلوث مثلا، والموازنة المعقولة بين هذه الشركات، والشركات المحلية،

ثانياً: السياسات البيئية

تعني السياسات البيئية السبل والوسائل التي وضعها في سبيل تحقيق الحفاظ على البيئة وحمايتها، وهي تمثل أداة استرشادية للتخطيط البيئي، حيث أنها تحدد الخطوط العريضة لما يجب الاسترشاد به عند وضع الخطوط البيئية التنموية[1]، ويصنف البعض السياسات البيئية إلى ثلاثة أنواع[2]:

أ- سياسات بيئية بحتة، أي لا تستهدف سوى الحفاظ على البيئة وحمايتها، وتترجم في الإدارة والسياسات التي ترتكز على خفض التلوث والتحكم فيه.

ب- سياسات وتدابير تهدف إلى حماية ولكن تأخذ بعين الاعتبار تحقيق أغراض اقتصادية أخرى مثل ترشيد استخدام الموارد.

ج- سياسات وإجراءات تطبق بنحو خالص لغير الأغراض البيئية، ولكن في ذات الأمر لا يمكن تجنب تأثيرها على البيئة، أو استخدام أدوات السياسة التجارية لتحقيق أغراض بيئية.

---

(1) بن ثابت علال وبديرينة مراد، حتى نصبح السياسة الاقتصادية سياسة بيئية، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة (7-6) جوان 2006 ، المركز الجامعي المدية.

(2) السيد أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع بليح، مرجع سابق، ص131 .

إن السياسة البيئية هي واحدة من مجموع السياسات الوطنية، غير أنها تأخذ بعدين أساسيين بحسب طبيعتها، البعد الأول بعد محلي، والثاني بعد عالمي، وفي كلا البعدين هناك من الآليات المشترطة لخدمة هذه السياسة.

تتمثل المجموعة الأولى في الأدوات القانونية، وتشمل الأوامر الصادرة من السلطات المحلية الإدارية المختصة بحماية البيئة معتمدة على مبدأي المنع والتصريح، وتدعى أيضا قيود السيطرة والتحكم، عندما تكون مرتبطة بمصدر التلوث.

أما المجموعة الثانية فتتمثل في الأدوات الاقتصادية، وتتكون من الإجراءات الجنائية (الرسوم والضرائب)، وتعتمد على مبدأ الملوث يدفع، أي على الملوث أن يدفع نفقة الآثار الصادرة على نشاطه.

وحاليا بدأ توجه يدعونه الإصلاح الجبائي الأخضر أو تخضير الجباية، ويقوم هذا التوجه على ثلاثة اتجاهات رئيسية[1]:

- إلغاء التشريعات الجبائية.
- إعادة هيكلة الرسوم الحالية وتأسيس رسوم بيئية جديدة.
- التشريعات الجبائية المضرة بالبيئة.

هذه الأدوات تأخذ نواحي مختلفة في تطبيقها وترابطها بالسياسات الاقتصادية الأخرى، فهي تؤثر على حجم الإنتاج من خلال التغيير في نفقة الإنتاج، وهياكل الأثمان النسبية بين الداخل والخارج والشروط والمكاسب التي تعود على الشركاء التجاريين، ومكونات التجارة ونمطها...الخ[2]. لكن سوء تقدير قيمة الرسوم قد يحول التنمية المستدامة إلى تنمية آمنة، فكثير من الدول انتقت نظاما جبائيا بعيدا عن

---

(1) باشي أحمد، دور الجباية في محاربة التلوث البيئي، مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 9، 2003- جامعة الجزائر، ص134.

(2) أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع بليح، مرجع سابق، ص139.

أهمية الجانب الاقتصادي والبيئي، وأدى بها إلى عدم تحقيق تنمية مرجوة مما أدى بها إلى تحقيق إصلاح جذري في الميدان الجبائي، مركزة في ذلك على تقليص الهوة بين الاقتصاد والجباية، ودول أخرى استعملت هذه الرسوم كمشجع على تحقيق التنمية آخذة بعين الاعتبار التغييرات التي يمكن حدوثها وآخذة برأي المستثمرين[1].

هذا على المستوى المحلي، أما على المستوى الدولي فقد استحدثت بما يسمى بالقانون الدولي البيئة. إلى جانب الكثير من المؤتمرات، وإنشاء العديد من الأجهزة والهيئات الدولية التي تعني بقضايا البيئة. كاللجنة الدولية للبيئة، ولجنة التجارة والبيئة...وغيرها.

ولقد ظهر القانون السالف كاختصاص قائم بذاته ضمن القانون الدولي، وتزايدت أهميته وأدت إلى تسارع وتيرة آلياته ونصوصه، حيث تم حصر ما لا يقل عن تسعمائة أداة قانونية وفيض من النصوص والتصريحات الاختيارية، تختص فقط بالبيئة[2]، غير أن تفعيل هذا القانون يصطدم بالفوارق الاقتصادية القائمة بين الدول، فحين نجد أن الدول المتقدمة تأخذ هذه المعايير والسياسات البيئية بجد وصرامة، نجد أن الدول النامية لا تأخذ بها كثيرا بعين الاعتبار، كغياب مبدأ تضمين النفقات مثلا، لذا لا تتضمن أسعار صادراتها النفقات البيئية مثلما تفعل الدول المتقدمة. هذا في الوقت الذي تتحمل فيه الأخيرة النفقات البيئية على نفقات الإنتاج[3].

وكنتيجة عامة فإن السياسة البيئية هي التي تحكم إحدى المعايير الأساسية التي يجب أن تحكم العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، وفي ظل خطة

(1) OCDE , Développement durable, quelles politiques, OCDE 2001, p38.

(2) إيزابيل بياجيوتي، مرجع سابق، بطاقة3 ب، ص1.

(3) أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، مرجع سابق، ص157.

قومية للاستدامة، هذا مع توفير الشروط الأخرى لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ثالثاً: البيئة والطاقة

أولا: الطاقة المتجددة من أجل تنمية بيئية مستدامة

تعتبر الطاقة المتجددة هي طاقة المستقبل، فبالنظر إلى كميات التلوث الهائل الناتج عن الوقود الأحفوري، وكذا التكاليف العالمية في تسويقه، اتجهت الدراسات إلى هذا النوع لاستخدامه والاستثمار فيه.

1- الطاقة الشمسية

وتعد من أنظف الطاقات المتجددة، وأكثر مصادر الطاقة وفرة بين بديلاتها على سطح البسيطة، فهي تستقبل نحو جزء من 200 مليون جزء من طاقة الشمس[2]. وتستخدم كمصدر للكهرباء، عن طريق تحويلها إلى طاقة حرارية، ومنها: إلى توفير الكهرباء بواسطة النظم الحرارية التقليدية. وأكثر استخداماتها عموما، يكون في تدفئة المنازل، وتحلية مياه البحر.

2- الطاقة المائية:

يعتبر العالم الفيزيائي «توماس ايديسون»، أول من قام بتوليد الطاقة الكهربائية من المياه. سنة1880. وقد تطورت هذه العملية منذ ذلك الزمن، وأصبح يستخدم فيها الاسمنت المائي، بإقامة الخزانات والسدود، كما ساعد اختراع

(1) أنظر ديفيد والاس، التنمية الصناعية المستدامة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد 16، طبعة 1996، ص ص85، 88.

(2) بلخضر عبد القادر، استراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، البليدة، 2005، ص51.

التوربين الكهربائي، على توليد الطاقة الكهربائية حتى ولو كانت تساعد المياه ضعيفا[1].

3- الطاقة النووية:

بدأ الاهتمام بها فعليا بعد حرب 1973، في إطار الإستراتيجية التي أنتجها العالم، واستخدمت أول مرة في تشغيل السفن 1954[2].

للطاقة النووية أهمية بالغة، حيث أن أشطار ذرة واحدة تحرز طاقة تساوي MEV 200 (حيث إلكترون فولط)، وتستخدم في عدة ميادين:

تحلية مياه البحر، صحة الإنسان (الطب النووي)، في ميدان الصناعة، في ميدان حماية البيئة، حيث تكشف عن كمية العناصر الملوثة، وأماكن وجودها، وكذا أنساب التلوث[3].

كما أنها لا تخلو من مخاطر، قد تنشأ نتيجة التسرب الإشعاعي في المحطات النووية، وقد أدى هذا إلى مقاومة الرأي العام في العديد من الدول الصناعية، إلى انتشار هذه المحطات ورغم ذلك فإنه ينظر إليها على أنها طاقة نظيفة خالية من عناصر التلوث[4].

---

(1) بلخضر عبد القادر، مرجع سابق، ص50.

(2) بلخضر عبد القادر، مرجع سابق، ص48.

(3) منصوري عمار، الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية، سلسلة الندوات، المركز الوطني للدراسات والبحث، الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000، ص55.

(4) بلمرابط أحمد، تحسن كفاءة استخدام الطاقة النظيفة لأجل التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، الملتقى. الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي، المدية، 2006.

4- الطاقة العضوية (BIOMAS)

ويقصد بها تحويل الكائنات العضوية إلى وقود، ويشمل ذلك خشب الوقود، وفضلات الحيوانات، حيث تحول مباشرة إلى طاقة حرارية بواسطة الاحتراق، أو إلى طاقة ميكانيكية، أو كهربائية[1].

5- طاقة الهيدروجين:

وهي صورة من صور تحويل الطاقة الكيمائية المختزنة في المركبات الهيدروكربونية إلى طاقة كهربائية مباشرة، والوقود المستخدم هنا هو الهيدروجين أو الغاز الطبيعي أو الميثانول، بالاستعانة بالاسمنت أو الهواء الجوي[2].

وقد تطورت تكنولوجيا إنتاج هذه الطاقة، خلال السنوات الأخيرة، مما قد يؤدي إلى انخفاض تكلفة إنتاجها، وزيادة الطلب عليها في العالم، وتكمن أهميتها في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسبب الأكبر في ازدياد ظاهرة الاحتباس الحراري[3].

ثانيا: سياسة ترشيد الطاقة:

تشكل الطاقة البديلة، تحديا رئيسيا للانتقال إلى نظام قوي مستدام، ويلاحظ أن الدول المتقدمة في هذا الموضوع على اتجاهين:

الاتجاه الأول تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الأوبك، يقضي بتحسين أداء طاقة الفحم والبترول، والاتجاه الثاني تقوده أوروبا ويناصر خيار دعم الطاقة المتجددة[4].

---

(1) بلخضر عبد القادر، مرجع سابق، ص ص49، 50.

(2) بلخضر عبد القادر، مرجع سابق، ص ص49، 50.

(3) بلمرابط أحمد، مرجع سابق، ص49.

(4) محمد علي باتر وردم ،العالم ليس للبيع، مرجع سابق، ص277.

ولعل أهم سؤال في هذا الشأن هو: ما هي أهم الأساليب التي تعمل على إنشاء واسع للطاقات المتجددة، بما يتفق مع السياسات الطاقوية الرشيدة؟[1] ينصح كثير من الباحثين بالاهتمام الفعلي بمخابر البحث والتطوير خصوصا من البلدان الصناعية، وتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان،

ولذلك يجب مراعاة النقاط الآتية[2]:

أ. التحرك نحو أنماط مستدامة لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها.

ب. وضع تدابير عملية لتعزيز التعاون الدولي من أجل مساعدة البلدان النامية.

ج. تطبيق الالتزامات الخاصة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والملائمة للدول النامية من أجل زيادة استخدامها من مصادر الطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة في هذا الميدان.

د. تشجيع الحكومات والقطاع الخاص على النظر في السبل المناسبة لاستيعاب التكاليف البيئية بالتدريج مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية لجميع البلدان.

---

(1) دنيس أندرسون وكلثوم أحمد، أين نحن من الطاقة المتجددة، التمويل والتنمية، يونيو 1993، ص41.

(2) برنامج مواصلة تنفيذ أعمال القرن 21، البند الثامن من جدول الأعمال، الجمعية العامة الدورة الاستثنائي

المطلب الثالث

الحكم الراشد

أولاً: ماهية الحكم الراشد وخصائصه وأبعاده

(1): ماهية الحكم الراشد

ظهر مصطلح الحكم الراشد في أدبيات اللغة الفرنسية في القرن 13، كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني سنة (1978)، وقد عرف بعدة تعريفات، بحسب الرؤية التي تميز أهم جانب فيه:

فقد عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه: «ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لشؤون المجتمع على كافة مستوياته»[1]. وهو تعريف عام يشمل أي حكم كان،أي أنه حكم وظيفي تمارسه السلطات المعنية، خال من أي تمييز قد يعبر عن خصوصيته وأفضل منه تعريف البنك الدولي حيث يرى أن الحكم الراشد هو «الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية»[2]. مضيفا إلى ما سبق أنه حكم يخدم التنمية، ويرنو لها، ومن خصائص الحكم، تقديم الخدمة وبذل المجهود لتحقيق التنمية، وهو شرط أساسي فيه.

ولعل تعريف اتفاقية شراكة كوتونو[3] الذي جاء في المادة التاسعة منها التعاريف وأظهرها إذ يرى بأن «الحكم الراشد هو الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لفرض التنمية المنصفة

(1) زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،بدون تاريخ، ص10 .

(2) زهير عبد الكريم الكايد، نفس المرجع، ص10.

(3) وهي اتفاقية موقعة بين الاتحاد الأوروبي، و77 دولة من جنوب الصحراء الإفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي.

والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، وحكم القانون»[1].

فهو يحدد أركان الحكم الراشد وخصائصه الجوهرية فيما يلي:

أ- الشفافية[2]:

وهي من أهم خصائص الحكم الراشد، فبدونها لا يمكن معرفة الدور الحقيقي التنموي للدولة والقدرة على تقييم إنجازاتها، وتخص الشفافية تقديم المعلومات عن المشاريع المقترحة، والإستراتيجية العامة للدولة وتحديد أهدافها ومستويات تحقيقها إلى غير ذلك.

ب- المسؤولية:

إن التحديات (سواء الخارجية أو الداخلية)هي بمثابة دافع أساسي لتحقيق التنمية، ولا يتسنى ذلك إلا بحرص الدولة على ترجيح الكفاءة في جميع قطاعاتها، وقبل ذلك الإحساس بأن الواجب الوطني يتقدم هذه الأعمال جميعا، فلا بد من رفع التحدي في عالم غلب عليه شعار «البقاء للأقوى».

ج- دولة القانون:

فالقانون فوق الجميع، وبما أن القانون وضع للمصلحة العامة فلا بد إذن من توخي الحذر في حالة تجاوزه، لأن ذلك يكون بمثابة إهدار أهم قيم الدولة.

(1) كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة الجندول، السنة الثالثة، العدد 25 (نوفمبر) 2005.

(2) La Banque Mondial, 2000 lutter contre la panorté , Rapport sur la développement dans le monde 200/2001

د- المشاركة:

سواء كانت الشعبية أو النخبوية، فالعمل على تجسيدها،هو معطى كفيل بتحقيق التوازن فمن مشاكل الدولة التشريعية، وقابلية تطبيقها على أرض الواقع ومن الواضح جدا أن المشاركة تعبر في حقيقتها عن مدى الثقة بين المواطن ومسؤوليه.

(2): أبعاد الحكم الراشد

من التأمل في التعاريف، نجد أن الحكم الراشد يحتوي على ثلاثة أبعاد وقد نص عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذكر أنها يجب أن تتوفر حتى يكون الحكم راشدا وهي:

1- البعد السياسي:

ويتعلق أساسا بطبيعة السلطة وشرعية تمثيلها[1]. فالسلطة يجب أن تكون مختارة أي قائمة على تمثيل حقيقي للشعب، ومن هنا نرى أن القولبة المناسبة لهذا التمثيل هو الديمقراطية، فالنظام المبني على الديمقراطية يسمح بالتداول على السلطة، أي السماح لجميع القوى السياسية بالمشاركة في عملية الإصلاح، ومن جهة اجتماعية أعمق السماح للأجيال بالتداول على السلطة ومن ثمرات هذا النظام أنه يسمح للمسيرين بالاجتهاد في تحسين أدائهم، والالتزام بالشفافية لنيل ثقة الناخبين، وبالنسبة للمعارضين إظهار النقائص باعتماد وسائل المحاسبة والمساءلة المتعددة، وهو ما جاء في تعريف منظمة التعاون والأمن الأوروبي للحكم الراشد حيث أنه:

---

(1) مقري عبد الرزاق ، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005، ص18.

«شرعية الحكومة، ومحاسبة العناصر السياسية فيها، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون»[1].

2- البعد التقني (الإداري):

ونقصد به منظومة إدارية فاعلة،وملتزمة بالإصلاح، فكرا وسلوكا وأداء[2]، فالإدارة هي القناة الرئيسية لتطبيق وتدعيم الإصلاح على أرض الواقع، ولتفعيل هذا الإصلاح والرجاء منه نتائج طيبة يجب توفر شروط أهمها:

- الكفاءة والتقنية ويخص العنصر البشري، وهذا يحتاج إلى تكوين وتأهيل ومتابعة في المعاهد المتخصصة لتكوين الإداريين.
- تطوير النظم الإدارية، بحيث تتماشى مع العصرنة، والتحولات المجتمعية، ويتطلب ذلك مشاركة الخبراء في هذا الميدان، ودراسة التجارب السابقة، وتجارب الدول الأخرى.
- تحديد المهام والمسؤوليات لأنه يضمن سلامة العملية الإدارية من مستوى إلى مستوى، ومن قطاع لآخر.
- إدماج التكنولوجيا في النظم الإدارية، لضمان السرعة والنجاعة والشفافية.

3- البعد الاقتصادي:

ونقصد به المنظومة الاقتصادية المتزنة التي تعمل على تلبية حاجات المجتمع، فلا يجب أن يكون اقتصاد مجتمع الحكم الراشد قائما على المداخيل الريعية،أو المساعدات الأجنبية، أي أنه اقتصاد اتكالي على حسنات الآخرين. بل الأساس والهدف معا يتجسدان في المشاركة الشعبية لبناء الثروة الوطنية، وذلك بالاعتماد على الذات، بمعنى أنه اقتصاد مستقل بذاته. مشارك بنوعه في مجريات التحول الاقتصادي العالمي، فهو اقتصاد تحكمه سيادة المجتمع الذي يمارسه.

---

(1) رزيق كمال، مرجع سابق.

(2) مقري عبد الرزاق ، مرجع سابق، ص20.

ولا يكون ذلك إلا بإدراك السلطات لضرورة التنمية. وأهـم الطـرق الموصـلة لهـذه الأهداف:

- مكافحة الفساد بشتى أنواعه ومظاهره.
- التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، وذلك بتحديـد الأولويـات الإسـتراتيجية والتنمويـة وفق مؤهلات البلد وظروفه، وفرصه.
- تكفل الدولة وفق ذلك بالاستراتيجيات الكبرى، الصحة، التعليم.
- تشجيع القطاع الخاص، وتحقيق التكامل معه.
- تعزيز الجريان للمجتمع المدني، حتى يكون مستقلا وفاعلا.

4- البعد الاجتماعي:

إن الهـدف مـن الحكـم الراشـد هـو إصـلاح المجتمـع، والرقـي بـه، والقضـاء عـلى الانحرافات فيه، -سواء الفكريـة أو الخلقيـة- ويعـد كنتيجـة حتميـة للإصـلاح الاقتصـادي والسياسي، والإداري، والرؤية العامة عند المجتمعات التـي تفتقـد للحكـم الراشـد، انتشـار الآفات ومظاهر الفساد، مع غياب القيم والأهداف النبيلة فيه، مع تراجع دور المرجعيات الأخلاقية والعرفية والثقافية فيه، وهو مسار خطير إذ تكـون نهايتـه انهيـار هـذا المجتمـع من أساسه.

ثانياً: الحكم الراشد والفساد

تتوضح جوهرية العلاقة بين الحكم والتنمية، في أن هذه الأخيرة تابعة لرؤية نظـام الحكم، أي أن ما تعتبره السـلطة صـالحا سـوف يكـون لـه تـأثير مبـاشر عـلى إسـتراتيجية التنمية، ولعلنا نذكر هنا أهم الأسباب العاملة عـلى التفكـير في نمـط الحكـم الراشـد كـان خمس مسائل مهمة[1]:

---

(1) إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، إصدارات مركـز ابـن خلـدون للدراسـات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص117.

أ- المقارنة بين النجاح الذي تحقق في اقتصاديات السوق، وفشل اقتصاديات التخطيط المركزي.

ب- استبدادية الأنظمة الحاكمة، الأمر الذي دعا إلى المطالبة بنظام حكم ديمقراطي يستجيب لاحتياجات الجماهير.

ج- عدم كفاءة مشروعات الدولة والهيئات العامة في وقت تغلب عليه الأزمات المالية، فهذا قد شجع على إعادة النظر في دور الدولة.

د- تزايد القلق بشأن الفساد الذي يعمل على استنزاف كل من الموارد المحلية والمعونة الأجنبية.

وقد لاحظ البنك الدولي أن أسلوب الحكم يشمل قضايا واسعة[1].

- كفاءة الترتيبات المؤسسة للدولة.
- عملية اتخاذ القرارات.
- رسم السياسات.
- القدرة على التنفيذ.
- تدفق المعلومات.
- طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وبنظرة أقل شمولية على الأسباب السابقة الذكر، نجدها تترجم عبارة واحدة، وهي الفساد الذي يعيق جهود التنمية في أكثر دول العالم.

1- ماهية الفساد:

الفساد مصدر وهو نقيض الصلاح، وهذا أصدق المعاني للفظ الفساد وأشملها وأعمها. ومن معانيه أيضا خروج الشيء عن كونه منتفعا به، سواء بقصد

---

(1) زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص177.

أو بغير قصد؟! وعرف أيضا: تعطيل المصلحة، وهو أظهر التعاريف في معنى الفساد.

وتتفاوت درجات الفساد وتتنوع مظاهره، ويعرف على حسبها، فهناك:

أ- الفساد السياسي:

ويعرف ب «استغلال المنصب العام لأغراض شخصية، أو تحقيق مكاسب خاصة»[1]، عن طريق الرشوة والابتزاز، والمنصب العام كما عرفه القانون العام هو «منصب ثقة يتطلب العمل بما يقتضيه الصالح العام».

وهو تعريف بالسبب غير واضح، بل الأظهر أن الفساد السياسي هو تعطيل المصلحة العامة واضطراب المنظومة الاقتصادية، بحيث تؤدي إلى حالة اللاتوازن والتبعية العمياء للاقتصاديات الأجنبية، بسبب استغلال المناصب العامة لأغراض شخصية، وأهم مظاهره، الرشوة والابتزاز.

ب- الفساد الاجتماعي:

ويعرف بأنه «تدهور نظام الأخلاق في المجتمع، والذي يعتبر كمرجعية لتماسكه ووحدته. ويساهم هذا التدهور في ظهور عادات مذمومة وتقاليد مرذولة وانحرافات مقيتة، كشيوع ظاهرة الكذب، والنفاق، والتزوير، والأسوأ من ذلك أن هذه الأخلاق الوضيعة تبدأ في التسرب إلى ثقافة المجتمع، وتخرج من دائرة التحريم، إلى دائرة المكروه، ثم تحظى بقبول عند فئة معينة تدافع عنها، وتبرر وجودها»[2].

---

(1) بشير مصطفى، الفساد الاقتصادي، مدخل على المفهوم والتجليات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد السادس، جويلية، 2005، ص

(2) بشير مصطفى، مرجع سابق، ص13.

ج- الفساد الاقتصادي:

ولعله يكون ثمرة مرة للنوعين الأوليين،وتتجلى مظاهره في العمـولات، وبيـع أمـلاك الدولة، وتعطيل المنافع الاقتصادية للدولة لأغراض شخصية...

2- الفساد وآثاره على الحكم الراشد:

يتعين علينا هنا أن نعقب على أسباب الفساد أولا باعتبارها بداية لدراسته مقابلـة الحكم الراشد:

يؤكد الدارسون على أن الفساد ينشأ في المجتمعات التي تتميز بما يلي[1]:

- ضعف المنافسة السياسية.
- نمو اقتصادي منخفض وغير منظم.
- عدم فاعلية المجتمع المدني وسيادة السياسة القمعية.
- غياب المؤسسات والآليات التي تتعامل مع الفساد.

وأهم مظاهر هذه الأسباب:

- تمتع المسؤولين العموميين بحرية واسعة في الـتصرف، وبقليـل مـن الخضـوع للمسـاءلة أو عدمه.
- الحصول على ريع مادي بطرق غير قانونية.
- الوساطة والمحسوبية والعلاقات الشخصية. وهو ما يعني تهميش الكفاءة.
- الحرية في استحداث أو إلغاء القوانين أو ما يسمى (قانون على المقاس).
- تهميش دور المجتمع المدني،أدى هذا إلى غياب عنصر التوازن في المجتمع.

---

(1) عبد اللـه جابر الحسيني، الفساد الاقتصادي (أنواعه، أسبابه، آثاره)، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 21، السنة 2003، ص123.

- تقبل فكرة الرشوة كأهم مظهر للفساد، على أنها تعامل بروتوكولي يجب الخضوع له.
- انهيار القيم السامية، كالوفاء، والصدق والتفاني، واستبدالها بنقائضها.

هـذه المظـاهر قـد أدت ولا ريـب في زعزعـة النظـام الاجتماعـي الأخلاقـي مـن جهة،ومن جهة أخرى في تحطيم الصلة بين الحاكم والمحكـوم، وكـان لهـا أثـر وخـيم عـلى المجتمعات، وأهم هذه الآثار: (آثار اجتماعية)

- الهجرة غير الشرعية إلى بلدان أخرى وإعمارها.
- العمل على جني الربح السريع، ولو كان ذلك مخالفا للأعراف والقانون والأخلاق.
- زعزعة الثقة بين المواطن والسلطة، أي تقلص مفهوم المواطنة.
- الانتحار، وهو أخطر هذه الظواهر، بما تعنيـه مـن اسـتنفاذ لعـنصر الـرأس المـال الـبشري، وعدم قدرة الدولة على إيجاد حلول ومقترحات تضمن حياة الأفراد.
- بداية ظهور الطبقية بشكل واضح في هذه المجتمعـات، بسـبب الامتيـازات التـي يحققهـا أصحاب اليد الطولى، والحرمان أو عدم الاكتفاء الذي تعاني منه الطبقات الأخرى.

ثالثاً: مكافحة الفساد

كما سبق وأن ذكرنا فإن الهدف الرئيسي من إيجاد الحكم الراشد هو القضـاء عـلى الممارسات الفاسدة في قطاعات الدولة.

ويرى الدارسون في البنك الدولي، أن دراسة الحكم الراشد لا يمكن أن تـتم إلا من خلال ركيزتين أساسيتين وهما: التضمنية والمسـاءلة ميـدان مكافحـة الفسـاد 3. ويرتكز العنصر الأول على مفهوم المساواة، ويتضمن آليات تحدد وتحـترم الحقـوق الأساسية للجميع، وتـؤمن وسـائل مراجعـة ومعالجـة يضـمنها حكـم القـانون، أمـا

العنصر الثاني فينبع من مفهوم التمثيل الشعبي، أي أن من اختيروا للحكم باسم الشعب فهم محاسبون أمامه عن أداء دورهم ونتائج مسؤولياتهم.

وسوف ندرس آليات محاربة الفساد في ضوء هذين العنصرين:

1- الآليات الداخلية لمحاربة الفساد:

في حقيقة الأمر هناك آليات كثيرة لمحاربة الفساد، وهي لا تعدو كونها تحت مسمى واحد ألا وهو الرقابة، فالإستراتيجية العامة لمحاربة الفساد ترتكز على العناصر الكبرى الآتية[1]:

- الرقابة المحاسبية (معطى حكومي)
- إشراك الدبلوماسيين بشكل أكثر نجاعة (معطى حكومي).
- تنظيم الانتخابات الحرة والشفافية (معطى حكومي).
- تشجيع حرية الإعلام (غير حكومي).
- إشراك المجتمع المدني في القرارات (غير حكومي).

والملاحظ أنه لا يتم محاربة الفساد إلا بإشراك الحكومة والمجتمع المدني بكل تمثيلاته، فمن جهة الحكومة يجب ممارسة الرقابة على جميع هياكل الدولة، وتحسين تنظيم الإدارة، واختيار الكفاءات وتحديد المسؤوليات، بينما على المجتمع المدني أن يقاوم أي نقص في عملية الإصلاح باستعمال الوسائل الممكنة، كوسائل الإعلام، بتسليط الضوء على أماكن الفساد. والمطالبة بالحقوق المكرسة في الدستور، والاشتراك في الجمعيات والوكالات المحلية والدولية لمحاربة الفساد.

---

(1) مصطفى بشير ، مرجع سابق، ص16.

2- الآليات الداخلية (الرقابة الداخلية):

يتضح من الأبعاد السابقة الذكر للحكم الراشد أنها تعبر أيضا عن المقابلات الكبرى للفساد وسوف نلجأ إلى نفس التقسيم في آليات محاربة الفساد.

3- المقابلات السياسية لمكافحة الفساد:

لعل الاعتبار الأول الذي يجب دراسته هنا يكمن في ركيزتين أساسيتين حسب دراسة البنك الدولي، وهما التضمنية والمساءلة.

فالمساءلة تعني القدرة على محاسبة المسؤولين فيما يخص أداء دورهم ونتائج مسؤولياتهم، وهذا منوط بوجود نظام ديمقراطي يحفظ هذه العملية، قائم على الثقافية في تقديم المعلومات ونشرها ويشارك فيه وسائل الاتصال والإعلام التي يجب أن تكون حرة، وبواسطته يتم تشكيل الرأي العام اتجاه سياسات الدولة واستراتيجياتها الأمر الذي يؤدي إلى حوار ونقاش عام حوله، بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ثم الخلوص إلى مرافعات أو اعتراضات تكون اقتراحات تدرسها الدولة بواسطة هياكلها.

4- المقابلات التقنية (الإدارية):

وهي تتمثل أساسا في دراسة النظم ومدى فعاليتها في محاربة الفساد. ولكي تكون المنظومة الإدارية صلبة ومتكاملة في هذا المضمار يجب، اتخاذ إجراءات جريئة على المدى البعيد وأهمها:

- تطوير النظم المحاسبية.
- إصلاح الوظيفة العامة.
- التركيز على الأداء في إدارة النفقات العامة.

غرس أخلاقيات الخدمة العامة، والحفاظ على الموارد العامة لتحسين مستوى التزام الوظيفة العامة بالأداء، وخفض تكاليف عقوبات ومراقبة المساءلة الرسمية،

غرس هذه الرؤيا يتطلب رؤيا وقيادة أعلى المستويات، كما يتطلب إجراءات تعاونية لبناء الثقة والاحترام المتبادل بين المواطنين وموظفي الهيئات العامة.

جعل وظائف الحكومة لا مركزية وأقرب للمواطنين الذين عندهم مصلحة في الأداء، ويملكون معلومات مباشرة لتقييم مستوى الأداء.

5- المقابلة الاجتماعية لمحاربة الفساد.

فيحتاج إلى دراية اجتماعية ونفسية سلوكية للمجتمع، ونجد المظاهر المنحرفة (الرذائل) أسرع من صفة الأخلاق الحميدة (الهدم أسهل من البناء). لذلك كانت المعالجة تستدعي:

- تقوية نظام التعليم والتربية، بالاعتماد على توجيهات المجتمع كالدين والأخلاق والعادات.
- إنشاء جمعيات وطنية والتعريف بأهميتها لمعالجة بعض المظاهر الخطيرة (الإدمان والسرقة).
- احتواء الفئات المتضررة، وعزلها عن المحيط الذي تتدعم فيه هذه المظاهر، وزرعها في محيط جديد.
- محاولة التعرف على الأسباب الحقيقية التي تجعل الأفراد يسعون إلى هذه المظاهر.
- محاولة تحسين ظروف معيشتهم، بإدماجهم في عالم الشغل، رفقاء جدد، ومهام جديدة.
- الردع في الحالات التي تستوجب ذلك، مع المحافظة على توعيتهم وإرشادهم إلى الطريق الصحيح.
- الدعوة إلى تماسك المجتمع ووحدته، عبر وسائل الإعلام، والخطب والندوات...الخ.

المبحث الثاني
معوقات التنمية المستدامة

المطلب الأول
مسائل مهمة في طريق نجاح التنمية المستدامة

أولا: نقل التكنولوجيا

تعد التكنولوجيا من أهم الأسباب الحقيقية والمباشرة في تفسير صورة العالم وتفعيل حركة العولمة، بما تسببه من إلغاء الحدود وسرعة الانتشار وغيرها، وهي تفسر جزئيا تهميش الاقتصاديات للبلدان النامية.

لقد كانت فترة الستينات والسبعينات المخاض الأول لأعقد البحوث في هذا الميدان يغذيها في ذلك السباق الهستيري بين القطبين (التسلح، وغزو الفضاء..)، فضلا على أن هذه التقنيات من وجهة نظر الاقتصاد تعظم حجم الناتج، وبالتالي تكون كثيفة رأس المال، بهدف تحقيق نمو متسارع، وهو ما تصبو إليه دائما أكبر الشركات المتعددة الجنسيات التي لا نخفي دورها هنا[1]، مما أعطى هيمنة جديدة للتقسيم الدولي للعمل من خلال تدويل الإنتاج، وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والخدمية على الصعيد العالمي، عن طريق توطين الصناعات الكثيفة العمالة في الدول المتخلفة، وأدت عملية تمركز رأس المال والتقانة المتقدمة في الدول الصناعية إلى سيطرة الشركات الدولية النشاط على عمليات توزيع الأنشطة الإنتاجية، ومنافذ التوزيع، وعلى تدفقات التجارة الخارجية[2].

---

(1) قادري محمد طاهر، مرجع سابق، ص220.

(2) أسامة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص142.

من جهة أخرى فإن العولمة لا يمكنها تغيير المقاييس المعتمـدة للتنميـة، فـالتغيرات التكنولوجيـة سـواء كانـت سـببا أو نتيجـة يمكنهـا إحـداث نمـو وانخفـاض في النشـاط الاقتصادي، وهذا حسـب نـوع التكنولوجيـا والإطـار السـياسي المعتمـد، فينـتج عـن هـذا تغييرات مهمة قد تكون سلبية أو إيجابية تفرض على العولمة أن تضم الآليات المناسـبة في بنيـة السـوق (إعطـاء فئـة للتخصـص،محاولة رفـع الإنتـاج، تطـوير مقومـات المؤسسـات المستقلة والمتعاقدة) [1].

وتجدر الإشارة إلى أن الدول النامية ليست بمنأى عن هذه التحـولات التكنولوجيـة من خلال انتشار نواتج وسلع صناعية جديدة وإبداع طرائـق إنتـاج لم تكـن معروفـة مـن قبل، مما يعني زوال منتوجات وسلع وطرائق إنتاج كانت سائدة قبل ذلك وأهـم مظـاهر هذه التحولات:

تغـير كبـير ومتسـارع في أسـعار المنتوجـات الصـناعية وفي نوعيتهـا مـما أدى إلى صراعات تنافسية كبـيرة في السـوق العالميـة، وأفقـد صـناعات الـدول الناميـة الكثـير مـن امتيازاتها وقدرتها على المنافسة.

تغيرات جذرية في طرائق التصنيع من خـلال التوسـع في الاعـتماد عـلى الحسـابات الآلية والتـداخل المتزايـد بـين المصـممين والمنفـذين في الإنتـاج الصـناعي وتـداخل عمليـة التصميم بالإنتاج من خلال حاسبات السيطرة الكبيرة، مـما أفـرز تغيـيرا جـذريا في هيكلـة المؤسسـات الصـناعية والإنتاجيـة، وبالتـالي في نوعيـة المهـن والاختصاصـات المطلوبـة في عمليات التصميم والإنتاج.

تزايـد ملحـوظ في دور المعلومـات والاتصـالات والحاسـبات عمومـا في العمليـات الاقتصادية والتجارية.

---

(1) La mondialisation économique et l'environement, p22.

إن ما سبق يؤكد نتيجة واحدة، تؤكد على مدى عمق مسار نقل التكنولوجيا وكفاءة تداخله في العمليات الإنتاجية، ويتغذى هذا المسار عبر آلة الاستثمار الأجنبي المباشر، مع توفر جميع الشروط السياسية والاقتصادية من قبل البلد المعني، وكذا شروط الاستفادة من العملية، وغير بعيد عن هذه العناصر فإن مشكلة اختيار التقانة التي فرضتها التبعية في هذا المجال، مما يتناسب مع اختيار الآليات التي تناسب مع وضع الدولة وإمكاناتها دون التفريط في المناهج المستعملة في هذا النقل وخطط التنمية المطروحة تجعل من رأس المال والتكنولوجيا وليس وحده العمل، وهذه عوامل الإنتاج الرئيسية المحركة داخل الاقتصاد العالمي، مما تعني وجوب تحول الدول النامية من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد التكنولوجي بما عمله هذا الأخير من تحديات تظهر أساسا في تخلف المهارات البشرية عن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وهو ما يولد نوعا من البطالة يعرف بالبطالة الاحتكاكية أو الفنية[1].

إن سيطرة التكنولوجيات المتطورة على إنتاج السلع والخدمات صار ينمو أكثر بكثير من مثيلاتها التي تعتمد على طرائق الإنتاج الكلاسيكية، فالطلب على النوع الأول ينمو بسرعة 15% سنويا، بينما الأخرى فبنسبة 5 ٪، والطلب على المواد الأولية 2٪ إلى 3٪، إذن ليس هناك مناص من التحديث التكنولوجي حتى تثمر التنافسية، والتي لا تنحو هذا النحو سوف يتم استبعادها تدريجيا من السوق العالمي[2].

وكثير من السياسات الموضوعة لهذا الطرح لا تتجاوب مع التغيرات التقنية المتسارعة، وهو ما يتلخص في عدم وجود المناخ الملائم المحلي، سواء كان ذلك بسبب اختلالات في الاقتصاد أو عدم وجود مناخ اجتماعي يتضمن مثل هذه

---

(1) محمد علي باتر وردم، العالم ليس للبيع، مرجع سابق، ص157.

(2) أوزوالدو دي ريفيرو، مرجع سابق، ص88.

الابتكارات لعدم وجود ارتباطات واتصالات من المجتمع المحلي إلى المجتمع الخارجي، غير أن هذه الرؤية تكون قاصرة بالنظر إلى مدى فاعلية الإدارة السياسية ومدى تمسكها بإستراتيجية طويلة المدى في هذا الميدان.

يأخذ نقل التكنولوجيا أربع مسارات رئيسية[1]:

أ- النقل عبر الماكينات والمعدات (أدوات التقانة)، وهو أوسع ممارسات النقل بين الدول المتقدمة والنامية.

ب- النقل عبر الخدمات الثقافية.

ويصاحب انجاز المشاريع الإنتاجية من قبل (التصميمات الهندسية، التخطيط الهندسي، خدمات التركيب والإنشاء، التدريب الفني الإداري..).

ج- النقل عبر أسلوب كيف المعرفة (البراعة).

ويتمثل في الكفاءات البشرية اللازمة، وعادة ما يأتي مع مصدر التكنولوجيا، وتمثل هذه الصورة النقل الفعلي للتكنولوجيا (تصدير الخبرات).

د- النقل عن أسلوب لماذا المعرفة.

وهو لا يمكن المرور إليه دون المرور بالذي سبقه،حيث يلزم أن تتجمع مختلف المعارف والخبرات والمعلومات من أجل إحداث تغيير ثقافي.

فيما يخص العنصرين الأوليين (أ) و (ب) فهو متوفر عموما، ولكنه لا يفيد كثيرا في إحداث طفرة تقنية للبلدان النامية، لأنه متعلق فقط بالاتفاقيات بين هذه الدول وفي فترة زمنية محددة، كما أنه يولد العجز في الابتكار، فبمجرد ظهور طرائق

---

(1) حمدي أبو النجا، دراسات في التنمية العربية. الواقع والآفاق. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت 1998.

جديدة وآلات جديدة يتم الرجوع مجددا إلى نقل هذين المسارين دون الحاجة إلى تلخيص الابتكارات ومحاكاتها.

فيلزم إذن توافر الشرطين الثانيين(ج) و(د) فالدول النامية تفتقد إلى البنى الأساسية والاستثمارات المطلوبة في مجال الابتكار التكنولوجي مما يفسر غياب المؤسسة الاقتصادية عن السوق الدولية المتسمة بالمنافسة، أهم إشكالية تتعرض لها قضية التكنولوجيا في الدول النامية تخص تسارع وتيرة التحديث التكنولوجي، وهو ما يؤكد عدم إحداث طفرة تقنية في هذا المجال.

ونظريا فإن الاستفادة من التكنولوجيا تحيط بها ثلاث مراحل أساسية (التعلم، البحث، الإنتاج) وهي المسارات الفعلية للابتكار التكنولوجي المفقودة في هذه الدول، وكلها مؤكد عليها في مخططات ومحاور التنمية المستدامة.

ثانياً: دور الدولة

ينصرف مصطلح الدولة إلى معنيين أحدهما واسع ويندرج تحته المجتمع بشتى طبقاته وفعالياته، والآخر ضيق يخص مؤسسات الدولة خصوصا إذا كان الكلام عن دور الدولة، وهو ما يهمنا في الآتي.

وبغض النظر عن الآراء التي تناولت تعريف الدولة، فإنها تكاد تتفق جميعا على ثلاث عناصر مكونة لها وهي (الشعب، والإقليم والسيادة)، ولعل هذا العنصر الأخير هو أخطرها، لما له من علاقة باستقلالية الدولة ضمن حدودها السياسية على شعب معين يخضع لقوانين وسلطات هذه السيادة[1].

ومع قيام الثورة الصناعية، كان هناك جدل حاد حول ما إذا كانت تدخل الدولة يفيد النشاط الاقتصادي أم لا؟. أما الرأسمالية ومنظريها (أدم سميث مثلا) فقد نادوا عموما بتخلي الدولة عن إدارة هذا النشاط، وترك السوق (المصلحة

(1) حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص12.

الخاصة) تعمل بتلقائية (اليد الخفية)، دون التأثير من طرف الدولة، وهذه إحدى أسس النظام الرأسمالي التي يقوم عليها، ويمكن إجمال حجم المعارضين لتدخل المعارضين فيما يلي[1]:

أ- الدولة تلغي سعر السوق، وبالتالي إلغاء الدور الاقتصادي له، وهو ما يجعله عاجزا عن عكس الندرة والتكلفة.

ب- نشاط المؤسسة يكون غير مراع لاحتياجات السوق.

ج- بقاء المؤسسات رهين بالقرارات الإدارية، لا بنوعية إنتاجها ومقدرتها على تحمل أوضاع السوق.

ساعد هذا التوجه النزوع الحاد إلى الحرية والفردانية وغذته الأطروحات السياسية والفلسفية لمفكري عصر الأنوار. وإن كان الطرح السياسي أصلا لهذا المفهوم، إلى أن أصبح ركنا من أركان النظام الرأسمالي إن لم نقل حجر الزاوية فيه.

إلا أن أزمة الكساد العالمي سنة 1929، وتنامي الأطروحات الاشتراكية (الماركسية خصوصا)، قد هز من قداسة هذا الركن، فهي توصي بالملكية العامة كأساس لمذهبها، وما تستدعيه من تأميمات كبيرة تؤدي إلى تكفل الدولة بإدارة النشاط الاقتصادي، كذلك ما تبع الحربين العالميين من دمار ألجأ الدول الغنية إلى التدخل لإعادة الإعمار بشكل جعل القوة الإنتاجية تتطور إلى درجة عجز الأسواق القومية عن استيعاب منتجاتها، يضاف إليه نشاط الدولة في البحث عن مستعمرات جديدة تحوي مناجم المعدن النفيسة، في مرحلة الرأسمالية التجارية (الماركنتيلية) [2].

إذن أخذ هذا التوجه قوته بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه ومع الثمانينات رجعت أصوات آدم سميث حرة إلى الحياة الاقتصادية، وصار من بين المطالب

---

(1) قدي عبد المجيد، مرجع سابق، (ص ص5-6).

(2) نفس المرجع، ص15.

الأساسية تنحية الدولة عن مجريات النشاط الاقتصادي، واتخذ مسار الليبرالية المعولمة هذا المطلب كأحد سبل التنمية الاقتصادية في العالم فتراجع مفهوم السيادة أو دور الدولة، يتضح أساسا في الوضع المتأزم الذي تعيشه الدول النامية، وحاجتها إلى الاستفادة من فرص العولمة، لكن هذا الأمر لن يتم دون الخضوع لها والذي يترجم في تقزيم أدوار الدولة، وذلك بسبب حاجتها إلى موارد مالية إضافية لتحريك عجلة التنمية، والخضوع يعني مراقبة مؤسسات العولمة لأداء هذه الدول، بل تعدى دورها من إصحاح السياسات الاقتصادية الكلية إلى شؤون الحكم (الإصلاح القضائي الإداري، بيع وتصفية شركات القطاع العام، تحديد مستوى الإنفاق...وغيرها).

من جهة أخرى فإن سياسات الدول النامية ظهرت عاجزة عن تحريك عجلة التنمية، أما استراتيجيات الشركات الكبرى التي أحرزت علاقات اقتصادية ومعلوماتية وسياسية ذات تنظيم دولي وعالمي، بحيث سايرت عولمة الاقتصاد جنبا إلى جنب مع الثورة التكنولوجية، وأصبح نمط العيش الغربي (الاستهلاك العالي، الرفاهية المادية، التسلية) مطلب يجب تحقيقه للشعوب النامية، والتي ترى أن حكوماتها عجزت عن خلق نوع من التجانس الثقافي بينها وبين الشعوب المتقدمة.

فالمعلوماتية والاتصال، تمثل أحد أهم أدوات الاختراق للحدود الوطنية، وبالتالي تسويق أفكار الشمال وإيديولوجياته على أنها سبل السلام التي يجب أن تتبع.

إن عولمة الأفكار وما تستدعيه من اجتهادات نظرية وتطبيقات على أرض الواقع بالآليات المتخذة (سياسات إصلاحية، معلوماتية، قوة عسكرية) .لم يعد يعني فقط عالم الجنوب، فالدول المتقدمة تعيش أيضاً حالة من التمفصل في تقبل تيار العولمة، وضرباته المتتالية وصار شعار (العالم قرية كونية) تنازل لصالح شعار (لا أحد يستطيع تنظيم العالم)[1]، وهو ما يعني الانتقال من مركزية الدولة إلى

(1) أورو الدودي ريفيرو، ترجمة، نقولا عرقول، خرافة التنمية الاقتصادية، اقتصاديات مستنفدة في القرن21.

مركزية السوق التي صارت تحولاته على أرض الواقع ضرورة تحول الدولة إلى الهامش مـن خلال القطاع العام وتخصيصه (الخوصصة)، بغرض بناء الاقتصاد خارج إطـار الدولـة عـلى افتراض أنها المغذية للتنافسية التي تسمح بتحسين الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم الدخول إلى عصر العولمة[1].

وتنطلق هذه الرؤيا من كون أن ممارسات الدولة الاقتصادية التي يفترض أن تكون صـحيحة في أغلبهـا، ليسـت ذات نتـائج جيـدة أو رصـيد ملمـوس بـدليل أنهـا لم تسـتطع الخروج من مأساة التخلف والتبعية، ولكنه كلام يتجه إلى دراسة النتـائج فقـط، أمـا فـيما يتعلق بدور الدولة كأصل في مفهوم التنمية فيبقى فيه نظر لذوي الاجتهاد.

إن الوظائف التقليدية للدولة والتي تتعلق دائما بسيادتها والتي تتمثل في[2]:

- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع.
- وضع القواعد القانونية المنظمة للمبادلات.
- نظام قضائي لحماية الحقوق، واحترام التعاقدات.
- فرض الضرائب.
- النقود وسياسات الاستقرار الاقتصادي.

لم تتغير كثـيرا في عصر العولمـة، وإن كـان التخطـيط سـاريا عـلى بعضـها، والتنميـة المستدامة باحتوائها وتعاطفها مع العولمة في كثير من القضايا، والتي أهمها محاربة الفقر، والبيئة، وإصحاح النظم، فإن دور الدولة انطبـع أيضـا بهـذه المسـائل، وأصـبح مـن الـلازم التركيز على هذه القضايا لأنها تعتبر عتبة بين التنمية والعولمة.

---

(1) نصر محمد عـارف، التنميـة مـن منظـور متجـدد، التحيـز، والعولمـة، مـا بعـد الحداثـة، مطبوعـات مركـز الدراسات، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، ص46.

(2) حازم البيلاوي، مرجع سابق، ص209.

إن هذه الوظائف السابقة منها، تؤسس لمفهوم جديد يعنى بتوفير الإنصاف والعدالة بين أبناء الجيل الواحد والأجيال،ويبقى العنصر البشري الوظيفة الأكثر تحديا وتعقيدا للدولة، وقد مارست الدول النامية كثيرا من مناهج التنمية ولكنها باءت بالإخفاق، وهذا يؤكد أن هناك خللا بنيويا في التكامل[1].

ثالثاً: المساعدات الإنمائية

إن العمل على إيجاد آليات فعلية تخدم التنمية المستدامة في الجنوب، وتحاول التوازن في عالم العولمة، هو من أهم النقاشات المطروحة في هذا الشأن، ولكن هذا بدوره تواجهه الكثير من العراقيل سواء ما يتعلق بالالتزامات والتعهدات من طرف دول الشمال، أو ما يتعلق بالإدارة الرشيدة وجودة الحكامة في الدول النامية، وما ينجر عنهما من ارتكاسات تهدد أولويات التنمية المستدامة..

1- تمويل التنمية المستدامة:

تأخذ هذه المعونات صورا متعددة، فمنها المعونات المالية، والمعونات الفنية، والمعونات الإنسانية، والمعونات التي تقدم دعما مباشرا لموازنات الدول، إضافة إلى معونات المشروعات ومعونات البرامج والقطاعات، وغيرها من التصنيفات المختلفة[2].

ولقد جاءت الكثير من المؤتمرات أن هذه المعونات تعتبر من أهم الركائز التي توفر للدول النامية شروط الخوض في عالم العولمة، والاستفادة من فرصها وايجابياتها.

(1) أسامة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص209.

(2) ليلى مصطفى البرادعي، الاتجاهات الحديثة في إدارة معونات التنمية الرسمية، مع بداية الألفية الجديدة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أوراق عمل مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي المنعقد بالقاهرة مارس 2007، ص 14.

أ- اتجاهات المعونة:

جاء في عقد التنمية للأمم المتحدة سنة 1960 تحديد هدفين أساسيين بحلول عام 1970 وهما:

أ- تحقيق معدل نمو سنوي يصل إلى 5% في الدول النامية.

ب- زيادة تدفق المعونة التنموية بصورة جوهرية إلى تلك الدول.

ولتحقيقهما نصت الأمم المتحدة على تخصيص 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي للدول، الفنية لمساعدة الدول النامية، وبهذا الصدد تم إنشاء مجموعة مساعدات التنمية في عام 1960 تقوم وظيفتها بدراسة أوضاع الدول النامية. وتقديم المساعدة الضرورية لها، بهدف القضاء على الفقر[1].

وفي سنة 1970 سطرت الأمم المتحدة رسم الإعانة العمومية لفائدة التنمية بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي، توجه إلى الدول المتضررة، والتي تعاني من تدهور كبير في مواردها، وتدني معدل النمو بشكل يستحيل معه عملية التنمية، مع ارتفاع عدد الفقراء في هذه البلدان.

وعرفت هذه المساعدات (المعونات) تناميا كبيرا أثناء فترة الحرب الباردة، توجهها في ذلك الإيديولوجيات المتبناة من قبل الدول المستفيدة.

لكن مع سقوط الهرم السوفيتي، بدأت هذه المساعدات تقل فيسجل انخفاض ملحوظ منذ سنة1993، وفي سنة 2000 وصل هذا الانخفاض إلى نسبة 24 %، وظل متوسط نسبة المعونة المقدمة للتنمية قياسا إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

(1) نايف المطيري ومحمد إبراهيم السقا، المعونات والتنمية الاقتصادية، حالة تطبيقية على الاقتصاد الأردني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق، ص121.

للبلدان الصناعية الاثنين والعشرين لأعضاء لجنة المساعدة المبذولة للتنمية مستقرا في حدود نسبة 0.22% وهذا بعدما يكون ممكن الهدف المعلن فيه سابقا 0.7% [1].

كما شهدت معظم البلدان الأقل نموا تراجعا في المساعدة الرسمية بأقل من 25% ، وانخفضت إلى أكثر من 50% في سبع بلدان كلها في إفريقيا.

ب- تحسين فعالية المعونة:

تطرح الدول النامية كثيرا من المشاكل التي تعرقل مسيرتها التنموية، وتحد من قدرتها في مسايرة تيار العولمة (الأمن الغذائي، البطالة، الفقر...)، وتلح بضرورة الاهتمام بهذه العراقيل من خلال تحسين صور المعونات والالتزام بالتعهدات من قبل الدول المانحة.

وقد جاء في إعلان باريس ما يؤكد هذه الرؤيا، ويضم مبادئ هامة وهي[2]:

- **الملكية:** أي على الدول المانحة تقديم المساعدات للدول المتلقية اعتمادا على تحديد السياسات والاستراتيجيات التنموية،وتنسيق جهود التنمية فيما بينها، مع احترام السياسات التنموية لهذه الدول.

- **المحاذاة أو التراصف:** أي تقديم المساعدات وفق لحاجيات الدول النامية المدروسة ضمن إستراتيجيتها التنموية.

- **التوافق:** تعزيز القدرات الإدارية والمؤسسية للدول النامية بوضع برامج وإجراءات متماثلة مع حالة الدول النامية.

---

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،مكافحة الفقر بواسطة التنمية المستدامة من أجل مقاربة عن طريق الشراكة، اللقاء الدولي الثامن المنعقد بمدينة الجزائر (24-25) جوان 2003، ص16.

(2) ليلى البرادعي، مرجع سابق، ص10.

- **الإدارة المبنية على النتائج:** بحيث تساعد الـدول المانحـة في تطبيـق أطـر تقيـيم الأداء، والتي تقيس مدى الانجاز المتحقق بشأن عناصر استراتيجيات التنمية الوطنية.

- **المساءلة المتبادلة:** أي مساءلة كلا الطـرفين (المـانح والمتلقـي)عـن نتـائج التنميـة التي تم تحقيقها، وأهم ما يظهر في هذه المبـادئ أوجـه الـنقص التـي تعـاني منهـا الـدول النامية في مجال توجيه المعونات لتحقيق أهداف التنمية، وإلزامية مساعدة الدول المانحة للدول المتلقية، لتهيئة وتوجيه هذه المعونات، ويرجع ذلك إلى انتقال مفهوم المعونات من مرحلة دعم المشروعات، حيث التركيز على مشروعات عاليـة العائـد، إلى المفهـوم الجديـد الذي تطرحه الأهداف الإنمائية في إطار التنمية المستدامة، والذي يركز على تمويل الإصلاح، هذا الأخير الذي ارتبط أيضا بفكرة المشروطية[1].

وفي نفس السياق تتحفظ الدول النامية جدا على ما يسمى بـ «المعونـة المقيـدة»، فبدلا من السـماح للبلـدان المتلقيـة باسـتخدام السـوق المفتوحـة يـتم ربـط المسـاعدات الإنمائية بتوفير الخدمات والإجراءات في البلد المانح، وهو ما يخفض (تقييد المعونة) قيمـة مردودها، وقد بلغت قيمة ضريبة المعونة المعتبرة التي تـدفعها إفريقيـا جنـوب الصـحراء إلى مليار و600 مليون دينار[2].

إذ تتحمل الدول الناجحة جزءا من فشل نجاح هذه المعونـات، وهـذا يعكـس بدوره خلل أولويات الإنفاق العام. إن الأجـر الجماعـي يعتمـد بصـورة متزايـدة عـلى معالجة المسببات الرئيسية للفقر واللامساواة، ومع ذلك فإن البلدان المانحـة تخصـص مقابل كل دولار تنفقه عـلى المعونـات عشرة دولارات أخـرى للميزانيـات العسـكرية،

---

(1) محمد علاء عبد المنعم، مستقبل التعاون الدولي في ضوء قمة الأرض، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد 15 أكتوبر 2002، ص257.

(2) ملخص تقرير التنمية البشرية لعام 2005، التعاون الدولي على مفـترق طـرق المعونـة والتجـارة والأمـن في عالم غير متساو www:// hdr. Undp. Org.

أي أن الزيادة وحدها في الإنفاق العسكري منذ2000 لو خصصت بدلا من ذلك للمعونة تكفي للوصول إلى هدف الأمم المتحدة، والإنفاق الحالي عمل على مكافحة مرض الإيدز الذي يقتل ثلاثة ملايين إنسان في العام، يوازي الإنفاق العسكري خلال ثلاثة أيام[1].

وعليه فعلى المساعدات أن تكون في إطار رؤيا بعيدة المدى، متماشية مع المشاكل المطروحة وبغياب هذه النظرة يمكن التشكيك في إمكانية تحقيق نتائج ملموسة، وهذا ما رأيناه وفق المحادثات التحضيرية لمؤتمر جوهانسبورغ حيث أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على رفض الالتزام بجداول زمنية وأهداف محددة، مفضلة المبادرات الطوعية والمشاريع القائمة على التعاقد بين المانحين والمتلقين في إطار محدد[2].

من جهة أخرى يرى البنك الدولي أن السياسات السيئة في بعض البلدان تقلل من فاعلية برامج التنمية، وبالتالي فاعلية المساعدات، وفي هذه الحالة يكون هناك تردد متزايد في تقديم المعونات، وقد ظهرت مؤخرا بوادر على احتمال حدوث تحسن في مستوى المساعدات الذي ظل يتراجع على مدى ثلاثين عاما مضت، فقد أعلنت المملكة المتحدة التزامها بزيادة مبلغ المساعدة من 0.26 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1997 إلى 0.33% سنة 2003-2004، وفي نوفمبر 2001 اتفق وزراء التنمية والتعاون والاتحاد الأوروبي على تحديد تاريخ يعين لتحقيق هذه المساعدة الرسمية المعلن من قبل الأمم المتحدة.

(1) ملخص تقرير التعاون، مرجع سابق.

(2) محمد علاء عبد المنعم، مرجع سابق، ص253.

كما طالبت لجنة، «زيديللو» التي تضم عددا من كبار الخبراء والتي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2001، بزيادة المساعدات بمقدار 50 مليار دولار لتحقيق أهداف التنمية التي وضعها مؤتمر الألفية الثالثة[1].

إن هذه المرحلة يتوجب فيها تقديم المساعدات بجميع صورها لدعم أولويتين هامتين:

أ) تشجيع النمو

ب) مساعدة الفقراء.

مع توافق تام مع الرؤى ونقل الكفاءة ينبغي أن تعزز هذه المعونات فرص الاستثمار المحلي والأجنبي، وإذا أريد لها (المعونات) أن تكون أكثر فعالية، فلا بد أن تخفض إلى حد بعيد أعبائها الإدارية على البلدان التي يفترض أن تكون عونا لها، ويجب أن تضطلع تلك البلدان بدور كامل في تصميمها. وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يمثل خطوة مفيدة وناجحة بكل المقاييس، كما هو الحال بالنسبة للتغيرات التي أدخلت مؤخرا من جانب وكالات أخرى من بينها البنك الدولي، لكن البرامج الثنائية ما زالت في حاجة إلى تنسيق أفضل بكثير.

وحسب الهيئات الدولية لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية إلا إذا أخذت البلدان النامية بنفسها زمام الأمور، وإن كان ذلك بمشاركة الفاعلين الآخرين، ويبدو دعم المساعدة التي يقدمها الفاعلون المختلفون في مجال التعاون من أجل التنمية، أكثر إسهاما من ذي قبل، أكان ذلك الدعم نوعيا أو كميا، وأخيرا يبدو إلغاء الديون الخارجية للبلدان النامية شرطا أوليا لتحقيق التنمية المستدامة[2].

---

(1) محمد باتر وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة.

(2) إيزابيل جيابوتي، وآخرون، الرهان المالي شمال جنوب، التعاون من أجل التنمية المستدامة، مرجع سابق، بطاقة 6 أ، ص1.

المطلب الثاني

تقويم مسار العولمة

أولاً: عدالة التجارة

ضايقت العولمة كثيرا من آليات التنمية المستدامة، أو التنمية عموما، لـذلك كانـت موجات الانتقاد حولها كثيرة ومؤثرة، ركـزت عـلى آثـار العولمـة وتمحـيص سـلبياتها اتجـاه الدول النامية والأقل نموا.

أصبح معروفا أن التجارة الدولية تقوم على عـدم التكـافؤ، إذ أن أغلـب منتوجـات الدول النامية هي مواد أولية أو زراعية أو معدنية، أمـا الـدول الصـناعية فهـي لا تعتمـد على منتوج واحد بل على عدة منتوجات، وهو ما يعني حـدوث تفاوتـات تزيـد في توسـع الفجوة التجارية بينهما، ذلك أن هذه الصناعات تستجلب كثيرا من الأموال مقارنة بالدول النامية التي تخضع منتوجاتها إلى تقلبات أسعار الصرف في العالم.

وفي إطار قواعد التجارة العالمية والتحرير التجـاري، لا يـزال مشـكل الحمايـة يمثـل ضغوطا على صادرات الدول النامية، فبالرغم من أولوية هذه المسألة في أجندة المـؤتمرات الوزارية التي تعقدها المنظمة.

ويشير عدة باحثين إلى أن هناك عـدة عوامـل هيكليـة تـدفع إلى تـدهور معـدلات التبادل في الدول النامية المنتجة للمواد الأولية[1]:

- احتفاظ الدول المتقدمة بكل مزايا التقدم الفني، وهو من أهم الأسباب في تنوع صادراتها.
- إصرار الدول المتقدمة على بقاء أسعار منتجاتها الصناعية مرتفعة رغم ارتفاع إنتاجيتها.

---

(1) عبد الحسين وداي العطية، مرجع سابق، ص128.

- انخفاض مرونة الطلب على المنتجات الأولية مقارنة بمرونة الطلب الكلي على المنتجات الصناعية لعوامل عديدة.
- عدم استطاعة الدول النامية مواجهة التقلبات في أسعار صادراتها لأنها تقوم بتصدير سلعة واحدة أو عدد قليل فقط.
- اختلاف القدرة الشرائية للنقود وسياسة سعر الصرف مما يؤثر على معدلات التبادل في المجموعتين من الدول.

إن هذه العوامل في مجموعها تفسر أن العولمة التجارية لم تستطع أن توفق بين السياسات التجارية نظرا للفروق الشاسعة بين المجموعتين، وحتى الدول النامية لم تستطع إلى حد الآن إنشاء قدرة تفاوضية تواجه بها قرارات المنظمة (العولمة)، وكل الذي يجب أن تفعله هذه الدول مبدأ لا تجادل ولا تناقش، فالإصلاحات الهيكلية أولا ثم نرى ما سيكون؟.

إن فشل القمم التجارية العالمية حتى الآن يعزى إلى تنافر المصالح بين المجموعتين، وحتى بين الدول المتقدمة ذاتها مما يثبت فشل نظرية التجارة الحرة في تسيير مجريات التجارة الدولية.

لقد جادل مناصرو التجارة الحرة وإلى الآن أن التجارة العادلة لا تستطيع أن تخرج على قواعد التجارة الحرة، وأهم هذه القواعد ما يسمى بالميزة التفاضلية، واقترنت هذه القاعدة في التاريخ الرأسمالي بالحماية دائما، حيث يرى (فريديريك ليست) أن حماية القطاع الصناعي ركيزة أساسية حتى تكون قوى الإنتاج المحلية في مستوى معايير المنافسة الدولية، ولكن يطلب من الدول النامية عكسه تماما، وهو ما يعني حتما تهديد الصناعات الناشئة التي توفر وحدها تنوع القاعدة الإنتاجية ثم التصديرية.

على جانب أكثر أهمية تسعى الشركات المتعددة الجنسية إلى فرض هذه القواعد التجارية، فنظرا لضخامتها وامتداداتها الجغرافية إضافة إلى تنوع أنشطتها

القائمة على التطور التكنولوجي الهائل والإدارة جد الرشيدة فهي تزيد من حجـم التبـادل التجاري العالمي، غير أن أسعار السلع التي يتم تبادلها بين الشركة الأم وفروعهـا لا يتحـدد وفقا للظروف الطبيعية للعرض والطلب، لكن وفقا

للاستراتيجيات الشـاملة التـي تتبناهـا هـذه الشركـات، والتـي يـدخل في تحديـدها مستوى الرسوم الجمركية والضرائب مـن الناحيـة المطلقـة والنسـبية ومسـتوى الاخـتلاف والتقلبات في أسعار الصرف، وسياسات الحكومة اتجاه تحويـل أرباحهـا إلى الخـارج، وكـل ذلك يحدث تغييرات هامة في أسس التخصص الـدولي وفي هيكـل التجـارة الدوليـة، الأمـر الذي يتطلب دراسة العلاقة بين حركة التجارة وحركة الاستثمار[1].

إن هذه الشركات هي إحدى الأدوات التي تأخذ بيد الدول الناميـة إلى مـا يسـمى بالانـدماج الاقتصـادي العـالمي مـن خـلال الاسـتثمار الأجنبـي، غـير أن مـؤشرات تـدفق الاستثمارات يبقى ضئيلا مقارنة بالدول المتقدمة الأخـرى، يـفسر الـبعض ذلـك في ضـعف الحوافز المحلية التي ضـاعف مـن تأثيرهـا مجموعـة مـن المعوقـات تنطـوي عليهـا هـذه البلـدان، عامـل آخـر لـه أهميتـه يـنصرف إلى عـدم الـتحكم في إدارة بعـض المـؤشرات الاقتصـادية حيـث أن أسـعار الصرف الفعليـة لهـذه البلـدان ظلـت منحرفـة عـن قيمتهـا الاقتصادية بنسبة 22% خلال الفترة 1985-2000، مع العلم أن الدول النامية ليست كلهـا على هذا المنوال وإنما تتفـاوت في درجـة انـدماجها، فبلـدان الشرق الأوسـط ودول شـمال إفريقيا بلغ صافي التدفق للاستثمار الخاص المباشر لها 2.2 مليار دولار أي ما يعـادل نسـبة 1% من مبلغ 185 مليار دولار شكل إجمالي رأس المال الذي تدفق على الـدول السـائرة في طريق النمو في شتى أنحاء الأرض[2].

(1) حشماوي محمد، مرجع سابق، ص219.

(2) بوكابوس سعدون، العولمة تهديدات وفرص للبلدان السائرة في طريـق النمـو، مجلـة دراسـات اقتصـادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد الخامس مارس 2005، ص52.

يضاف هنا أن الدول النامية تسعى عبر سلسلة من الإصلاحات (الذاتية أو الهيكلية) إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لاكتساب ميزات تفاضلية تستند إليها للدخول في عالم الأسواق الدولية، فهي ليس لها خيار أمام ما تحويه من مشاكل اقتصادية واجتماعية (نمو ديمغرافي متزايد، ارتفاع نسب البطالة،...إلخ) سوى هذا المسار، لكن الشركات المتعددة الجنسيات أهم ما يميزها أنها شديدة الحذر والانتقائية في توظيف استثماراتها لضمان أرباحها من هذه العمليات، لذلك نجد أن توزيع الاستثمارات العالمية يدور فقط حول المناطق التي توفر أكبر قدر ممكن من شروطه (الأمن السياسي، المنظومة القانونية،..) وهو ما يؤدي في الأخير إلى تهميش الدول النامية وعدم استفادتها من نظام العولمة[1]، وقوة هذه الشركات على النطاق العالمي أصبحت اليوم مجهولة الهوية بشكل متزايد إلى حد أن أشخاصا لم يجر انتخابهم أصبحوا يقررون قيمة النقد في بلد ما، وأسعار المواد الأولية، كلفة الإقراض، أسعار الطاقة والطعام، والمواطنون لا يملكون أية وسيلة للتأثير في توجهات اقتصاد بلدهم، فهذه الحكومات تفتقر إلى القوة الكافية لإحداث التغيير المطلوب، وتتصرف حتى كبدائل للمصالح العالمية[2].

إن التنمية المستدامة تؤكد على المزايا التي سوف تتمتع بها الدول النامية جراء التحرير التجاري أو منافع جذب الاستثمارات، ولكنها تعتبر في أولوية الأولويات مصالح الدول النامية في هذه العلاقات، لأنها المتضرر الأول، ذلك أن نسب الفقر فيها أكثر من غيرها، وعلى اعتماد البيئة لأن النظم الحالية وأنماط الإنتاج بهذه الوتيرة سوف يقضي عليها، والسعي وراء الربح سوف يستنفذ عناصر البقاء، وحتى بالنسبة للدول النامية فإن خبراء التنمية يؤكدون على أن النموذج الحالي للعلاقات التجارية لن يفيد كثيرا الدول النامية، بل إن احتمال الانتفاع بما تقدمه العولمة رهين

(1) أوزوالدو دي ريفيرو، مرجع سابق، ص62.

(2) أوزوالدو دي ريفيرو، مرجع سابق، ص67.

فقط بالإصلاحات التي تقدمها هذه الدول بناء على إستراتيجيتها الخاصة لا على رؤية المنظمات العالمية.

إن معالجة أزمة التنمية عموما وتحقيق مطالب التنمية المستدامة تحت مظلة التجارة الحرة يستدعي توفير نظام تجاري أكثر عدالة ويعمل على اتجاهين[1]:

- العمل الجاد لخلق آليات وسبل تحسن من إمكانية وصول صادرات هذه الدول إلى الأسواق العالمية، مما يمهد لها سرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي النظام التجاري العالمي الذي يجب أن يكون من مواصفاته الأساسية أنه آمن ومنصف وغير تمييزي وقابل للتنبؤ به، فبهذه المواصفات فقط يسمح للدول النامية بتحسين هياكلها وتحسين مستويات المعيشة لسكانها.
- استغلالية القوانين والتنظيمات وتطبيقاتها وعدم مسايرتها للدول المتقدمة وإشراك الدول النامية في المفاوضات العالمية كطرف فاعل ومؤثر، وليس مجرد ملئ المقاعد.

كذلك يؤخذ بعين الاعتبار إحداث التوافق من أجل سياسات بيئية وتجارية على المستويين المحلي والدولي، وينبغي على الدول النامية مباشرة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، فليس من المعقول تعليق جميع أوضاعنا على مشجب العولمة أو الدول المتقدمة.

ثانياً: المديونية

ونتناول فيها انفجار أزمة المديونية في دول العالم الثالث، وآثارها عليها فيما يتعلق بمسيرة التنمية.

---

(1) جدول أعمال القرن الواحد والعشرون، الباب الأول: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، الفصل السابع: التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها www.un.org.

1- بداية الأزمة

تشكل أزمة الديون عتبة شائكة في مسار التنمية حيث أوصت الكثير مـن المحافـل الدولية بمعالجة هذه الأزمة، لأنها تمتص حصصاً معتبرة من موارد الدول المدينة، بحيـث لا تستطيع تهيئة مناخ التنمية فضلا عن أن توفر احتياجاتها الضرورية، وهذا الوضـع يـؤدي حتما إلى توسيع دائرة الفقر وانخفاض النفقات الوجهة للحماية الاجتماعية، فالفقراء هـم الأشد تضررا في مثل هذه الحالة.

انفجرت هذه الأزمة مع بداية الثمانينات مـع إعـلان المكسـيك عجزهـا التـام عـن الوفاء بالتزاماتها، ويرجع تفاقمها إلى عاملين رئيسيين[1]:

- حلول آجال تسديد جزء كبير من خدمات الدين وخاصة منها قصيرة الأجل.
- الانخفاض الحاد في أسعار المواد الأولية للدول النامية خاصة النفط، وذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي عليها نتيجة الكساد الذي أصاب الاقتصاد العالمي في الثمانينات.

في الحقيقة تطرح أزمة الديون عدة اعتبارات تعبر في جوهرها عن مدى إعاقـة مجهودات التنمية في هذه الدول، فمن جهة تتحمل الدول المدينة مسؤولية تفاقمهـا، من خلال ممارستها سياسات غير رشيدة في اسـتخدام هـذه الـديون وتوزيعهـا بشـكل يخدم التنمية، فكثير منها اعتمدت سياسات على المدى القصير ولم تأخذ بشـكل كـاف الشروط على المدى الطويل، وعليه فقد انساقت في مسار تميز بسهولة الحصـول عـلى المـوارد الماليـة، وبتكـاليف منخفضـة، ودون البحـث عـن تحديـد المسـتوى الأمثـل للمديونية الذي يتوافق مع إمكانية هذه الـدول، وبالمقابـل لم تقـم بـإجراءات لازمـة

(1) مكيد علي، مكانة الدول النامية في الاقتصاد العالمي -نظرة تحليلية مقارنة -حوليات جامعة الجزائر، العدد 16، الجزء الأول 2006، ص17.

لتعديل موازين مدفوعاتها الخارجية لوضعيتها الجديدة، مفضلة تمويل عجزها الكبير باقتراضات جديدة[1].

ونشير أيضا إلى أن بعض المشاريع التي تباشرها الدولة لا تخضع للرقابة المالية، مما يكلف الدولة فوق طاقتها، وهو بعدئذ عنصر من عناصر الفساد الذي يعمل على تفاقم حجم المديونية والتوجه نحو العجز الكامل عن تسديدها.

من الاعتبارات الخارجية التي تزيد من حدة هذه الأزمة ارتباط كثير من هذه الدول بمادة أو مادتين أوليتين في التصدير، مما يعني أن أي انهيار تتعرض له في السوق الدولية يؤدي إلى تدهور المداخيل وبالتالي عدم القدرة على التسديد، والتوهان في اقتراض موارد مالية أخرى.

كل هذه الاعتبارات وما يتعلق بها كانت لها آثار وخيمة على الدول النامية، بحيث أصبحت إستراتيجية التنمية ضربا من الخيال، وأهم هذه الآثار:

أ- التبعية الاقتصادية: وتتمظهر في ارتفاع نسبة الديون الخارجية وتدهور التجارة الخارجية بسبب شروط الدول الدائنة التي تقضي على البلدان المدينة بضرورة التعامل التجاري معها، وهي بذلك تؤثر على التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لهذه الدول.

ب- فقدان الاستقلال الاقتصادي: حيث تتيح أزمة الديون فرصة تدخل الدول الدائنة في شؤون الدول المدينة الداخلية، عن طريق ما يسمى ببرامج الإصلاح سواء من قبل المنظمات الدولية أو تدخلها مباشرة في قرارات الدولة واستراتيجيتها الوطنية في جميع المجالات، وتكون الحجة الأساسية هنا تحقيق استقرار اقتصادي داخلي للاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من فرص

(1) نشيدة العكروت، أثر إعادة جدولة الديون على التنمية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر 2003/2002، ص11.

العولمة، وبهذا فهي تلغي شخصية الدولة الفاعلة في التمتع بسيادتها، مما يخلق نوعا من الاضطراب والرفض من قبل تلك الدولة أو منظماتها الفاعلة، نظرا لأن هذه البرامج تؤكد في سياستها على التطور الاقتصادي فقط، دون الاهتمام بأوضاع الفقر والأمية والبطالة، فنظرية التنمية عند هؤلاء تبدأ من معدل النمو وتنتهي إليه.

كذلك تؤثر هذه الأزمة في عدة جوانب اقتصادية أخرى فاستخدام الديون وتسديد أعبائها يولد ضغطا خاصا على الأسعار الداخلية في الدول المدينة ويتولد عن ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع السلع الموجهة إلى الأسواق العالمية للمنافسة، وهو ما يؤدي إلى انكماش الطلب العالمي من هذه المنتجات ويؤدي إلى تخفيض قيمة النقود، وتوجيه رؤوس إلى خروج النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية، بحيث تهتم بإنتاج السلع الترفيهية مما يزيد في الطلب على السلع المستوردة[1].

كذلك يترتب عن التباين في نمو عبء الديون والنمو في حجم الصادرات أزمة الاحتياطات النقدية الأجنبية للبلاد مع تدهور سريع لأسعار صرف العملة الوطنية فيها، وأدى هذا الوضع إلى التوقف عن تسديد مستحقاتها، وهو ما أفقدها الائتمانية لدى الأسواق المالية الدولية، مما صعب الحصول على قروض تخفف عنها مشاكل التموين الضروري[2].

1- معالجة الديون

جاءت كثير من الاقتراحات في هذا الإطار من وجهة نظر الدول المتقدمة (الدائنة)وأهم المحادثات التي جرت في هذا الشأن محادثات مونتيري التي أكدت على اتخاذ إجراءات وتدابير تؤدي إلى تنشيط معدلات النمو خاصة في الدول الأقل

(1) انظر بالتفصيل نشيدة العكروت، مرجع سابق، ص28 وما بعدها.

(2) حشماوي محمد، مرجع سابق، ص67 .

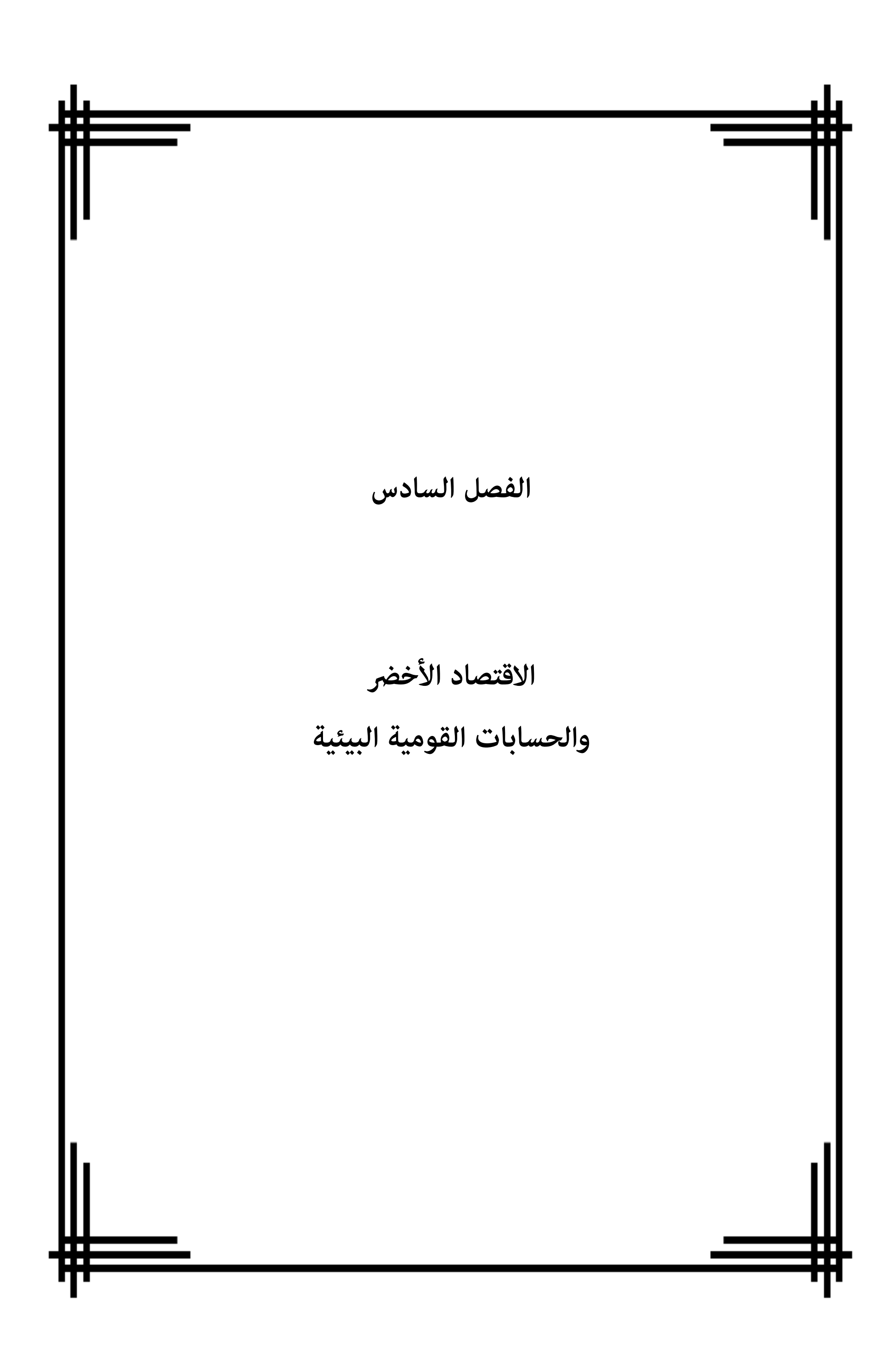
فقرا، واعتبرت أنه في حالات الدين غير المستدام يجب أن يشارك المساهمون مناصفة سواء كانو من القطاع العام أو الخاص في تكاليف تعديلات الأزمة، وتجاوز الرؤية الإقصائية التي تعني بأنه على الدول المدينة فقط تحمل مسؤولية

الديون. وكذلك، يجب إلغاء مشروطية الدين كان ذلك من جهة المنظمات العالمية أو من الدول الدائنة، وتقديم تسهيلات من مثل استبدال هذه الديون باستثمارات داخل البلد المعني، أو آلية تحويلها وبيعها في سوق ثانوية تخص الديون المشكوك فيها.

وترمي الدول الدائنة جل التهم في قضية الديون على عاتق الدول المدينة، لذلك فهي تشترط الحصول على موارد مالية مقابل الالتزام بتطبيق برامج الإصلاح، وهو ما يدفع الطرف الآخر إلى الدخول في حلقة مديونية إضافية ومكلفة باعتبار آثارها، فالمديونية ليست إلا استراتيجية محكمة للضغط على قرارات الدول النامية، وهو ما يعني في النهاية عدم جدوى الحلول المقترحة للأزمة منذ المخططين الأوليين برادي وبيكر إزاء الوضع العام لاقتصاديات الدول النامية[1].

---

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مواجهة العولمة، مرجع سابق، ص22 .



الفصل السادس

الاقتصاد الأخضر
والحسابات القومية البيئية

المبحث الأول

الاقتصاد الأخضر أداة هامة للتنمية المستدامة

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة

التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة لما ينجم عنها من كوارث طبيعية مختلفة، والسعي للحد من آثار الفقر الآخذة بالزيادة في الكثير من البلدان، وذلك من خلال توفير فرص العمل اللائق وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يحفظ كرامة الإنسان وحقه في العيش الكريم بأمن وسلام بعيدا عن ويلات المجاعة والأمراض والأوبئة الفتاكة، واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي لا تلحق أضراراً بالبيئة وصحة الإنسان.

المطلب الأول

مفهوم الاقتصاد الأخضر

مازال مفهوم الاقتصاد الأخضر مثار جدل بين الدول، إلاّ إننا سنكتفي هنا بمفهومه كما عرفته منظمة الأمم المتحدة بأنه: «الاقتصاد الذي يهدف إلى تحسين حياة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من المخاطر البيئية، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية لضمان حقوق الأجيال القادمة.

أن الاقتصاد الأخضر هو: «مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسّن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل دون أن تتعرّض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة إيكولوجية خطيرة»[1].

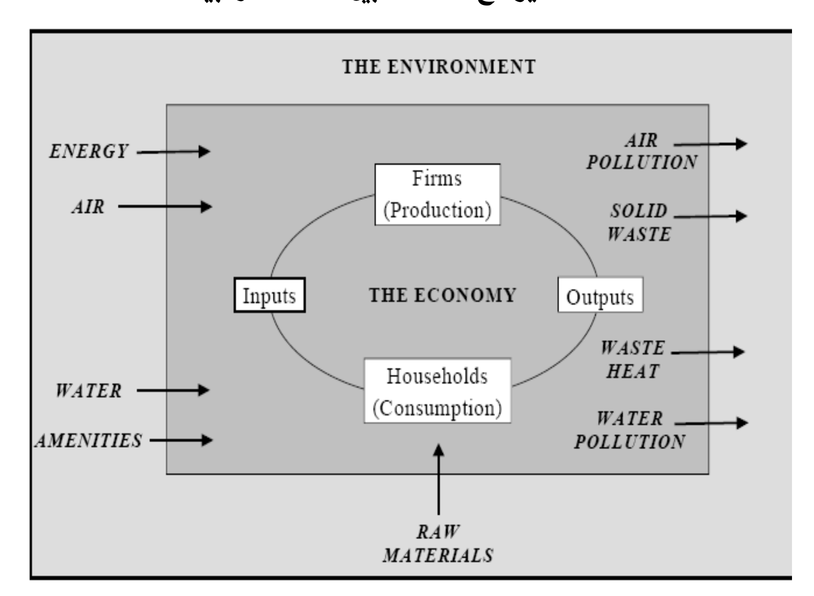
(1) د. مصطفى يوسف كافي، «الاقتصاد الأخضر»، دار وائل، عمان، الأردن، 2016.

وتتعدّد المقاربات والأدوات التحليلية وكيفية ترجمة هذه التعريفات إلى سياسات وبرامج عمل لدى المنظمات الدولية (وظائف خضراء، سياسات تجارية خضراء، الصناديق الخضراء...)[1].

وعلى الرغم من وجود فهم عام لخصائص الاقتصاد الأخضر، إلا أن ليس هناك توافق في الآراء حول مكوّناته الرئيسية، ولكن هناك توافق حول ضرورة فهم الاقتصاد الأخضر من ناحية منظور التنمية وكون الاقتصاد الأخضر طريقاً للتنمية المستدامة وليس بديلاً عنها.

وجاء مفهوم الاقتصاد البيئي (الأخضر) أساساً للربط بين الاقتصاد والبيئة بما فيها من موارد مثل المياه والغابات والنفط والهواء وغيرها كما يتضح من الشكل التالي:

شكل (9) يوضح التداخل بين الاقتصاد والبيئة



---

(1) رنى مجدلاني، مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر- الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح- منظمة الإسكوا، برنامج الأمم المتحدة، www.css.escwa.org

فقد أدى إدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد إلى تغير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم «التنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة» التي تعرف بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة. وهى لا تمنع استغلال الموارد الاقتصادية مثل المياه والنفط والغابات، ولكنها تمنع الاستغلال الجائر لهذه الموارد بالدرجة التي تؤثر على نصيب الأجيال القادمة، وخاصة إذا كانت موارد قابلة للنضوب أو غير متجددة كالنفط مثلا. وأصبح هناك تفرقة في نظريات التنمية الاقتصادية بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئية وتعرف بالتنمية الخضراء أو المتواصلة أو المستدامة وبين التنمية الاقتصادية البحتة التي لا تراعي البعد البيئي[1].

المطلب الثاني

نشأة الاقتصاد الأخضر

أطلق منظومة الأمم المتحدة في العام 2008 مبادرة الاقتصاد الأخضر ضمن مجموعة المبادرات التي تسعى لمواجهة الأزمات العالمية المتعدّدة والمترابطة التي أثّرت على المجتمع الدولي، وأهمها[2]:

الأزمة المالية:

تعتبر الأزمة المالية التي اجتاحت العام عام 2007 أسوء أزمة مالية منذ «الكساد الكبير»، حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد انعكست الآثار المترتبة عن الأزمة المالية على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في مختلف أنحاء العالم، إذ نتج عنها ديون متزايدة

(1) د. مصطفى يوسف كافي ، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار رسلان ، دمشق، سورية، 2014.

(2) هشام بشير، مفهوم الاقتصاد الأخضر في ضوء التغيرات المناخية، شبكة البيئة الإلكترونية المصرية www.ennow.net

على الحكومات، وضغوط على الصناديق السيادية، وانخفاض السيولة المتاحة للاستثمار.

الأزمة الغذائية:

ازدادت حدّة الأزمة الغذائية خلال العامين 2008 و2009 بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية التي يعزى سببها جزئياً إلى زيادة تكاليف الإنتاج، والتوسّع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلاً عن الارتفاع في معدّلات البطالة، ونتيجة لذلك ارتفع عدد الأشخاص المعرّضين لخطر الجوع وسوء التغذية في العالم إلى مليار شخص.

أزمة المناخ:

برزت أزمة تغيّر المناخ كأولوية عالمية تتطلّب تضافر الجهود اللاّزمة لمواجهة التغيّرات الحادّة في المناخ، والتي ازدادت معدّلات حدوثها خلال الأعوام القليلة السابقة، والتكيّف معها والتخفيف من آثارها.

وفي الفترة من عام 1982 وحتى عام 1992 صدر منشوران من البحوث الجامعية، قدّما لأول مرّة عرضاً لمفهوم الاقتصاد الأخضر، الأوّل هو مخطّط تفصيلي للاقتصاد الأخضر، الذي سلّط الضوء على الترابط بين الاقتصاد والبيئة باعتباره وسيلة للمضيّ قدما في فهم التنمية المستدامة وتحقيقها، والثاني هو الاقتصاد الأخضر، والذي نظر في العلاقة بين البيئة والاقتصاد في إطار أوسع نطاقاً، وأكدّ أهمية العلاقة بين البشر والعالم الطبيعي، ومع هذين المنشورين طرحا لأول مرّة هذا المفهوم، فالاقتصاد الأخضر لم يجذب الاهتمام الدولي إلا بعد قرابة 20 عاماً[1].

---

(1) هشام بشير، مفهوم الاقتصاد الأخضر في ضوء التغيرات المناخية، شبكة البيئة الإلكترونية المصرية www.ennow.net

المطلب الثالث

أهمية الاقتصاد الأخضر

أصبح الاقتصاد الأخضر مطلباً أساساً وحتمياً لمعظم دول العالم، وذلك لإيقاف التدهور البيئي المتمثل في تفاقم ظاهرة تغير المناخ، ويعدّ هذا النوع من الاقتصاد نموذجاً من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، إذ أنه يقوم أساساً على معرفة الاقتصاديات التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي[1].

وقد أكدّ تقرير للأمم المتحدة أن هناك توجّهاً متزايداً لدى حكومات العالم وشركاته الاقتصادية لتبني ما يعرف بالاقتصاد الأخضر، ما من شأنه زيادة النمو الاقتصادي وخفض آثار الاقتصادية على البيئة، وأشار التقرير الذي أعلن عنه في العاصمة الإثيوبية «أديس أبابا» إلى تزايد الخطوات التي تتخذها حكومات العالم وشركاته نحو مستقبل تقلّ فيه انبعاث الغازات الضارة، ويزداد فيه العدل الاجتماعي وترشيد استهلاك الطاقة الكربونية، وحمل التقرير الذي أعدّه خبراء في برنامج الأمم المتحدة للبيئة «يونيب» عنوان: «نحو اقتصاد أخضر»، تطرق إلى تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر[2].

ويشير التقرير إلى الفوائد الرئيسية من التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، تتمثل في خلق الثروات وفرص العمل المتنوعة، والقضاء على الفقر وتحقيق الرخاء الاقتصادي على المدى الطويل، من دون استنفاذ للأصول الطبيعية للدولة وبخاصة في الدول منخفضة الدّخل، كما أن تخضير معظم القطاعات الاقتصادية سيؤدي إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إلى حد كبير، ففي عدد من القطاعات المهمّة كالزراعة والمباني والطاقة، يوفر الاقتصاد الأخضر المزيد من فرص العمل

(1) كمال عبيد ، الاقتصاد الأخضر، خيار لا مفر منه ، الشبكة المعرفية www.veecos.com

(2) المرجع نفسه.

على المدى القصير والمتوسط والطويل، فالزراعة الـخضراء تتميـز بالتوجّـه نحـو ممارسـات زراعية صحيحة بيئياً، مثل استخدام المياه بكثافة والتوسّع في استخدام الأسـمدة العضـوية والطبيعية والحرث الأمثل، ويؤدي الاستثمار في الزراعة الخضراء على مـدار مـن الـزمن إلى زيادة جودة التربة وزيادة الإنتاج العالمي من المحاصيل الرئيسـية. في قطـاع الطاقـة الـذي يعدّ مسؤولاً عن ثلثي انبعاثات غازات الاحتبـاس الحـراري يعمـل التحـوّل نحـو الاقتصـاد الأخضر على تحسين كفاءة الموارد الطبيعية والطاقة، تمثل الطاقة المتجدّدة فرصاً اقتصادية رئيسية في الاستثمارات في الطاقـة النظيفـة وفي تحسـين الكفـاءة، حيـث يسـتبدل الوقـود الأحفوري (كالفحم والبترول) بالطاقة النظيفـة المسـتدامة والتقنيـات منخفضـة الكربـون، وتزداد قدرة الطاقة المتجدّدة على التنافس حين يؤخذ التكلفـة الاجتماعيـة لتكنولوجيـات الوقود الأحفوري في الاعتبار، وتتضـمّن الحلـول فعّالـة التكلفـة، الكتلـة الحيويـة النظيفـة والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وفي الاقتصاد الأخضر يمكن بنـاء مسـاكن خضراء جديـدة وتطـوير المبـاني الحاليـة عاليـة الاسـتهلاك للطاقـة والمـوارد، وبالتـالي المسـاهمة في زيـادة الكفاءة في استخدام المـواد والأراضي والميـاه وتقليـل النفايـات والمخـاطر المتعلّقـة بـالمواد الخطيرة، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بطرق منخفضة التكلفـة، وتقليـل تلـوّث الهـواء داخـل المبـاني، وفي قطـاع النقـل تعـدّ الأشـكال الحاليـة مـن السـيارات الخاصـة ذات المحرّكات مسؤولة أيضاً عن التغيّر المناخي والتلوث والمخاطر الصـحيّة، بيـنما في سياسـات تخضير النقل، سيتم الانتقـال إلى أوضـاع أكـثر كفـاءة في أنظمـة النقـل العـام والسـيارات منخفضة الكربون الأقل اسـتهلاكاً للوقـود والطاقـة غـير المعتمـدة عـلى المحركـات والتـي تستخدم الوقود النظيف، لتقليل التأثيرات الاجتماعية والبيئية السلبية الحاليـة، واسـتبدال مكاسب صحية واقتصادية بها[1].

(1) صفات سـلامة، توجهـات عالميـة نحـو الاقتصـاد الأخضر لمواجهـة ظـاهرة التغـير المنـاخي، جريـدة الشرق الأوسط23 ماي 2011، العدد 11864 www.aawsat.com

المطلب الرابع

مكونات الاقتصاد الأخضر

يتكوّن الاقتصاد الأخضر من العناصر التالية:

- فرص خضراء جديدة: تتمثل في خلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة، عن طريق:
- تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية.
- إنتاج وتوزيع الطاقة المتجدّدة.
- دعم الإبداع، والبحث والتطوير نقل التكنولوجيا.
- تشجيع زيادة الأعمال، التعليم وإعادة التدريب.

أمّا عن الفوائد المتوقّعة ما تمّ ذكره فتتمثل في:

- تعزيز الأنشطة منخفضة الكربون.
- مجالات جديدة للنمو الاقتصادي.
- فرص عمل جديدة.
- مصادر جديدة للدخل.
- وظائف للشباب في قطاعات جديدة.

جعل الأنشطة الاقتصادية القائمة أكثر ملائمة للبيئة: وتتمثّل في خلق فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال تخضير الأنشطة الاقتصادية القائمة، وذلك من خلال:

- تعزيز النقل المستدام.
- تخضير البناء والتصميم.
- تخضير إنتاج الكهرباء.

- تحسين إدارة المياه وعمليات التحلية.
- تعزيز الزراعة العضوية.
- أمّا الفوائد المتوقعة من هذه العمليات فهي:
- خفض انبعاثات الكربون.
- تحسين النقل العام.
- تقليص الإجهاد المائي.
- تحسين الأمن الغذائي.
- تخفيف تدهور الأراضي والتصحر.

المطلب الخامس

المنتجات الخضراء

المنتج (Product) المنتج هو أي شيء مادي أو غير مادي يتم الحصول عليه عبر عملية التبادل ويخلق الإشباع والرضا لدى المشتري، والمنتج سواء كان سلعة أو خدمة، أما المنتج الأخضر فهو أي منتج مصمم ومصنع وفقا لمجموعة من المعايير التي تهدف إلى حماية البيئة وتقلل استنزاف المواد الطبيعية مع المحافظة على خصائص الأداء الأصلية. والمنتج الأخضر ليس بالضرورة أن يكون جديداً كليان وأنه يمكن أن يتم إجراء مجموعة من التعديلات على المنتج الاعتيادي بحيث يقترب من تحقيق الهدف المنشود، من تقليل للمواد المستخدمة وتخفيض مستوى الآثار السلبية للمنتج على البيئة. وإن التعديل على المنتج من الممكن أن يكون بأكثر من طريقة، مثل التعديل في أسلوب التعبئة والتغليف أو تغيير نسبة بعض المكونات، وإعادة استعمال بعض المواد عبر إعادة التدوير، أو استبدال بعض المكونات الأصلية بمكوّنات أخرى أقلّ تأثيراً من الناحية البيئية[1].

(1) ثامر بكري وأحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2009، ص175.

وعلى قسم الإنتاج أن يوفق بين المعايير البيئية المطلوبة مع المعايير التقنية المتوفرة بحيث يمكن التوصل إلى أفضل صيغة لإنتاج وتقديم هذه المنتجات وهذا ما يعرف بالتصميم الصديق للبيئة، وعملية التصنيع الأخضر هي التحسس لمختلف القضايا البيئية وأخذها بعين الاعتبار عند القيام بالعمليات الإنتاجية، ويمكن القيام بذلك بالاعتماد على الأسس التالية[1]:

- جعل المنتجات قابلة للتدوير: وذلك عبر تصميم المنتجات بشكل يجعل من الممكن إعادة استخدام مكوناتها مرة أخرى؛
- استعمال مواد معادة: وذلك بإعادة جمع ما يتبقى من المنتجات بعد استعمالها ومعالجتها ومن ثم إعادة استعمالها في العملية التصنيعية؛
- استعمال مواد أولية سليمة من الناحية البيئية: وذلك عبر دراسة خصائص مكونات المواد الأولية، أو استبدال المواد المضرة بالبيئة؛
- استعمال مواد ومكونات أخف وزنا: أي تقليل كمية المواد المستخدمة وهذا ما يكون عادة في صناعة السيارات؛
- بالإضافة إلى ضرورة متابعة المنتجات خلال دورة حياتها لضمان استخدامها ضمن التوجه البيئي من خلال:
- إطالة دورة حياة المنتج قدر الإمكان عبر السعي دائماً لتمييز المنتج من الناحية البيئية بشكل يعطيه الأسبقية عن المنتجات الأخرى،
- متابعة جميع مراحل حياة المنتج بشكل دقيق للتعرف على الآثار البيئية الجانبية التي قد تظهر في أحد المراحل.

(1) د. مصطفى يوسف كافي، فلسفة التسويق الأخضر، دار مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2014

كما يمكن تعديل المنتج بأكثر من طريقة كالتعديل في أسـلوب التغليـف والتعبئـة، وزيادة تركيز بعض المكونات، وإعادة استعمال بعض المواد عبر إعادة التـدوير، واسـتعمال مواد أولية أو مكونات غير ضارة بيئيا من خلال التركيز على عملية البحث والتطوير.

عند تقديم المنتجات الخضراء يجب الحفاظ على خصائص المنتج الأصلية مع تمييزه بالمتطلبات والصفات البيئية المطلوبة.

وعند حديثنا عن المنتجات الخضراء لا بدّ من الإشارة إلى مفهوم مهمّ جـداً في هـذا المجـال وهـو مـا يعـرف بالإنتـاج الأنظـف (Clean est Product) والـذي طرحـه وتبنـاه برنامج الأمم المتحدة كأحد الوسائل الفاعلة للاستجابة للاتجاهات المطالبة بخفض مستوى التلوث البيئي والنفايات الصناعية اللذين أصبحا من المشاكل والتهديـدات التـي يواجهها كوكب الأرض لما له من آثار سلبية عـلى الحيـاة.حيـث يعتـبر الهـدف الحقيقـي منـه هـو تحقيق الربحية الاقتصـادية والتحسـن البيئـي أو الحمايـة البيئيـة معـاً، ويشـتمل الإنتـاج الأنظف على إجراءات عديدة مثل:

- الإدارة الجيدة داخل المنشأة،
- والتعديلات في العمليات الصناعية،
- والتصميم البيئي للمنتجات،
- والتقنيات صديقة البيئة...الخ[1].

فالإنتاج الأخضر يعني الاستجابة وبالوسائل المختلفة لمتطلبات البيئة النظيفـة عنـد القيام بإنتاج المنتجات المختلفة. في هذا الصدد يعرف (نجم، 2008، 182-183).

---

(1) صلاح الحجار، الإصلاح البيئي في الوطن العربي، ط1، دار الفكر العربي، مصر 2007، ص157.

الإنتاج الأخضر على أنه: «الاستخدام المتواصل للمدخلات والعمليات والمخرجات المصممة منذ البدء للوقاية من التلوث مع خفض النفايات وتدني المخاطر البيئية على البيئة وصحة الإنسان».

ويضيف بأن الإنتاج الأخضر ثلاثة جوانب أساسية:

1- المدخلات (Input) ويقصد بها:

- المواد: استخدام مواد أولية مكملة ومتجددة واستبعاد المواد الكيماوية والسمية ذات التأثيرات السلبية على البيئة.
- الطاقة: استخدام طاقة متجددة وقابلة للتدوير والاستخدام.
- التصميم: التصميم الودي بيئياً للمواد المستخدمة والمنتجات المطلوبة.

2- العمليات (Process):

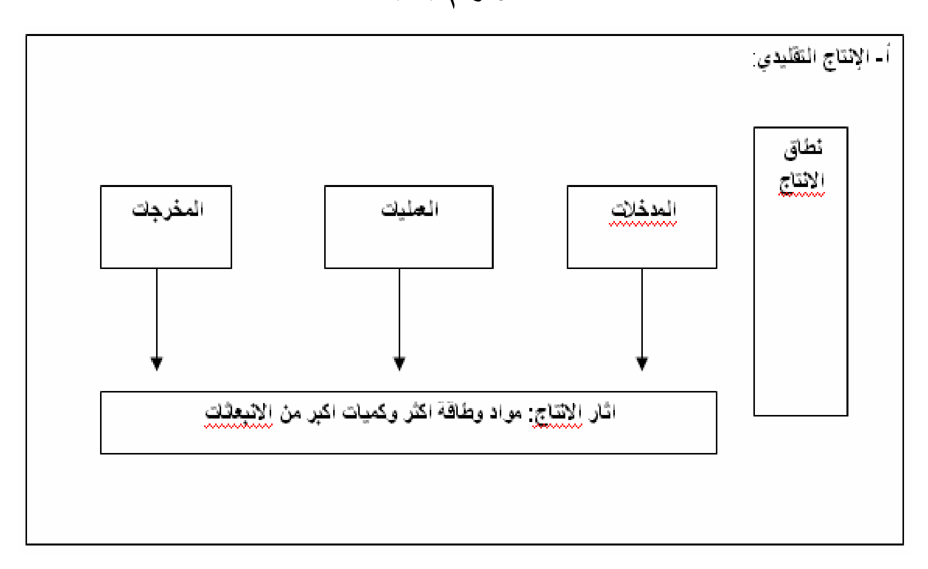
وهذا يتعلق باستخدام التكنولوجيا النظيفة في العمليات كأساس لمدخل الوقاية من التلوث، إن هذه التكنولوجيا تساعد على تحقيق أسس النتائج أو المنتجات التي تحققها التكنولوجيا التقليدية مع إزالة أو تخفيض من الآثار ا لسلبية على البيئة، يضاف بأن هذه التكنولوجيا النظيفة ذات مخرجات أو منتجات ذات كفاءة أعلى وأفضل بيئياً، مما يؤدي إلى خفض الإنبعاثات والنفايات الضارة للبيئة الناتجة عن الإنتاج.

3- المخرجات (Output):

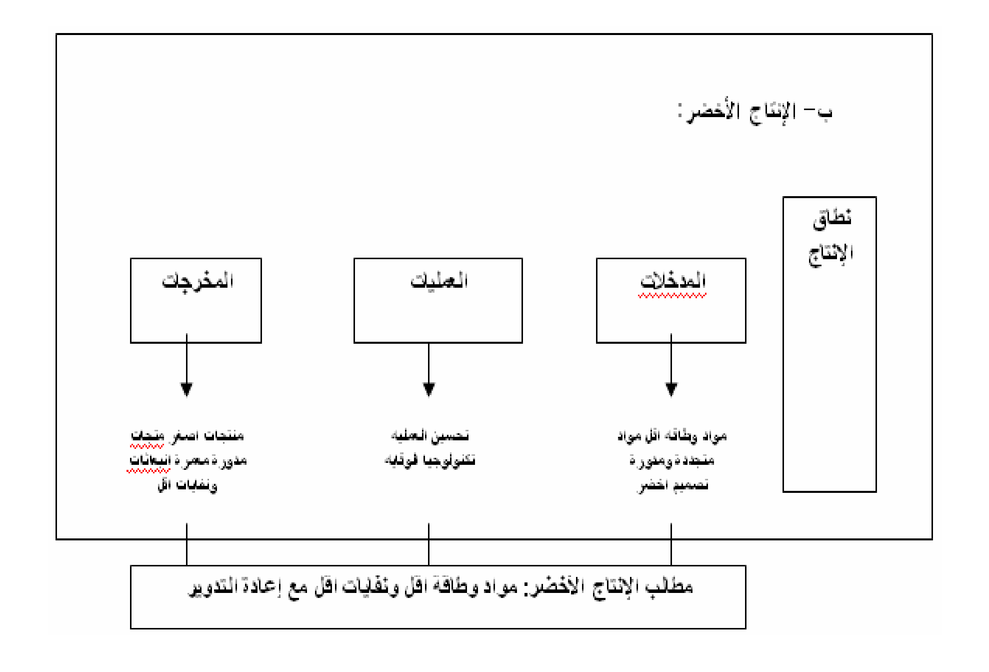
يقصد بها المنتجات الودية بيئياً، أي المنتجات الخضراء ذات التأثير القليل أو المعدوم على البيئة وان المنتجات الخضراء تكون قابلة لإعادة التدوير والاستخدام وهي منتجات لا تسبب ضرراً بيئياً ونفايات أقل مما يؤدي إلى تخفيض مستوى التلوث البيئي والذي يعكس على المجتمع وصحة الإنسان.

من أجل توضيح اختلافات الإنتاج التقليدي عن الإنتاج الأخضر فإننا نعرض الشكل التالي:

شكل رقم (10)



أ- الإنتاج التقليدي:
نطاق الإنتاج
المدخلات
العمليات
المخرجات
اثار الانتاج: مواد وطاقة اكثر وكميات اكبر من الانبعاثات



ب- الإنتاج الأخضر:
نطاق الإنتاج
المدخلات
العمليات
المخرجات
مواد وطاقه اقل مواد متجددة ومتورة تصميم اخضر
تحسين العمليه تكنولوجيا فوقايه
منتجات اصغر منتجات مدورة معمرة انبعاثات ونفايات اقل
مطلب الإنتاج الأخضر: مواد وطاقة اقل ونفايات اقل مع إعادة التدوير

إذن ونتيجة لإدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر في الأنظمة العالمية الجديدة، أصبحت هناك معايير بيئية عالمية يجب توافرها في السلع والمنتجات للدخول والمنافسة في الأسواق العالمية، وأصبح من حق الدولة منع دخول أي منتج أو سلعة تخالف الشروط والأبعاد البيئية، كأن تكون مثلاً ملوّثة للبيئة أو مضرّة بصحة الإنسان أو تم إنتاجها عن طريق استخدام مبيدات وأسمدة كيماوية سامّة محظورة أو بالاستغلال الجائر للموارد الطبيعية في البيئة، أو تسبّب إنتاجها في التدهور والإخلال بالتوازن البيئي.

ولهذا أصبحت المصانع ومؤسسات الإنتاج حريصة على وضع علامة الجودة البيئية على منتجاتها، والتي تبيّن أن المنتج أو السلعة خضراء، أي بطريقة تراعي الأبعاد والشروط البيئية العالمية، وهناك الآن مؤسسات دولية تمنح شهادات للمنتجات والسلع التي تراعي الاعتبارات والمواصفات البيئية[1].

إن التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر يحقّق العديد من الفوائد، فهو يساعد على تخفيف أوجه القلق إزاء توفير الأمن في مجال الغذاء والطاقة والمياه، كما أنه يدعم تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن أنه يوفّر فرصة لإعادة النظر في هياكل الإدارة الوطنية والدولية، ولبحث ما إذا كانت هذه الهياكل تسمح للمجتمع الدولي بالتصدّي للتحدّيات البيئية والإنمائية الحالية والمقبلة وبالاستفادة من الفرص الناشئة[2]. هذا فضلاً عن أن الاقتصاد الأخضر يلعب

(1) صفات سلامة، توجهات عالمية نحو الاقتصاد الأخضر لمواجهة ظاهرة التغير المناخي، جريدة الشرق الأوسط23 ماي 2011، العدد 11864 www.aawsat.com.

(2) هشام بشير، مفهوم الاقتصاد الأخضر في ضوء التغيرات المناخية، شبكة البيئة الإلكترونية المصرية www.ennow.net

دوراً كبيراً في التحوّل من الاقتصاد الافتراضي إلى الاقتصاد الحقيقي عن طريق الاستثمار في الإنتاج الحقيقي وتوفير فرص العمل[1].

والمنتجات الخضراء عادة ما تحمل إضافة سعرية بسبب التكاليف الإضافية الخاصة بجعل المنتج صالحا من الناحية البيئية، لأن المنتجات الخضراء عادة ما تتطلب جهودا وتكاليف كبيرة في مجال البحث والتطوير، والتعديل في الأساليب الإنتاجية بما ينسجم مع هدف الاستخدام الكفء للطاقة وتقليل التلف والضياع في استعمال المواد الأولية.

هناك جملة من العوامل المؤثرة في قرارات التسعير والمتمثلة في:

- العوامل النفسية،
- العوامل الديموغرافية،
- العوامل المتعلقة بالتكاليف،
- المنافسة،
- التشريعات القانونية.

يتبنى الاقتصاد الأخضر الطاقة الخضراء المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة , وخلق فرص العمل الخضراء , والإنتاج الأخضر الذي يشمل الزراعة العضوية والمنتجات العضوية والمتاجر الخضراء , ومنع التلوث البيئي , والتقليل من مسببات الاحتباس الحراري , والحد من استنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي.

أطلق المنتدى العربي للبيئة والتنمية في مؤتمره السنوي المنعقد في بيروت عام 2011 تقريراً بعنوان «الاقتصاد الأخضر في عالم متغير» أبرز من خلاله أن خفض

---

(1) خليدة محمد باكير، عقيلة اقنيني، ورقة عمل قدمت في الملتقى العلمي الدولي الخامس حول«الاقتصاد الأخضر طريق العودة من الاقتصاد الإفراضي إلى الاقتصاد الحقيقي في الدول العربية»

دعم أسعار الطاقة في البلدان العربية بنسبة 25% سوف يحرر أكثر من (100) مليار دولار خلال مدة ثلاث سنوات، وهذا مبلغ يمكن تحويله لتمويل الانتقال إلى مصادر الطاقة الخضراء وبتخضير 50% من قطاع النقل، نتيجة ارتفاع فاعلية الطاقة وازدياد استعمال النقل العام والسيارات الهجينة، تتولد وفورات مالية تقدر بنحو (23) مليار دولار سنويا، وبإنفاق (100) مليار دولار بتخضير (20%) من الأبنية القائمة خلال السنين العشرة المقبلة، يتوقع خلق أربعة ملايين فرصة عمل , وبتعزيز كفاءة منظومات الري وترشيد

استخدام المياه وزيادة نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة التي يعاد استخدامها من 20% إلى 100% ستنخفض كلفة التدهور البيئي في البلدان العربية البالغة حاليا نحو (95) مليار دولار سنويا. وبرغم وجود بعض التجارب والمبادرات الناجحة في بعض البلدان العربية في مجال أنشطة الاقتصاد ألأخضر,إلاّ أن إجمالي مساهمة البلدان العربية في منظومة الاقتصاد الأخضر ما زالت ضعيفة جدا.

وأشار التقرير إلى وجود أكثر من (70) مليون نسمة تحت خط الفقر في البلدان العربية، وتفشي ظاهرة الباحثين عن عمل لدى شرائح اجتماعية واسعة، لاسيما شريحة الشباب، والى افتقار أكثر من (55) مليون عربي إلى الخدمات الصحية الدنيا والى المياه النظيفة، والاستمرار في هدر المياه العذبة القليلة أصلا في البلدان العربية، وتحتل البلدان العربية المراتب الأخيرة في كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة والاستثمار في أنشطة الاقتصاد الأخضر وتقنياته.

أكد مؤتمر قمة الأرض الذي أنعقد بمدينة ريودي جانيرو البرازيلية للفترة من 20 إلى 22 حزيران 2012 بمشاركة قادة أكثر من 193 دولة أو من يمثلهم, أهمية الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة ,حيث جاء في الفقرة (56) من بيان القمة الختامي: أن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر هو من

الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة، وينبغي للاقتصاد الأخضر أن يسـهم في القضاء على الفقـر، وفي تحقيـق النمـو الاقتصـادي المطـرد , وتعزيـز الإدمـاج الاقتصـادي، وتحسين رفاه الإنسان، وخلق فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع. وجاء في التوصـية (58): أن يراعي في سياسات الاقتصاد الأخضر والقضاء عـلى الفقـر، أن تكـون متسـقة مـع القانون الدولي، وأن تحترم السيادة الوطنية لكـل بلـد عـلى مـوارده الطبيعيـة. وأن تكـون مدعومة ببيئة مؤاتية ومؤسسات تؤدي وظائفها بشكل جيد عـلى جميـع المسـتويات مـع قيام الحكومات بدور قيادي ومشاركة جميع الأطراف المعنية. بما في ذلك المجتمـع المـدني، وأن تعزز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع.

وأقر المؤتمر بأن الاقتصاد الأخضر سيعزز القـدرة عـلى إدارة المـوارد الطبيعيـة عـلى نحو مستدام. وسيزيد من كفاءة استخدام الموارد ويقلل من الهدر بفضل الحد مـن الآثـار السلبية على البيئة.

ولأجـل بنـاء نمـوذج اقتصـاد أخضر فاعـل لابـد مـن التوجـه نحـو مصـادر الطاقـة الجديدة والمتجددة مثـل الطاقـة الشمسـية وطاقـة الميـاه والريـاح وطاقـة حـرارة جـوف الأرض، والتقليل من مصادر الطاقة التقليدية، وترشيد استخدام المياه وتـدويرها ومعالجـة النفايات السامة، والإكثار مـن الزراعـة العضـوية، والعمـل عـلى الحـد مـن آثـار التصـحر وانحسار البقع الزراعية الخضراء والحد من التلوث الناجم من عوادم السـيارات وتشـجيع وسائط النقل العام. وهذا يتطلب بنـاء القـدرات التقنيـة في مجـالات الاقتصـاد الأخضر في البلدان العربية وتبادل الخبرات فيما بينها ، والاسـتفادة مـن خـبرات البلـدان المتقدمـة في هذا المجال.

وتعـد ألمانيـا مـن الـدول الرائـدة في مجـال الاقتصـاد الأخضر حيـث جعلـت منتجات الاقتصاد الأخضر وخدماته في أولويات صادراته، ومن هذه المنتجات الأجهزة المتعلقـة بمصـادر الطاقـات الجديـدة والمتجـددة مثـل الطاقـة الشمسـية والطاقـة

المتولدة من الرياح، فضلا عن تخلي ألمانيا عن الخيار النووي لإنتاج الطاقة الكهربائية بحدود عام 2022 ، مما يجعل ألمانيا مثالا يحتذى به في مجال الاقتصاد الأخضر، مع مراعاة خصوصية كل بلد[1].

وعلى مستوى الوطن العربي فأن الإمارات العربية باشرت للتمهيد للاقتصاد الأخضر (الصديق للبيئة)، الذي يبنى على خفض انبعاثات الكربون، وتعتمد الصناعات فيه على الطاقة النظيفة والمتجددة.

المطلب السادس

الوظائف الخضراء **Green Collar Jobs**

يرتكز في استحداث فرص العمل على ضرورة أن تكون الوظائف الخضراء لائقة، أي إدماج الفوائد البيئية بهواجس العمل التقليدية، مثل الأجور وسلامة العمل والحماية الاجتماعية والصحة وحقوق العمال، وتحديد السياسيات الرامية إلى الترويج لهذا النوع من الوظائف. وتحتاج هذه الإصلاحات إلى استحداث نموذج تنموي جديد يكون أكثر شمولية ومساواة وعدالة واستدامة من الناحية البيئية.

يطلق وصف «وظائف الياقات البيضاء» على الوظائف المدنية التي تتم في المكاتب من دون أعمال ثقيلة كأعمال الإدارة وشؤون الموظفين والمبيعات، مع وجود الأجر الشهري، ويطلق وصف «وظائف الياقات الزرقاء» على تلك الوظائف التي تستوجب ارتداء زي خاص للعمل بلون ازرق، وتنصب على العمل اليدوي المهني كالبناء والصيانة والميكانيكا والتصنيع، مع وجود الأجر اليومي أو بالساعة، أما «وظائف الياقات الوردية» فتخص المرأة، للعمل في أماكن آمنة، أثناء الثورة الصناعية والحرب العالمية الأولى.

(1) جريدة سلطنة عُمان 2012/6/30 www.omandaily.om

وتعتبر «الوظائف الخضراء» إحدى مقاربات «الاقتصاد الأخضر» الذي يرتكز مفهومه على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، بحيث يشكل طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة[1].

ويقصد «بالوظائف الخضراء»: تلك التي تكفل تخفيف الأثر البيئي للشركات والقطاعات الاقتصادية وتؤدي إلى تخفيض مستوياته إلى حدود يمكن تحمّلها، ومن أمثلة هذه الوظائف تلك التي توجد في قطاعات كثيرة من الاقتصاد، كالطاقة وإعادة تدوير المخلفات وفي الزراعة والتشييد والنقل. وكل هذه الوظائف من شأنها أن تسهم في تخفيض استهلاك الطاقة وحسن استخدام المواد الأوّلية والمياه من خلال استراتيجيات تعمل على تخليص الاقتصاد من الكربون وتقليل انبعاث الغازات الدفيئة، وتخفيض/أو إزالة جميع أشكال النفايات والتلوث، وحماية وإصلاح النُظُم البيئية والتنوع البيولوجي[2].

وتعرف «منظمة العمل الدولية» «الوظائف الخضراء» على أنها: «عمل لائق من شأنه أن يخفف من آثار نشاط الشركات والقطاعات الاقتصادية على البيئة وخفضها إلى مستويات مستدامة، أو أنها عمل يتضمن وظائف تحافظ على البيئة وتعيد تأهيلها»[3]. وهكذا تركز «الوظائف الخضراء» على سمات المسؤولية الاجتماعية وحماية البيئية والاستمرارية وعلى التقنيات البديلة وكفاءة استخدام الطاقة والوعي

---

(1) رلي مجدلاني، «إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية»، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، (2010/12/15)، ص5.

(2) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، «دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2009، تعزيز التنمية وإنقاذ الكوكب»، ST/ESA/319 E/2009/50/Rev.1، (نيويورك 2011)، ص62.

(3) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، «التقدم المحرز حتى تاريخه والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة، وتحليل المواضيع المطروحة في المؤتمر»، (17-19 ماي 2011)، A/CONF.216/PC/2، ص25.

البيئي. إضافة إلى ذلك فهي تتضمن تلك الوظائف التي تساهم في حماية النظم البيئية والتنوع الحيوي، وتخفيف استهلاك الطاقة والموارد والمياه من خلال استراتيجيات عالية الكفاءة، وإرساء اقتصاد خال من الكربون ويعمل على تجنب إنتاج جميع أشكال النفايات والتلوث وبشكل دائم.

إن الإستراتيجية التي تُعنى بالاقتصاد الأخضر يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الأخضر وأن تعود بالنفع على البيئة من خلال استحداث «الوظائف الخضراء» لتجديد رأس المال الطبيعي وصيانته، وبالتالي التخفيف من حدّة الفقر. وثمة العديد من القطاعات الاقتصادية التي تهتم بتخفيف وطأة الفقر والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

إن حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم -الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم- يعتمدون في معيشتهم على البيئة، وفي الوقت ذاته فإن تغير المناخ يسهم في تفاقم أزمة البطالة التي تتفاقم في أوساط الشباب على الرغم من الجهود المبذولة من طرف حكومات الدول والشركاء الاجتماعيين للتخفيف من حدة هذه الظاهرة، إذ سيبلغ عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل من جيل الشباب خلال العقد الثاني من القرن الحالي مليار شخص[1].

وهكذا يمكن أن تكون «الوظائف الخضراء» بمثابة جسر يربط بين القضاء على الفقر المدقع والجوع وتحقيق الاستدامة البيئية حسب أهداف الألفية (الهدف الأول والسابع من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة). وتوصلت مجموعة من البحوث إلى أنّ تخضير المنشآت باستحداث الوظائف الخضراء في سياق هذه العملية سوف تسهم في التخفيف من معدلات البطالة وتحقيق استدامة بيئية في الوقت ذاته[2].

(1) منظمة العمل الدولية، مجلة العمل الدولية، العدد 25، (أكتوبر 2009)، ص10.

(2) الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، «تقييم الوظائف الخضراء في لبنان، التقرير التوليفي»، مرجع سابق، ص4.

إنّ برنامج «الوظائف الـخضراء» فاعـل حاليـا في عـدة دول وقطاعـات في كـل مـن أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وتتراوح مبادرات هذا النوع مـن الوظـائف بـين دعمهـا في مجال الوقود الإحيائي والإسكان الاجتماعي في «البرازيل» وفي الزراعة المستدامة والسـياحة البيئية في «كوستاريكا»، وفي توليد الوظائف الخضراء في قطاع البناء في «جنـوب أفريقيـا»، وتدعيم تنظيم المشاريع الخضراء من قبل الشباب في «كينيا» و«تنزانيا» و«أوغندا»، وبـين دعم استحداث فرص العمل الخضراء في مجال الطاقة والحراجة والصناعة الثقيلة وإعـادة التدوير في «الصين»، وفي تحقيق التنمية المحليّة والطاقة المتجددة في «الهند»[1].

(1) الأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لغربي آسيا (الإسكوا)، ورشة عمل لإطلاق مبـادرة الوظـائف الـخضراء في الـدول العربيـة: دراسـة حالـة لبنـان، مسودة ورقة المفهوم، (بيروت، بيت الأمم المتحدة، 28-29 جويلية 2011)، ص2.

المبحث الثاني

التنمية المستدامة والحسابات البيئية

(الحسابات القومية الخضراء)

إن المستجدات والتطورات البيئية أفـرزت ضرورة لتطـوير الحسـابات الاقتصـادية بمـا ينسجم ويتناسب مع المشكلات والتطورات البيئية، وذلك على مسـتوى حسـابات المنشـأة وعلى مستوى الحسابات الاقتصادية العامة.

المطلب الأول

التطورات البيئية في الحسابات الاقتصادية

لا تزال حسابات التكاليف للنمو وللتنمية الاقتصادية في بداية الطريق،وقـد يكـون توسيع نطاق الحسابات الاقتصادية الوطنيـة وتحويلهـا إلى حسـابات اقتصـادية مصـححة بيئيا أمرا سهلا نسبيا، إلا أن الصعوبة تكمل في التوصل إلى تقديرات حقيقية كمية ونقدية للموارد والأضرار والخسائر البيئية، على أية حال فهنالك ثلاثة مجـالات نقـاط الضـعف في إطار عمل الحسابات القومية[1]:

- قد لا تمثـل الحسـابات القوميـة الرفاهيـة بدقـة، وذلـك لأن الميزانيـات لا تتضـمن المـوارد البيئية والطبيعية بشكل عام، وهكـذا فـإن التغـيرات المهمـة في مثـل هـذه المـوارد تكـون مهملة؛

(1) البيئة والاقتصاد، الحسابات البيئية، تاريخ الإطلاع 2008/3/21/ الساعة 22:12
http://www.greeline.com.kw/envet.

- لا تكون التكاليف الحقيقية جراء استخدام المـوارد الطبيعيـة في النشـاطات الإنسـانية قـد احتسبت اقتصاديا ومحاسبيا وسجلت في الحسابات القومية التقليدية[1].

ولأجـل أن تكـون الحسـابات القوميـة معـبرة تعبـيرا دقيقـا عـن الأداء الاقتصـادي للوصول إلى تنمية مستدامة لا بد من إدخال مفاهيم وأفكار القيم البيئية ضـمن محتـوى تحليلات النظرية الاقتصادية بمحتواها الكلي والجزئي، من أجـل توحيـد مجـاميع البيانـات البيئية مع بيانات معلومات الحسابات القومية الموجودة، مع المحافظة على تطـوير نظـام الحسابات القومية حتى ينسجم مع الأسـلوب الحسـابي الـذي يـتم فيـه عـرض التكـاليف البيئيـة ومنافعهـا، وهنـاك مجموعـة مـن المـبررات أدت إلى نشـوء الحسـابات القوميـة أهمها[2]:

- نظرا لأهمية البيئة وضرورة حمايتها وتنميتها مـن خـلال مفهـوم التنميـة المسـتدامة بمـا يحقق التنمية الاقتصادية، هذا الاهتمام فرض حتمية اعتماد الحسابات القومية البيئية؛
- الاهتمام الكبير للمنظمات الدولية بـإدارة التنميـة المسـتدامة مثـل الهيئـة العامـة للأمـم المتحـدة، والتـي نـتج عنهـا عـدة إصـدارات تركـزت حـول تشـجيع وتـدعيم دور الأجهـزة الحكومية في تطبيق الحسابات البيئية؛
- اهتمام الدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية بالبيئة.

---

(1) جريدة الصباح، أساليب تعزيز المصداقية والشفافية في الإحصـاء الاقتصـادي، تـاريخ الإطـلاع: 2008/3/17 الساعة14:27.

http://www.alsabah.com/paper.php ?source=ohbar,pag=24

(2) أمين السيد محمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص54.

المطلب الثاني

تقدير الناتج المحلي الإجمالي

المعدل بيئيا (الأخضر)

إن مصدر التغير الرئيسي في المحاسبة القومية البيئية يعود إلى إدخال الأصول البيئية، ولغرض الحصول على مجاميع الحسابات القومية المعدلة بيئيا تساعدنا مجاميع الأعمدة والصفوف للوصول إلى هذه المجاميع من خلال عدة المتطابقات التالية[1]:

1- متطابقة العرض -الاستخدام:

$$O+M=(IC+EC)+C+(CF-EC)+X$$

ومعنى ذلك أن العرض من السلع والخدمات (O) زائد الواردات(M) يساوي الاستخدام أو الاستهلاك الوسيط (IC) زائد الاستهلاك النهائي (C) زائد تكوين رأس المال الثابت (CF) زائد الصادرات .(X)

نلاحظ هنا أن التكاليف البيئية (EC) قد أضيفت إلى الاستهلاك الوسيط(IC) باعتبارها تكاليف إضافية، بعد أن تم خصمها من التكوين الرأسمالي المعدل بيئيا.

2- متطابقة القيمة المضافة المعدلة بيئيا للصناعة:

$$EVAI = OI-ICI-CCI-ECI$$

$$= VAI-ECI$$

وباعتبار أن القيمة المتولدة من الصناعة (I) هي نتاج الفرق ما بين الناتج (OI) والتكلفة متضمنة الاستهلاك الوسيط (ICI)،وتكوين رأس المال الثابت (CCI) والتآكل البيئي.(ECI)

(1) المعهد العربي للتخطيط-الكويت، تاريخ الإطلاع 2008/1/23/ على الساعة: 19:45
http://www.arab-api.org/course17/c17-htm

3- متطابقة المنتج المحلي المعدل بيئيا للاقتصاد القومي:

$$EDP = VAI - ECH$$

$$= NDP-EC$$

$$= C+CF+X-M-CC-EC$$

أي أن الناتج المحلي الصافي المعدل بيئيا (EDP) هو ناتج مجموع القيمـة المضـافة المعدلة بيئيا لكافة الصناعات مطروحا منها التكاليف البيئية المرتبطة بالقطاعات العائليـة (ECH)، وبالتالي لغرض الحصول عل الناتج المحلي الإجمالي المعدل بيئيـا لا بـد مـن أخـذ الإهتلاكات التي تؤثر على الموارد الطبيعية.

الجدول رقم (3): يوضح التدفقات والأرصدة في إطار الأصول البيئية

وبعض المتطابقات المحاسبية القومية المعدلة بيئيا

الأرصدة أول المدة	الأصول الإقتصادية	الأصول البيئية

+

الإنتاج المحلي	الإستهلاك النهائي (القطاع العائلي والحكومة)	تكوين رأس المال	التراكم الرأسمالي	بقية أنحاء العالم
الناتج(OI)				الواردات(M)
الإستهلاك الوسيط(ICI)	الإستهلاك النهائي(Ci)	تكوين رأس المال الثابت (CF)		الصادرات(X)
إهتلاك رأس المال الثابت(CCI)			إهتلاك رأس المال الثابت (-CCi)	
VAi=Oi-ICi-CCi NDP=VAi				
التكلفة البيئية للصناعات(EC)	التكلفة البيئية للقطاعات العائلية(ECh)	إهتلاك رأس المال الطبيعي(-EC)		
EVAi=VAi-ECi EDP=VAI-ECh		ECF-CF.CC-EC		

+

التغيرات الأخرى في الأصول الإقتصادية	التغيرات الأخرى في الأصول البيئية

=

الأرصدة آخر المدة	الأصول الإقتصادية	الأصول البيئية

المصدر: المعهد العربي للتخطيط-الكويت، مرجع سابق،ص 05.

المطلب الثالث

ديمومة التنمية ورأس المال الطبيعي

1. مكونات رأس المال الطبيعي:

يمكن النظر إلى رأس المال الطبيعي على أنه يتألف من:

- الموارد الطبيعية Natural Resources
- الأرض Land
- الأنظمة الحيوية Ecosystems

وتكتسب هذه المكونات الثلاثة أهمية كبيرة بوصفها تشكل وظائف للتنمية المستدامة بعيدة المدى للاقتصاد. ويمكن وضع هذه الوظائف ضمن إحدى الفئات التالية:

1- الفئة الأولى وظائف الموارد:Resource Functions

والتي تتضمن تحويل الموارد الطبيعية إلى سلع وخدمات لصالح البشرية مثل المخزون من المعادن والأخشاب والغابات الطبيعية، وثروة أعماق البحار من الأسماك؛

2- الفئة الثانية وظائف مرتبطة بالتخلص من النفايات: Sink Functions

تقوم بالتخلص من المواد غير المرغوب بها من جراء عملية الإنتاج والاستهلاك مثل الغازات الناتجة عن الاحتراق والعمليات الكيماوية والمياه المستخدمة لتنظيف المنتجات أو المخلفات من المواد أو إعادة ما يتم تصريف هذه المواد أما في الهواء أو المياه أو دفنها في التربة؛

3- وظائف خدمية:Service Functions

تقوم بتوفير متطلبات الحياة للكائنات الحية بما فيها البشر، مثل الهواء للتنفس والماء للشرب لذا يطلق على هذه الوظائف بوظائف البقاء، ويطلق على بعض

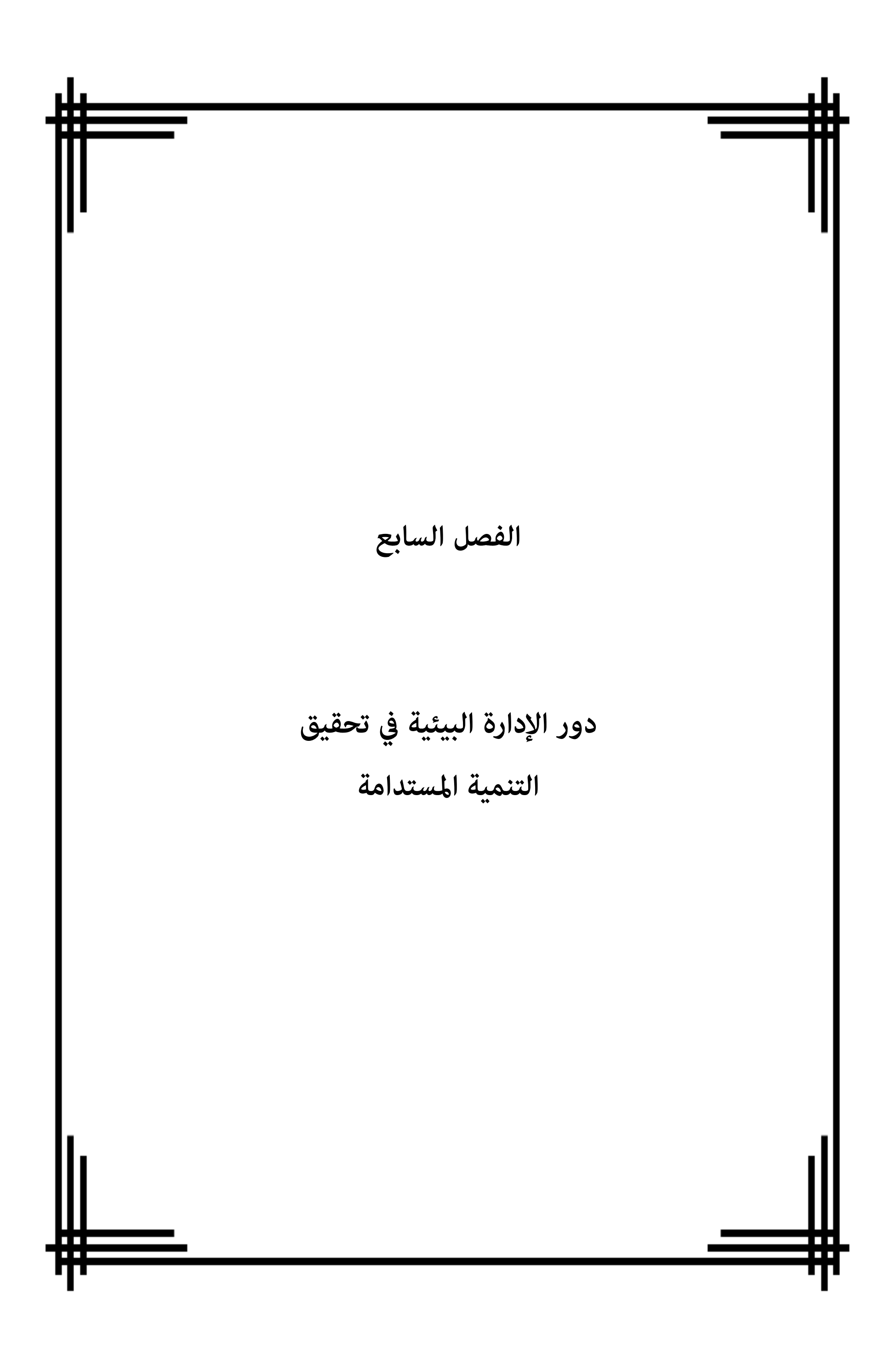
مكونات هذه الفئة من الوظائف وظائف أسباب الراحة Amenity Functions،التي تحسن من نوعية الحياة مثل المناطق الطبيعية لقضاء أوقات الفراغ للإنسان.

أما فيما يخص مدى اعتماد ديمومة التنمية على رأس المال الطبيعي فلقد برز اتجاهين هما:

الاتجاه الأول: الديمومة الضعيفة: ويؤمن أصحاب هذا الاتجاه بضرورة المحافظة على مستوى صحة الفرد من الدخل

الناتج عن إجمالي رصيد رأس المال الطبيعي وغير الطبيعي، لكن مع فكرة بسيطة وهي رأس المال الطبيعي القابل للفناء يمكن استبداله كليا بمرور الزمن برأسمال تكنولوجي أو مالي

الاتجاه الثاني: الديمومة القوية: ويؤمن أصحاب هذا الاتجاه بضرورة المحافظة على كافة أنواع رأس المال السائد في الاتجاه الأول، وعليه فإن من خلال المحافظة على كلا النوعين من رأس المال الطبيعي والمنتج يمكن المحافظة على ديمومة التنمية.



الفصل السابع

دور الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

دور الإدارة البيئية في تحقيق
التنمية المستدامة

تنـامى الاهـتمام العـالمي بالبيئـة منـذ انعقـاد مـؤتمر الإنسـان والبيئـة في مدينـة ستوكهولم في السويد سنة 1972 ومنذ ذلك التاريخ أصبح التركيز على الإدارة البيئية يتزايـد وأصبحت قضايا البيئة تتضاعف، خاصـة في ظـل التغـيرات لتـي أصـبح يتميـز بهـا الـعصر الحالي، وتطور التكنولوجيا التي أدت دورا هاما في كافة المجالات الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافية والسياسية، كل تلك المتغيرات السريعـة والمتعاقبـة سـاهمت في ظهـور مفـاهيم إدارية ونظريات متخصصة تدعوا إلى ضرورة الاهتمام بالتنمية، وحمايـة البيئـة، وتحقيـق التوازن على المستويين الكلي والجزئي.

ومدخل الإدارة البيئية في المنظمات الحديثة هـو أسـلوب إداري واقتصـادي جديـد يعمل على تحقيق التنمية المتواصلة مـن أجـل الحفـاظ عـلى المـوارد البيئيـة والاسـتخدام الأمثل لها، وإن الأخذ بنظم الإدارة البيئية وصياغة إستراتيجيات التنمية وخططها، وتعزيـز الاتصالات، وكفاءة القيادة الإدارية ودعمها يساهم في تشخيص المشكلات ومعالجتهـا مـن خلال صياغة تلك الإشكاليات في منظومات وتمثيلها في قرارات صائبة وهو مـا يسـاهم في تحقيق التنمية المستدامة، والحفاظ على نظام البيئة ومن ثم التخفيف من حدة التلوث.

ومن خلال هذا المبحث نستعرض النقاط التالية:

المطلب الأول

طبيعة الإدارة البيئية

1. مفهوم الإدارة البيئية، نشأتها وتطورها:

يعرف نجم العزاوي، وعبد الـلـه حكمـت النقـار الإدارة البيئيـة عـلى أنهـا «الإدارة التي يصنعها الإنسان والتي تتمركز حول نشاطات الإنسان، وعلاقاته مع البيئـة الفيزيائيـة والأنظمة البيولوجية المتأثرة، ويكمن جوهر الإدارة البيئية في التحليـل الموضـوعي والفهـم والسيطرة الذي تسمح به هذه الإدارة للإنسـان أن يسـتمر في تطـوير التكنولوجيـا بـدون التغيير في النظام الطبيعي»[1].

ويعرفها رعد حسن الصرن على أنها «الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محليـة إقليمية أو عالمية، والموضوعة من أجل حماية البيئة، وتتضـمن أيضـا الاسـتخدام العقـلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد[2].

ويقدم محمد عبد الوهاب الغـزاوي تعريـف نظـم الإدارة البيئيـة حسـب اللجنـة الفنية لمنظمة المقاييس عـلى أنهـا «جـزء مـن نظـام الإدارة الكـلي الـذي يتضـمن الهيكـل التنظيمـي، نشـاطات التخطـيط والمسـؤوليات، والإجـراءات والعمليـات، والمـوارد لتطـوير وتنفيذ وتحقيق المراجعة والمحافظة على السياسـات البيئيـة، وهـي عمليـة يتفاعـل فيهـا عمل العنصر البشري بالوسائل المادية لتسيير الأنشـطة التـي تـؤثر عـلى البيئـة ولتحقيـق أهداف وسياسات المنشأة في هذا المجال وفق برامج محددة.» [3]

(1) نجم العزاوي، عبد الـلـه حكمت النقـار، إدارة البيئـة- نظـم ومتطلبـات وتطبيقـات، دار المسـيرة، عـمان، 2007، ص122.

(2) رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000، دار الرضا، دمشق، 2001، ص27.

(3) محمد عبد الوهاب الغزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO14000-ISO 9000، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص190.

من مجمل التعاريف المقدمة نخلص إلى مفهوم شامل للإدارة البيئية على أنها عبارة عن هيكل المؤسسة، ومسؤولياتها، وسياساتها، وممارساتها، ومواردها المستخدمة في حماية البيئة وإدارة الأمور البيئية، ويحدد نظام الإدارة البيئية إستراتيجية المنشأة اتجاه القضايا البيئية، وأهداف برامج البيئية، وتطوير برامج للأداء البيئي.

انطلاقا من مفهوم الإدارة البيئية نستنتج أنها تتميز بمجموعة من الخصائص التي تمكنها من القيام بوظائفها وتتمثل في النقاط التالية:

- قبول الإدارة التعامل مع المتغيرات بصفتها جزء محوري من نشاطها.
- الانسجام بين المنظمة والتعامل مع الغير داخليا وخارجها.
- القدرة على فهم وتحليل وإستعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- القدرة على التفاعل بين موارد المنظمة البشرية، والمادية والاتجاه نحو القدرات التنافسية مع الغير.
- الأخذ في الاعتبار ميزة إدارة الوقت في مواجهة الأعمال المطروحة.
- بناء روح فريق العمل الجماعية لضمان مشاركة الجميع.
- أداء الأعمال من منظور الجودة الشاملة.
- استثمار رأس المال البشري في الإبداع والابتكار الفعال.

فخلال مؤتمر ستوكهولم الذي انعقد عام1972 الذي اهتم بقضايا البيئة وتأثيرها على صحة الإنسان تم إيجاد ارتباط أساسي بين المؤسسات والبيئة، وبشكل خاص على المستوى العالمي، وفي سنة 1987 تم استحداث مفوضية مستقلة للبيئة باسم «الهيئة العالمية للبيئة والتنمية» تناولت التنمية المستدامة، الإدارة البيئية الفعالة، وفي عام 1990 نظم المؤتمر العالمي الصناعي الثاني عن الإدارة البيئية تناول القضايا البيئية والمخاطر التي تواجهها، وهو ما تم التأكيد عليه في قمة ريو ديجانيرو (Rio de Janiero) عام 1992 إذ اعتبرت أن العمليات الإنتاجية غير المخططة بيئيا والاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية هي السبب الرئيس لتدهور البيئة،

وخلال نفس السنة عقد مؤتمر الأرض وأنشأ مجلس أعمال التنمية المستدامة لوضع مواصفات سلسلة الإيزو ISO للمواصفات والمقاييس الخاصة بالإدارة البيئية ونظمها[1]، واعتبرت هذه القمة كنقطة تحول هامة لمعالجة قضايا البيئة وبناء نظام دولي خاص بالإدارة البيئية وعلى إثره قامت المنظمة العالمية للمقاييس بإصدار سلسلة المواصفات الدولية الخاصة بالبيئة ISO14000 سنة 1996 والتي ساهمت في تحسين الأداء البيئي وتسهيل حرية التجارة الدولية وحماية البيئة، ومن الأهداف التي كانت وراء تقديم طريقة مشتركة لنظام الإدارة البيئية على المستوى الدولي نذكر[2]:

- وضع مجموعة إجراءات يُجرى بموجبها تحديد الرضوخ والالتزام بالأنظمة والتعليمات والضغوط الاجتماعية؛
- مساعدة المنشآت على إدارة وتقويم الفعالية البيئية الخاصة بأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها؛
- تحسين الأداء البيئي في مجال التصنيع؛
- تحقيق انسجام بين المقاييس الوطنية والإقليمية بغية تسهيل التبادل التجاري؛
- مضاعفة المصداقية؛
- تحسين القدرة التنافسية؛
- إيجاد لغة مشتركة للإدارة البيئية على المستوى العالمي.

(1) رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص32.

(2) نجوى عبد الصمد، «دور نظام الإدارة البيئية في تحسين تنافسية منشآت الأعمال»، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني حول الهندسة البيئية، أيام10-12 إبريل2007، جامعة عين شمس، القاهرة، ص245.

2. مواصفات سلسلة الإيزو ISO14000:

لقد أدت الثورة الصناعية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية إلى إحداث تلوث بيئي كبير لفت انتباه المهتمين من كافة دول العالم، وقد طالب مؤتمر الأمم المتحدة عام 1972 بخلق اهتمام بمعالجة أسباب هذا التلوث الذي سيؤثر على البيئة، وأدى برنامج الأمم المتحدة البيئي UNEP دورا كبيرا في زيادة التوعية البيئية لدى أفراد المجتمعات وبخاصة لدى المنشآت الصناعية، وكانت هيئة المواصفات البريطانية أول من أبدى اهتماما بإيجاد مواصفات لإدارة البيئة، وفي سنة1992 ظهر أول إصدار لمواصفة الإيزو وهي المواصفة البريطانية 7750 (BS7750)وتم تطبيقها في 200 منشأة صناعية، ثم تم تعديل هذه المواصفة في فبراير 1994 لتتوافق مع النظام الخاص بإدارة البيئة.

ومنذ إنشاء المنظمة الدولية للقياس بجنيف «ISO» سنة 1947 ولغاية سنة 1997، أصدرت 10900 مواصفة في المجالات الآتية: الهندسة الميكانيكية، المواد الكيميائية الأساسية، المواد غير المعدنية، الفلزات، والمعادن، ومعالجة المعلومات، والتصوير، والزراعة، والبناء، والتكنولوجيات الخاصة، والصحة، والطب، والبيئة، والتغليف والتوزيع[1]، وأصدرت ISO ضمن المواصفات السابقتين سلسلتين هما «ISO 9000» لإدارة الجودة، و«ISO 14000» لإدارة البيئة.

وتعمل في إعداد المواصفات 900 لجنة فنية تصدر وتراجع حوالي 800 مواصفة قياسية كل عام، وتم اعتماد حاليا أكثر من 51 دولة في العالم مواصفات أنظمة إدارة الجودة كمواصفات وطنية منها دول الاتحاد الأوروبي، ودول EFTA، واليابان، والولايات المتحدة وغيرها.

(1) خالد السعيد قمر،«المواصفات القياسية العالمية الإيزو»، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:
www. faculty.ksu.edu.sa/74658/Publications/ consulté le22/12/2008

وتهدف سلسلة الإيزو 14000 إلى تحقيق التطوير والتحسين المستمر في نظام حماية البيئة مع عمل توازن مع احتياجات البيئة، كما تهدف إلى:

- تمكين المنشآت من التعامل مع القضايا البيئية وعناصرها المختلفة؛
- مساعدة المنشآت على وضع السياسات الخاصة بالإدارة البيئية؛
- توعية المنشآت بالقوانين والتشريعات الخاصة بالإدارة البيئية؛
- تشجيع المنشآت للحصول على شهادة المطابقة العالمية؛

وتعد حاليا «ISO 14001» المواصفة العالمية المعترف بها لنظام إدارة البيئة، حيث تقدم الإرشادات عن كيفية إدارة البيئة وحمايتها من التلوث، وفيما يلي جدول توضيحي يبين أهم الدول الأكثر استجابة على المواصفة والتي بلغت إلى غاية سنة2000 حوالي 22897 منشأة موزعة على 98 بلدا في مقدمتها اليابان بتسجيل 5556 منشأة:

جدول رقم (4): الدول الأكثر تسجيلا على المواصفة ISO 14001

الدولة	عدد المسجلين حتى كانون الأول 2000	النسبة إلى عدد المسجلين على مستوى العالم
اليابان	5556	%24.2
بريطانيا	2534	%11.1
السويد	1370	%5.9
ألمانيا	1260	%5.5
أستراليا	1049	%4.6

المصدر: محمد عبد الوهاب الغزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO 9000- ISO14000، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص:234.

جدول رقم (5): عدد المنشآت العربية المسجلة على المواصفة ISO 14001

الدولة	عدد المسجلين حتى كانون الأول 2000
مصر	78
الإمارات	48
الأردن	16
السعودية	6
لبنان	5
المغرب	4
سوريا	3
تونس	3
عمان	2
البحرين	2
فلسطين	1
قطر	1
المجموع	169

المصدر: محمد عبد الوهاب الغزاوي، مرجع سابق، ص: 236.

من الجدول أعلاه نجد أن الدول العربية تشكل مجموع 169 دولة مسجلة على المواصفة القياسية، أي ما يعادل نسبة 0.74% من عدد المنشآت المسجلة على مستوى العالم.

3. متطلبات الإدارة البيئية:

تتمثل متطلبات نظام الإدارة البيئية في خمس مكونات نتناولها ضمن النقاط التالية:

1) السياسة البيئية: ويقصد بها مبادئ المنشأة، وأهدافها البيئية، ومدى التزامها بمخطط للعمل على تحسين الأداء البيئي، وتعمل الإدارة العليا على التأكيد على النقاط التالية:

- مدى ملائمة هذه السياسة مع الطبيعة البيئية الناشئة عن الأنشطة والسلع الخاصة بالمنشأة؛
- الالتزام بالتحسين المستمر والوقاية من التلوث؛
- مدى التوافق مع القوانين والضوابط والتشريعات المتعلقة بعمليات المنشأة؛
- توفير إطار لوضع ومراجعة الأهداف والغايات البيئية؛
- التأكيد على فحص ومراجعة الأهداف البيئية وتوثيقها وتنفيذها وصيانتها[1]؛
- إعلان السياسة البيئية المتبعة للجمهور.

وإن التطبيق الناجح لهذه السياسة يعتمد على التزام الإدارة العليا والممثلة أساسا في القيادة الإدارية على حماية البيئة في كل النشاطات والعمليات الإنتاجية التي تهدد بسلامتها.

2) التخطيط: يعد المرحلة الأولى لانجاز سياسة المنشأة، ووفق هذه المرحلة يتم خلالها تحديد الجوانب البيئية التي هي جزء من نشاطات المنشأة ومنتجاتها التي ممكن أن تتفاعل مع البيئة والتي تمثل مصدرا للتأثير البيئي، ومن جهة أخرى تتحدد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها المنشأة ومن ثم تطوير تلك الأهداف البيئية

---

(1) نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، مرجع سابق، ص135.

بإعداد برنامج عمل لإنجازها وفق ما يتناسب والمعلومات المستخدمة مع الالتزام بالبرنامج وتحديد مسؤولية كل مستوى وظيفي.

3) **التنفيذ والتشغيل:** لأجل التطبيق الناجح لنظام الإدارة البيئية ذلك يتطلب التزاماً من قبل القيادة الإدارية والعاملين في المنشأة معا من خلال:

- تحديد المسؤوليات والواجبات ونشرها في المنشأة لأجل بناء إدارة بيئية فعالة؛
- الرقابة على تنفيذ نظام الإدارة البيئية؛
- تقديم التقارير للإدارة العليا بشأن أداء نظام الإدارة البيئية ومراجعتها لتقييم مدى نجاعة التنفيذ؛
- التدريب المستمر لزيادة الوعي البيئي؛
- تكثيف عمليات الاتصالات الخارجية وبالأخص فيما يتعلق بالمؤثرات البيئية الخطيرة؛
- توثيق نظام الإدارة البيئية في سجلات مكتوبة لجعلها في متناول الجهات المستفيدة منها؛
- ضبط الوثائق بأسلوب نظامي وقانوني وبتواريخ محددة ووضعها في مكان يسهل مراجعتها بشكل دوري.
- تحديد العمليات والأنشطة التي تمثل جوانب بيئية خطيرة والتخطيط لهذه العمليات للتأكد من انجازها وفق ظروف محددة.

4) **إجراءات الفحص والتصحيح:** الفحص والتصحيح من الأنشطة الأساسية لنظام الإدارة البيئية، الذي يضمن توافق أداء المنشأة مع البرنامج الموضوع ويتضمن هذا المتطلب ما يلي:

- المتابعة والقياس في عملية تقييم الأداء البيئي؛
- تحديد حالات عدم التوافق وأسبابها، وتنفيذ الإجراءات التصحيحية والوقائية اللازمة؛

- توثيق حالات عدم التوافق، والمحافظة على السجلات البيئية الخاصة بالأداء البيئي؛
- تقييم دوري للإدارة البيئـة في منشـأة مـا، وهيئتهـا التنظيميـة، ومعـداتها بهـدف حمايـة البيئة.

5) مراجعة الإدارة: تعـد آخـر مرحلـة في تطبيـق نظـام الإدارة البيئـة للتأكـد مـن تحقيق الأهداف والغايات، وتتحدد المراجعة ب:

- الدورية في المراجعة ولفترات زمنية؛
- جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم؛
- توثيق عمليات المراجعة؛
- تقييم مدى الحاجة لتغيير السياسات والأهداف البيئية.

المطلب الثاني

أثر تطبيق الإدارة البيئية على التنمية المستدامة

باعتبار العلاقة بين التنمية والبيئة تبادلية، فمنطلق التنمية المستدامة بيئـة صـحية خضراء وإن مدخل الإدارة البيئية في المنظمات الحديثـة هـو الأسـلوب الاقتصـادي الرشـيد لتحقيق مجموعة من المنافع تساهم في تحقيق تنمية مستدامة حفاظا على الموارد البيئية والاستخدام الأمثل لها وبالتالي الحفاظ على توازن البيئة.

وفق هذا السياق نقدم مدخل لمفهـوم اقتصـاد البيئـة والتنميـة المسـتدامة، ومنـه المنافع المحققة من تطبيق الإدارة البيئية على التنمية المستدامة ضمن النقاط التالية.

1. اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة:

يتناول اقتصاد البيئة القضايا الخاصة بمشاكل البيئية المؤثرة على مسـتوى الاقتصـاد ككـل، ويعمـل عـلى قيـاس مختلـف الجوانـب النظريـة والتحليليـة والمحاسـبية

للحياة الاقتصادية بهدف الحفاظ على توازنات بيئية تضمن نموا مستديما عند مستويات عليا، ويهدف للوصول إلى مستويات أعلى من التنمية المستدامة التي تأخذ في الاعتبار حماية البيئة، ويعالج اقتصاد البيئة الموضوعات التالية:

- تقييم التحسين البيئي الناجم عن السياسة البيئية في النشاطات الحكومية والخاصة؛
- تحديد العلاقة بين البيئة، والأهداف الاقتصادية الكلية، والعلاقة بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية؛
- تقييم الأضرار البيئية وإجراءات حماية البيئة؛
- مدى تطور أدوات السياسة البيئية في حل المشاكل المطروحة؛
- تأثير حماية البيئة على الأهداف الاقتصادية الكلية وتحديدا على العمالة والنمو الاقتصادي.

ومن جهة أخرى كثيراً ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لإتباع الأساليب الإدارية البيئية ويشمل ذلك على إستراتيجية إدارية اقتصادية تتضمن منظور بيئياً واجتماعياً ومؤسسياً قوامه التنمية البشرية، وعلى هذا الأساس تبرز الأهداف المرجوة من تحقيق التنمية المستدامة في ثلاث أهداف أساسية تتمثل في:

- اندماج الاهتمامات بالحفاظ على البيئة الحيوية والتكامل البيئي في النظم البيئية الطبيعية والأرضية والفضائية؛
- تسهيل إشباع الحاجات الأساسية والعدالة الاجتماعية للتجمعات البشرية الحالية والمستقبلية، وتوفير كل الخدمات، واحترام حقوق وحرية الأفراد إشراكهم في اتخاذ القرارات؛
- تحسين الفاعلية الاقتصادية بتشجيع الإدارة المثلى للموارد البشرية والطبيعية والمالية؛

وقد اهتمت الهيئات الدولية بمفهوم التنمية المستدامة مثل هيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الدولي والبنك الدولي، وتناولت العديد من التقارير مفهوم التنمية المستدامة ومن تلك:

مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة الإنسانية، ومنه نشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 1972.

- التقرير المشهور تحت عنوان حدود النمو (Meadows 1972).
- التقرير الأمريكي العالمي سنة 2000 إلى الرئيس (Barney 1980).
- الإستراتيجية الدولية للحفاظ على الطبيعة (WCN / UCN 1980).
- تقرير التنمية المستدامة للغلاف الجوي (Clark and Munn 1986).
- تقرير الأمم المتحدة تحت عنوان مستقبلنا المشترك (WCED 1987).
- مؤتمر ريوديجانيرو سنة 1992 والمعروف أيضاً بقمة الأرض والمعني بالبيئة والتنمية.
- مؤتمر (RIO+5).

وقدم لقياس التنمية المستدامة مؤشرات تأخذ بالجانب البيئي منها المؤشر المقترح من طرف الأمم المتحدة في مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جانيرو سنة1992 والذي تعرض للقضايا البيئية والتنموية، والآثار البيئية المترتبة عنها، بالإضافة إلى أنه تناول القضايا التالية:

- القضايا الاقتصادية كأنماط الاستهلاك، والموارد المالية، والتكنولوجيا، وسياسات البيئة..؛
- القضايا الاجتماعية السكانية، كالفقر، والتعليم، والتدريب، والصحة؛
- قضايا الأرض والتربة كالتصحر، والتنمية الزراعية؛
- قضايا المياه، وتشمل المياه العذبة، ومياه المحيطات والبحار؛
- قضايا النفايات، وتشمل النفايات الصلبة، والصرف الصحي، والكيماويات السامة، والخطرة.

2. أثر تطبيق الإدارة البيئية على التنمية المستدامة:

يؤدي تطبيق المنشآت لمدخل الإدارة البيئية إلى تحقيق مجموعة من المنـافع تسـاهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من أهمها المنافع الاقتصادية التي تتمثل فيما يأتي[1]:

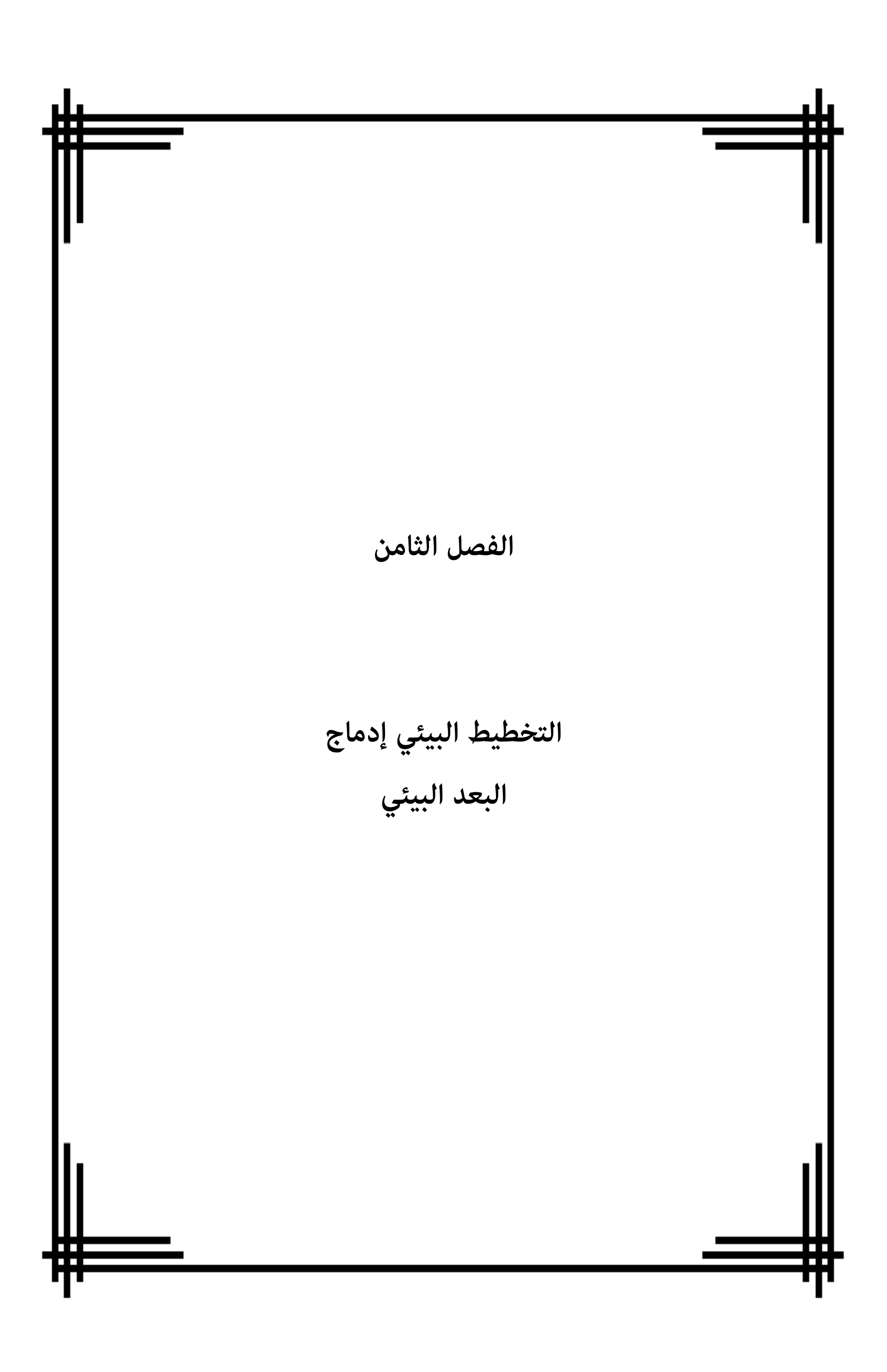
- وفورات في التكاليف: والتي منها
- الوفورات الناتجة عن تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الأخرى؛
- الوفورات الناتجة عن إعادة دوران المنتجات، وبيع الإنتاج، والمخلفات؛
- التخفيض في تكاليف التخلص من النفايات؛
- التخفيض مـن الغرامـات المفروضـة عـن مخالفـات بيئيـة، والتخفـيض في الجـزاءات التـي تتكبدها المنشأة عن أنشطة مسببة للتلوث، فضلا عن تخفيض التعويضات القانونية نظـير الأضرار البيئية.
- زيادة الإيرادات: وذلك من خلال
- زيادة المساهمة الحدية للمنتجات الخضراء لأنها تباع بسعر أعلى من سواها؛
- زيادة حصة المنشأة لمنتجات جديدة إلى فتح أسواق جديدة لهذه المنتجات؛
- الزيادة على طلب المنتجات التقليدية التي تساهم في تخفيف حدة التلوث.

هذا فضلا عن المنافع الاجتماعية والبيئية التي يحققها منها:

- حماية الأنظمة البيئية الطبيعية؛
- الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية كالأراضي والمياه والطاقة....؛
- تقليل كمية النفايات وإعادة استخدام المواد؛
- تقليل المخاطر المؤثرة عـلى صحة وأمـن الإنسـان والناتجـة عـن الانبعاثـات والإصـدارات الصناعية؛
- تحسين صحة الإنسان في العمل والمجتمع.

---

(1) عبد الصمد، مرجع سابق، ص249.



الفصل الثامن

التخطيط البيئي إدماج البعد البيئي

التخطيط البيئي إدماج

البعد البيئي

ضمن استراتيجية التنمية لقد شاع التخطيط في الوقت الحاضر حتى أصبحت كلمة التخطيط كلمة مألوفة نسمعها في المنزل وفي أماكن العمل وفي أجهزة الدولة والمؤسسات، ووسائل الإعلام، وأصبح غياب التخطيط المبرر الذي تعلق عليه كل أسباب ومظاهر التدهور والمشكلات البيئية التي نعاني منها، والحقيقة أن التخطيط بكل أبعاده وأشكاله أصبح وسيلة الدول في عصرنا الحاضر لتحقيق التنمية بكل مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية....الخ.

أصبح التخطيط التقليدي القائم على الاعتبارات الاقتصادية فقط دون مراعاة الآثار البيئية سببا في بروز الكثير من المشكلات البيئية، وأصبحت النظرية الاقتصادية التقليدية والناتج القومي كمقياس للنمو الاقتصادي محل نقد شديد، ومن هنا أدرك الاقتصاديون قبل غيرهم أهمية البيئة في دعم التنمية الاقتصادية وبدؤوا في الدعوة إلى التنمية الصحيحة بيئيا وقد أدى هذا إلى ظهور فرع جديد من العلوم الاقتصادية يسمى الاقتصاد البيئي[1]، فاستخدام موارد البيئة والضغط عليها دون أخذ البعد البيئي في الاعتبار يؤدي إلى تجاوز التحمل البيئي الأقصى ومن هنا زاد الاهتمام بالبيئية كبعد جديد ومفهوم حتمي في التخطيط.

---

(1) زين الدين عبد المقصود (التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته)، قضايا بيئية، جمعية حماية البيئة، الكويت، ابريل 1982، عدد 25، ص76.

المطلب الأول

مفهوم التخطيط بشكل عام

يعد التخطيط نشاطا إنسانيا عاما يظهر في سلوك الإنسان كفرد وجماعة ويبرز في كل مستويات الجماعة، ويختلف تعريف التخطيط بحسب مجال البحث أو البحث أو زاوية الدراسة.

أولاً: تعريف التخطيط

التخطيط بشكل عام هو تعبئة الموارد المادية والبشرية المتاحة بغرض إحداث معدل معين من النمو خلال فترة قادمة وبعبارة أخرى فالتخطيط عبارة عن أهداف محددة يسعى الفرد أو المجتمع إلى تحقيقها في الفترة القادمة باستغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال[1]، كما يعرف التخطيط على أنه أسلوب عمل يدعو المجتمع لإتباع منهج علمي لرسم المستقبل وحل مشاكله سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العمرانية..الخ.

أما التخطيط في علم الإدارة فهو عبارة عن اختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي يتم تقيمها لتحديد البديل المناسب والذي يحقق الهدف، حيث تتضمن هذه العملية نشاطا ذهنيا يتعلق بالمستقبل وبالاقتراحات والتنبؤات التي تحكم هذا المستقبل وتطبق فيه[2].

في حين أن التخطيط كمفهوم اقتصادي يعرف على أنه حزمة من النشاطات المتتابعة التي يتم رسمها وتنفيذها لحل مشكلات اقتصادية معينة[3].

(1) رضا إسماعيل السوني، التخطيط الإداري، الطبعة الأولى، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص25.
(2) عيد محمد العازمي، الحماية الإدارية للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009 ، ص17.
(3) عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ، الطبعة الرابعة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص22.

أما التخطيط في علـم الاجـتماع فهـو نشـاط وأسـلوب علمـي ووسـيلة فنيـة وأداة إدارية تؤدي إلى التغير الاجتماعي والى وضع أفضـل اجتماعيـا وبيئيـا، ويهـدف التخطـيط لدراسة جميع أنواع الموارد والإمكانيات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينـة أو القريـة من أجل التحديد الدقيق للبدائل واختبار البديل المناسب بغرض تحسين الأوضاع وتحقيق النهوض والتقدم، وهو عبارة عن عملية تعاونية تتخذ صورة مكتوبة ومنشورة يقـال عنهـا الخطة[1].

ثانياً: عناصر التخطيط:

يقوم التخطيط على عنصرين اثنين هما التنبؤ بالمستقبل والاستعداد لمواجهته.

أولا: التنبؤ بالمستقبل: يقوم التخطـيط عـلى أسـاس تقـديرات وافتراضـات يتوقـع المخططون وقوعها مستقبلا خلال فترة زمنية معينة، ولذلك يضـعون الخطـة التـي تواجـه ذلك مستقبلا وتكون أساسا له[2].

ثانيا: الاستعداد لمواجهة المستقبل: يجـب أن تتسـم أهـداف التخطـيط بالواقعيـة، بحيث تكون هذه الأهداف قابلة للتحقيق فعلا، إذا لا يكفـي مجـرد تـوفر الهـدف المـراد تحققه في المستقبل، بل يتعين أن يتسم الهدف بالواقعية والقابليـة للتحقيـق، لـذلك فـإن التخطيط يفترض بالضرورة حل مشاكل الماضي ودراسته استعدادا للمستقبل، مع حصر كل الموارد والإمكانيات المتاحة للمستقبل، كما يتعين أن تحدد أفضل الطرق التي تـدخل عـلى الافتراضات المستقبلية للاستفادة منها خلال فترة الخطة[3].

(1) يوسـفي نـور الـدين، جبر ضرر التلـوث البيئـي دراسـة تحليليـة مقارنـة في ظـل أحكـام القـانون المـدني والتشريعات البيئية أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون مدني، جامعة بسكرة، 2012، ص17.
(2) محسن العبودي، التخطيط العمراني بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص7.
(3) محسن العبودي، مرجع سابق، ص77.

ثالثاً: أهمية التخطيط: للتخطيط أهمية كبيرة، فهو الطريق لتحقيق الهدف بشكل يمنع الإسراف والازدواج ويوفر الجهد والمال، حيث يقوم على دراسات وافتراضات وتنبؤات متعددة تكون في ذهن المخططين عند وضعهم للخطط، فلا يكون العمل ارتجاليا ينساب طبقا لمبدأ التجربة والخطأ بل يقوم على دراسات واسعة[1].

وتبرز أيضا أهميته في التنسيق بين المشروعات التنموية، وهذا يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والإمكانيات وضمان عدم انحراف التخطيط عن القواعد السليمة في الخطة، ويؤدي بالتالي إلى تنمية وتطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية[2].

كما يضمن التخطيط عدم تركيز التنمية في مجال واحد فقط أو إقليم واحد فقط، وإنما توزع بين مختلف المجالات ومختلف أقاليم الدولة، فضلا عن إنجاز الخطة في وقت يعتمد على الدقة في البيانات والمعلومات بشكل يؤدي إلى الاستفادة منها في حل المشكلات المتوقعة في المستقبل.

المطلب الثاني

مفهوم التخطيط البيئي

أدى تعدد المصطلحات التي تعبر عن التخطيط البيئي إلى عدم فعالية تطبيق المعيار الشكلي في التعرف على المخططات البيئية، لذلك يستحسن اعتماد المعيار الموضوعي والذي يقوم على أساس فحص محتوى المخطط وطريقة اعتماده لنتمكن من بعد ذلك من تصنيفه بأنه مخطط بيئي أو غير ذلك[3].

---

(1) حسام العربي، التخطيط الإداري، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص7.

(2) العربي، مرجع سابق، ص72.

(3) وناس يحي ، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، جامعة تلمسان، 2007، ص26.

أولاً: تعريف التخطيط البيئي:

حيث يعرف التخطيط البيئي على أنه منهج يقوم ويعدل خطط التنمية من منظور بيئي، أو بمعنى آخر هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المنظور وغير المنظور[1] .

كما يمكن تعريفه أيضا بأنه التخطيط الذي يهتم بالقدرات أو الحمولة البيئية بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية وطموحاتها الحد البيئي الحرج، وهو الحد الذي يجب التوقف عنده حتى لا تحدث نتائج عكسية قد تعصف بكل ثمار مشروعات خطط التنمية[2].

ويعرف التخطيط البيئي أيضا على أنه وضع برنامج يتضمن قواعد وتنظيمات محددة لحماية البيئة، من خلال التوقع والتنبؤ بالمخاطر والمشكلات البيئية والتي يمكن أن تظهر مستقبلا، وأخذ الحيطة والحذر بشأنها عن طريق وضع الخطط اللازمة للوقاية منها والتقليل من خسائرها[3].

ومما سبق يمكن أن نعرف التخطيط البيئي بأنه مفهوم ورؤية واعية تعمل كضابط لكل أنواع الخطط الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف استخدام موارد البيئة بما يحقق لها الاستخدام المتوازن والآمن.

ثانياً: أهمية التخطيط البيئي:

يؤدي التخطيط البيئي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وحماية البيئة من سوء استغلال الموارد وترشيد استخدامها وفي ذلك تحقيق منافع اقتصادية كبيرة.

---

(1) نور أوسرير ومحمد حمو، الاقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص61.

(2) نور أوسرير ومحمد حمو، نفس المرجع، ص59.

(3) إسماعيل نجم الدين زنكنة، القانون الإداري البيئي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2012، ص266.

كما تكمن أهمية التخطيط البيئي في اعتباره من بين أنجع الوسائل لحماية البيئة ويرجع ذلك لطبيعته الوقائية، إذ يتحاشى بواسطته حدوث المخاطر والمشاكل البيئية قبل حدوثها، كما أنه بواسطة هذا النوع من التخطيط يمكن تجنب الوقوع في التناقض بين السياسات التي تنتهجها الأجهزة والمؤسسات التي لها علاقة بحماية البيئة، وذلك بسبب أن التخطيط غالبا ما يحدد دور كل من الأجهزة والمؤسسات تلك تحديدا دقيقا، وكذلك التنسيق فيما بينها لأجل الحماية الأمثل للبيئة[1].

ويضم التخطيط البيئي في طياته مشروعات تحقق أرباحا اقتصادية وخير مثال على ذلك مشروعات الاستفادة من المخلفات وإعادة تدويرها، فبدل التخلص منها والتحمل في سبيل ذلك نفقات مالية وآثار بيئية سلبية فإنه يتم التعامل مع المخلفات كمورد اقتصادي يتم من خلال إعادة تدويرها إنتاج العديد من المنتجات[2].

إن التخطيط البيئي من خلال معالجته للمشكلات البيئية وتقويمه لمختلف المشروعات وجعلها لا تنتج آثار بيئية سلبية يؤدي في نهاية الأمر إلى خلق بيئة صحية آمنة يعيش فيها أفراد أصحاء بعيدين عن ضغوطات المشكلات البيئية، وبالتالي فإن هؤلاء الأفراد يكونون أكثر قدرة على العمل والإنتاج مما يؤدي ذلك إلى تحقيق نمو اقتصادي، كما أنه يقلل من النفقات المصروفة على العلاج الصحي.

إن تطبيق المبادئ التي تقوم عليها عمليات التخطيط البيئي من شأنها أن تدفع إلى تحقيق وفرة اقتصادية، فمثلا لتحقيق مبدأ الوقاية خير من العلاج يستلزم إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الجديدة، بحيث يتم التعرف على الأضرار البيئية التي قد تنتج عنها وذلك لتفاديها مسبقاً.

---

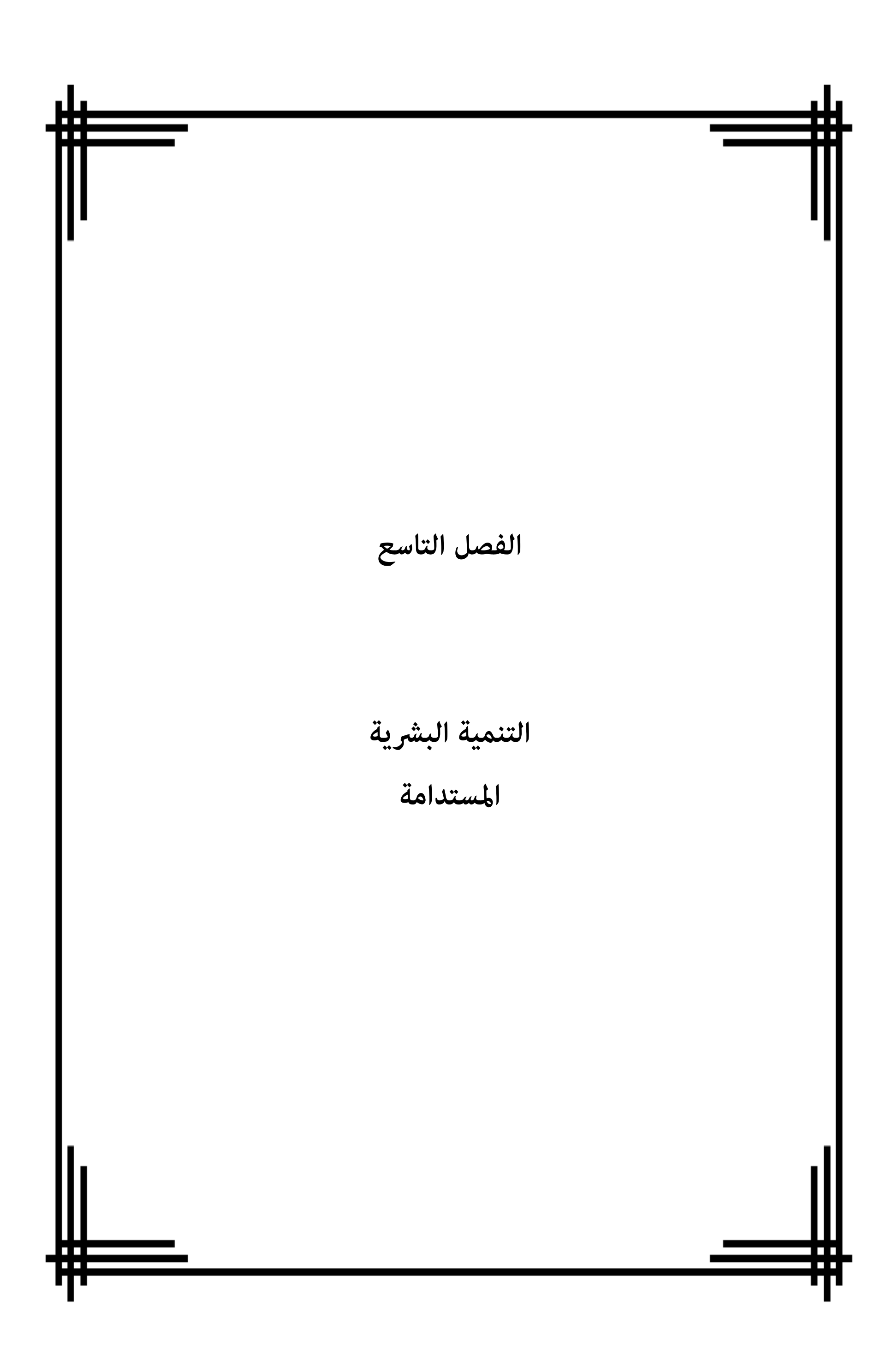
(1) محمد العازمي، مرجع سابق، ص16.

(2) نور أوسرير ومحمد حمو، نفس المرجع، ص60.

وبالتالي يتم تفادي النفقات المالية التي كانت ستتطلب لمواجهة تلك الأضرار، كما أن مبدأ الاعتماد على الذات يساعد على تحقيق وفرة اقتصادية فهو يدفع نحو الاعتماد على الخيارات والتقنيات المحلية بدلا من صرف أموال طائلة في استيراد الخيارات والتقنيات الأجنبية، وكذلك بالنسبة لمبدأ العودة إلى الطبيعية الذي يدفع إلى الاعتماد على الحلول الطبيعية المنخفضة التكاليف[1].

إن التخطيط البيئي يهتم بكفاءة استخدام الطاقة وتقليل الفاقد منها بما يؤدي ذلك إلى تحقيق وفرة اقتصادية، كما أن الاهتمام بالبحث عن مصادر بديلة متجددة للطاقة يؤدي إلى خلق فرص اقتصادية.

(1) منور أوسرير ومحمد حمو، مرجع سابق، ص52.



الفصل التاسع

التنمية البشرية
المستدامة

التنمية البشرية المستدامة

تعاني اقتصاديات مختلف دول العالم من ظاهرة البطالة والتي بـالرغم مـن تحقـق الانتعـاش والنمـو الاقتصـادي تتفـاقم مشـكلتها مـن سـنة لأخـرى، حيـث تعـد مـن أكـثر المشكلات تعقيدا في المجتمع. وبما أن التنمية المستدامة قد بدأت تشق طريقها من خـلال التركيز على أهمية العنصر البشري في تطـور ونمـو الاقتصـاد، فيجـب تسـليط الضـوء عـلى ظاهرة البطالة وعلى آثارها على المجتمع لـيس في الوقـت الـراهن فقـط وإنمـا في الأزمـان القادمة أيضا،حيث أن تقديم البعد الإنساني يضع التنمية البشرية ضمن أولويـات التنميـة المستدامة لبلد ما، لأن موضوع تنمية القوى البشرية المحلية وزيـادة توظيفهـا يعـد أحـد الأهـداف الرئيسـية لخطـط التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة، لكونهـا ترمـي إلى تنفيـذ السياسات التي تساعد على زيادة فرص العمل للقوى العاملة المحلية مـن خـلال معالجـة المعوقات التي تواجه تنميتها.

المطلب الأول

مفهوم التنمية البشرية المستدامة[1]

نشأت نظرية التنمية البشرية المستدامة نتيجة للتوليف بين منهجين للتنمية. أولهما هو استراتيجية التنمية البشرية التي طرحت في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثانيهما منهج التنمية المستدامة الذي وضعه أخصائيون بيئيون واعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام 1992.

ويكمن جوهر هذا التوليف في الوصف التالي الذي ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان «مبادرات من أجل التغيير»: إن التنمية البشرية المستدامة لا تحقق نموا اقتصاديا فحسب، وإنما تقوم أيضا بتوزيع فوائده توزيعا عادلا. وهي أيضا نمط للتنمية يقوم بالمحافظة على البيئة، لا بتدميرها، ويمكن البشر بدلا من تهميشهم. وهي في الأساس نمط للتنمية يعطي الأولوية للفقراء،

---

(1) للمزيد انظر إلى المراجع الآتية:

- مهديد فاطمة الزهراء، أ. الهاشمي بن واضح، بحث بعنوان «التنمية البشرية المستدامة كآلية لمحاربة البطالة حالة الجزائر».
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي حلقات الارتباط الاستراتيجية ودلالاتها، نيويورك، 1997م.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1996م، نيويورك، 1996م.
- جورج القصيفي: التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995م.
- جورج قرم: التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي حالة العالم العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1997م.
- طارق بانوري وآخرون: التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (ألاسكوا)، 1996م.
- محمد محمود الأمام: التنمية البشرية من المنظور القومي، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995م.

ويوسع الفرص والخيارات المتاحة لهم، ويـوفر لهـم إمكانيـة المشـاركة في اتخـاذ القـرارات ذات العلاقة بمعيشتهم. وعليه، فإن التنمية البشرية المستدامة هي مـنهج للتنميـة يـدافع عن الفقراء وعن الطبيعة وفرص العمل والمرأة والطفل.

ويشترك هـذا المـنهج في دفاعـه عـن الفقـراء مـع مـنهج التنميـة المسـمى «مـنهج الاحتياجات الأساسية» الذي قامت منظمـة العمـل الدوليـة وغيرهـا مـن مـنظمات الأمـم المتحدة بترويجه في السبعينيات. غير أنه يختلف عنـه في الكيفيـة التـي يعـالج بهـا قضـايا الفقراء. فبينما يقتصر منهج الاحتياجات الأساسية عـلى ضرورة الوصـول إلى الفقـراء كفئـة مستهدفة بغرض إمدادهم بضروريات الحياة، يقوم منهج التنمية البشرية المستدامة بالتركيز على دور البشر باعتبارهم كائنات فاعلة، لا كفئة مستهدفة بتـدخلات ذات طبيعـة خـيرة. وعـلى هـذا الأسـاس، يمكـن القـول أن مـنهج التنميـة البشريـة المسـتدامة لا بـد أن يبـدأ بالاعتراف بأن أهم موارد البلـدان هـي معـارف سـكانها ومهـاراتهم وخـبراتهم وثقافـاتهم وطاقاتهم وإبداعهم.

وعلى نقيض النموذج التقليدي للتنميـة، يؤكـد مـنهج التنميـة البشريـة المسـتدامة على دور البشر ضمن السياق الاجتماعـي الـذي يعيشـون فيـه. لـذا، فـإن تعزيـز التنميـة البشرية المستدامة يتم من خلال مجتمعات مدنية قوية تسودها أنماط تعامل تقـوم عـلى الثقة والتعاون. وإن أية استراتيجية متسقة للتنمية البشرية المسـتدامة لا يمكـن أن تعيـق النمو الاقتصادي، بل على العكس، فإن التركيز على البشر وعلى المجتمعات البشريـة يعتـبر حافزا للنمو الاقتصادي. كما لا يمكن التقليل من أهمية سياسـات الاقتصـاد الكـلي، إلا أنـه ينبغي أن تكـون هـذه السياسـات مصـممة بوضـوح لـدعم أهـداف الاسـتدامة والتنميـة البشرية.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن مـنهج التنميـة البشريـة المسـتدامة لا يقلـل مـن أهمية الدور الذي يؤديه التقدم التكنولوجي وتكوين رأس المال المـادي في التنميـة الاقتصادية، لكنه يؤكد على أنهما، في نهاية الأمر، مجرد وسائل تقتصر أهميتها عـلى

خدمة الإنسان. ومن هنا فإن أنماط التنمية التي تعطي الأولوية للآلة على حساب الإنسان وتسمح بتفكك النسيج الاجتماعي باسم النمو والتحديث، لا يمكن أن تحقق تنمية مستدامة في المجتمعات التي تطبق فيها.

كما شهدت التسعينيات توسعا في محاولات فهم الجوانب النوعية لعلاقة التفاعل بين الدول ومؤسسات المجتمع المدني والسوق، وبدا اقتصاديو التنمية يراعون دور المؤسسات والمجتمع المدني في تحقيق التنمية.

وقد أثبت الفكر الاقتصادي أن تشكيل المؤسسات المجتمعية وتطويرها التدريجي ثم إنضاجها، هي المفاتيح الرئيسة للتنمية، وأن هذه المتغيرات تتمتع بأهمية نسبية أعلى من الاستثمار في رأس المال الثابت. ووفقا لهذه المدرسة في الفكر التنموي يعتبر تكوين رأس المال الثابت ناتجا من نواتج التنمية وليس المحرك الأساسي لها.

وفي الفترة ذاتها، أصبح نشاط مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية التي تمثل الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، يشكل رافدا هاما للفكر التنموي. وأدى ذلك إلى ظهور مفاهيم جديدة أخرى مثل «الاستدامة» و«التمكين» وغيرها. واكتسبت هذه المصطلحات شرعية مفاهيمية ضمن هذا الفكر.

وعلى الرغم من توافق الآراء على أن مهارات البشر هي مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا انه يجدر بنا أن نؤكد هنا أن منهج التنمية البشرية المستدامة يختلف عن منهج رأس المال البشري. ففي حين يتعامل المنهج الأول مع البشر كغاية للتنمية يتعامل الثاني مع التنمية البشرية على أساس كون الاستثمار في البشر عملية مفيدة تؤدي إلى النمو الاقتصادي. ومع أن هذين الاتجاهين قد لا يتناقضان فيما يتعلق بالسياسات التي يوصيان بها، إلا أن كلا منهما يعكس موقفا نظريا مختلفا في تفسير التنمية. ومن ناحية أخرى، يتميز منهج التنمية البشرية المستدامة بتركيزه على ما هو إجماعي أساسا وغير فردي في قدرات الناس، ففي حين يعترف بأن تطوير معارف الأفراد ومهاراتهم ضروري للتنمية، إلا أنه يعتبره غير

كاف لتحقيق تنمية مستدامة، بل يؤكد على أن أنماط التفاعل بين الناس هي التـي تخلـق الفرق بين رأس المال الاجتماعي ورأس المال البشري. وإضافة إلى ذلك، فـإن مـنهج التنميـة المستدامة يتضمن مفهوم الاستدامة الذي يتعلق بتنمية مجتمـع بأكملـه، ومـن هنـا فـإن الاستدامة لابد أن تعامل كهدف مجتمعي.

ورأس المال الاجتماعي ذو طبيعة أكثر إنصافا مـن الأنـواع الأخـرى مـن رأس المـال. فرأس المال الإنتاجي ورأس المال المالي يمـتلكهما عـادة أفـراد أو الدولـة. وهـما يسـتلزمان تواجد علاقة عمودية بين المالك ومن يعملون معه. أما تراكم رأس المال الاجتماعـي، فإنـه يتوزع على الجميع. بل إنه قد يفيد الضعفاء أكثر مما يفيد ذوي السلطة والنفوذ.

وعلى ضوء الفروقات السابقة، فإنه يمكن تقسيم رأس المال إلى الفئات التالية:

- رأس المال الطبيعي، ويتكون من الأرض والمياه وموارد الطاقة والمعادن.
- رأس المال المالي، وهو يسخر للاستهلاك والاستثمار.
- رأس المال الإنتاجي الذي يتألف من المعدات والآلات وما إلى ذلك.
- رأس المال الذي تتشكل منه البنية الأساسية.
- رأس المال البشري الذي يتألف من معارف وخبرات ومهارات عموم السكان.
- رأس المـال الاجتماعـي الـذي يتـألف مـن الأعـراف والمؤسسـات والشـبكات والمـنظمات والتقاليد وأنماط التصرف المجتمعي.

وإن تـراكم رأس المـال الاجتماعـي هـو المفتـاح لـنمط مـن التنميـة أكـثر إنسـانية واستدامة، بل إن الثروة الممثلة برأس مال اجتماعي يمكـن أن تعتـبر غايـة بـذاتها. كـما أن العيش في المجتمعات التي تتسم برأسمال اجتماعي متطور تكون أفضل بكثير من العـيش في المجتمعات التي يكون فيها رأس المال الاجتماعي ضعيفا. كذلك يخلق وجود رأس المـال الاجتماعي المتطور بيئة صالحة للنمو الاقتصادي.

وإن كل مرحلة من مراحل التنمية تحتاج إلى «تركيبة» معينـة مـن مختلـف أنـواع رأس المال وهذا ما يجعل قضية الانتقال من مرحلة إلى أخرى غايـة في الأهميـة. فماليزيـا مثلا، استطاعت أن تنتقل مـن التنميـة المعتمـدة عـلى تصـدير المـواد الأوليـة إلى التنميـة المستدامة المعتمدة على مهارات سكانها. وقد كـان مفتـاح نجـاح الدولـة في تحقيـق هـذا الانتقال هـو السياسـات التـي اتبعـت في تحويـل الـدخل المتحقـق مـن تصـدير رأسـمالها الطبيعي (موارد طبيعية) إلى استثمار في أنواع أخرى من رأس المـال، كالاسـتثمار في البنيـة الأساسية والتعليم والبناء المؤسسي.

ولعل التحليل المتعمق للأنواع المختلفة من رأس المال التي تحتاجها كل مرحلة من مراحل التنميـة يـؤدي إلى رصـد السياسـات والأسـباب التـي قـادت إلى فشـل الكثـير مـن حكومات البلاد النامية أو مؤسسات التمويل الأجنبية في تحقيق تنمية مسـتدامة. ويبـدو من المؤكد الآن أن الإكثار من نوع واحد من رأس المال على حساب أنواع أخرى قد يـؤدي إلى نتـائج ضـارة. فلقـد أدى الاسـتثمار الكثيـف في المعـدات والآلات، في مرحلـة اسـتبدال الواردات، إلى أنماط من التنمية لم يمكن إدامتها. كذلك اظهر عقد السبعينيات الذي اتسـم بارتفاع أسعار السلع واستعداد البنـوك للإقـراض وارتفـاع مسـتويات المعونـة الأجنبيـة أن توفر رأس المال المالي قـد أدى إلى إعاقـة تـراكم رأس المـال الاجتماعـي والمؤسـسي، وبـروز ظواهر الفساد والرشوة، وهروب رؤوس الأموال من البلدان النامية. ومـا إن انتهـى العقـد حتى برزت أزمة الديون العامة الخانقة في البلدان النامية.

وإن التنمية المستدامة لا تحتاج إلى رأس المال المادي فقط، وإنما تحتاج أيضـا إلى الأنواع الأخرى من رأس المال التـي تخلـق وتحفز،وتحـافظ عـلى البيئـة المطلوبـة للتنمية. وقد أثبت التاريخ التنموي، بشكل لا يقبل الشك، أن توفر رأس المال المادي وحده دونما توفر بقية الأصناف من رأس المال، لا يؤدي إلى الاستدامة. فسيادة تقاليد وقيم المنافسة الاقتصادية مثلا يمكن أن تؤدي إلى تقادم رأس المال المـادي الممثـل في

الآلات والمعدات التي تشكل جزءا هاما من رأس المال المـادي للمجتمـع في وقـت قصـير جدا. كما أن عدم توفر القوى البشريـة التـي تقـوم بالصـيانة يـؤدي إلى تـدهور مكونـات البنية الأساسية مهما كانت متطورة. وإضافة إلى ذلك، فإن رأس المال الطبيعي الذي تملكـه الدول يمكن أن ينضب بسرعة كبيرة في حالة التركيز عليه بمفـرده، كـما قـد يـنجم عـن ذلك تدهور شديد للبيئة مثلا.

ومن ناحية أخرى، أثبتت التجارب التنموية لأقطار عديدة في العالم أن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي يؤدي إلى أنماط تنمية أكثر استدامة وتوازنـا بـالرغم مـن أنهـا قـد لا تتسم بالسرعـة أو الإنتاجيـة العاليـة. فتقاليـد التعـاون مـثلا أسـهل وأرخـص مـن تقاليـد التنافس، بمعنى أن التعاون يخلق جوا أكثر ملاءمة للنمو، كما يؤدي إلى هدر للموارد أقـل مما تؤدي إليه المنافسة، سواء كانت على الموارد أو كانت على العميـل النهـائي. والمجتمـع الغني برأسماله الاجتماعي، لديه ما يكفي مـن المقومـات لحـل مشـاكله دون اللجـوء إلى العنف، أو السلطة السياسية أو السياسات الاقتصادية الجديدة. وباختصار إن تـراكم رأس المال الاجتماعي يتيح توظيفا أكثر كفاءة للأنواع الأخرى من رأس المال المتوفرة في المجتمع.

وتشير إحدى الدراسات التي قام بها روبرت بوتمان (Putman) عن المجتمع المـدني في الجزءين الشمالي والجنوبي من إيطاليا إلى وجود علاقة إيجابية بين كل مـن رأس المـال الاجتماعي، وحسن الإدارة، والنمو الاقتصادي. وعلى الرغم من تشـابك العلاقـة بـين هـذه المتغيرات الثلاث، إلا أن الدراسة أثبتت بشكل مقنع أن التوفر الأكبر لرأس المال الاجتماعي في شمال إيطاليا قـد أدى إلى درجـات أعـلى مـن النمـو الاقتصـادي فيهـا مقارنـة بجنـوب إيطاليا. ويقول بوتمان «إن التقاليد المدنية السائدة في شمال إيطاليـا، تـفسر إلى حـد كبـير القدرة الأكبر لشمال إيطاليا على مجابهة تحديات وفرص القرنين التاسع عشر والعشرين». وهذا يؤدي إلى استنتاج أن التراكم المستمر لرأس المـال الاجتماعـي في شـمال إيطاليـا هـو أحد الأسباب الرئيسية وراء تطورها الاقتصادي والتنموي الذي فـاق مـا تحقـق في جنـوب إيطاليا.

وبينما تـؤدي تحلـيلات النظريـة الاقتصـادية الكلاسـيكية الحديـة إلى التركيـز عـلى التنافس باعتباره المحرك الرئيس للتنمية، يـؤدي تحليـل رأس المـال الاجتماعـي إلى التركيـز على التعاون باعتباره عاملا مساعدا في التنمية. وعلينا أن نؤكد هنا أن الفـرق بـين هـذين المنهجين هو فرق درجة التركيز إذ أن لكل من التنافس والتعاون أدوارا هامة في التنمية.

وإن الحكم على نجاح المؤسسات لا بد أن يتم ضمن الإطار المجتمعي الذي تعمـل فيه تلك المؤسسات، أي ينبغي تقييم أداء المؤسسة ضمن البلد الـذي تعمـل فيـه. ونجـاح مؤسسة ما في قطر ما لا يعني بالضرورة أنها ستنجح في أقطار أخرى. ولقد بينت التجـارب التنموية أنه كلما كانت الجهود الرامية إلى اسـتبدال التقاليـد القديمـة بمؤسسـات حديثـة تقترن بغطرسة وجهل ثقافي، أدى ذلك إلى خلق مشاكل معقدة ولم تنجح تلـك الجهـود في حل المشاكل التي كانت قائمة قبل نقل تلك المؤسسات.

إن الاعـتراف بالـدور الأسـاسي الـذي تلعبـه المؤسسـات في التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية قد أدى إلى فهم أوسع وأعمق للتعقيـد الـذي تنطـوي عليـه عمليـة التنميـة. ولقد حفز هذا الأمر مؤسسات التمويل الأجنبية والجهات المانحة إلى فرض شروط جديدة على البلدان الفقـيرة أضـيفت إلى القائمـة الطويلـة مـن الشروط السـابقة. ومعظـم هـذه الشروط الجديدة ذات طبيعة سياسة ومؤسسية، غالبـا مـا تـتلخص في شـعار جامـد هـو: ينبغي على الدول النامية التخلي عن التقاليد والقـيم القديمـة خاصـة تلـك التـي تتسـم بطبيعة جماعية لأنها تمثل عائقا للنمو.

ومن خلال ما تقدم يتضح إن التنمية البشرية المسـتدامة، تجمـع بـين محـورين من محـاور التنميـة. فهـي أكـبر مـن مجـرد حاصـل جمـع التنميـة البشريـة والتنميـة المستدامة، بكونها تضيف إلى عناصر التنمية ضرورة الاهـتمام بـرأس المـال الاجتماعـي، فتوسيع قدرات الناس لا معنى له إلا إذا ارتبط بزيادة استعداد الناس للالتزام الـواعي

بالتنازل عن بعض طموحاتهم من أجل الأجيال الحالية أو المقبلة. وفي ضوء التحديات العالمية الراهنة، لابد من تشجيع الناس على الاستثمار في علاقات تعاونية مع بعضهم بعضا، وعلى تبني آليات جديدة للضبط الاجتماعي تكون نابعة من مبادراتهم الخاصة، لا من مصادر رسمية بعيدة عنهم.

وبناء عليه يمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة بأنها توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية بعدل طريقة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة. هذا التعريف يدرك بأن التنمية تبدأ بالناس؛ وأنت التنمية لا تحدث إلا عندما يكون الناس مسؤولين عن توفير شروطها؛ وأن التنمية هي نتاج أشكال من العمل الجماعي تسوده الإرادة الطوعية، لا القسر والإرغام وأن الاهتمامات القطاعية مترابطة ويجب النظر إليها في سياق الخطط الاستراتيجية البعيدة المدى؛ وأن التنمية لا تكون قابلة للاستدامة إلا إذا تم اعتماد منظور يلحظ العلاقة بين الأجيال المتلاحقة.

كما يعرفها تقرير التنمية البشرية لعام 1994 بأنها «تنمية موالية للناس، وموالية لفرص العمل، وموالية للطبيعة، فهي تعطي أولوية للحد من الفقر والعمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي ولإعادة تأهيل البيئة، وهي تعجل بالنمو الاقتصادي وتترجمه إلى تحسينات في حياة البشر دون تدمير رأس المال اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة»[1]. أي أن التنمية البشرية المستدامة تؤكد على أهمية النمو الاقتصادي، لكنها لا توافق على كون النمو الاقتصادي هدفا بحد ذاته، بل وسيلة ضرورية غير كافية، وعليه فإن النمو يجب أن يعتمد على مقاربة إعادة التوزيع مع النمو، ويوجه نحو القضاء على الفقر وخلق فرص العمل، وان عملية توزيع النمو

(1) Human development report 1994, op.cit, p.4.

يجب أن تكون أقل تبديدا للموارد الطبيعة وفي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء[1].

وحسب بعض الباحثين فإن التنمية البشرية المستدامة هي «إنماء لطاقات البشر وكفاءاتهم، من ناحية، وإتاحة الخيارات والفرص أمامهم بكل عدل وموضوعية، وعلى قاعدة الحرية والمساواة والشفافية والمساءلة واتخاذ القرارات بالمشاركة الفعالة والمسؤولة»[2]. فتوفر العقل البشري هو العامل الحاسم في التنمية المستدامة ولا غنى في ذلك عن مجموعة الشروط المرتبطة بحرية الإنسان، العدل، المساواة وكل العوامل المتعلقة بحياته الطبيعية والعادية في مجتمعه والتي تجسد انتمائه إلى وطنه.

من هذا التعريف، نفهم أن التنمية البشرية المستدامة ترتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية من خلال تأكيدها على سيادة القانون والضمانات الدستورية والمساواة وتكافؤ الفرص، وحرية التعبير وتخفيف القيود على وسائل الإعلام، فضلا عن تأكيدها على المشاركة السياسية التي تضمن حرية تكوين منظمات المجتمع المدني (الجمعيات والنقابات..) والتعددية الحزبية وحق المعارضة، والانتخابات ومراقبة عمل الحكومة. وفي هذا الاتجاه يؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 2000 على «أن ضمان الحقوق المدنية والسياسية ليس غاية في حد ذاته، بل هو أيضا وسيلة للقضاء على الفقر، وضمان الحرية لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، يمكن أن تحقق الكثير فيما يتعلق بإفساح المجال السياسي للفقراء للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم[3].

(1) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، 2008 ، ص63.

(2) علي أحمد الطراح، غسان منير، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة دراسات في آثار العولمة والتحولات العالمية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004 ، ص7 .

(3) رعد سامي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص 68، 69.

فالتنمية البشرية المستدامة تقدم الأساس لاستعادة الثقافة بالتفاعل ما بين ما هـو اجتماعي وسياسي. وتتطلب استعادة الثقـة هـذه، اعتبـار العلاقـات بـين الأفـراد والفئـات الاجتماعية جانبا هام من النسـيج الاجتماعـي والبيئـي. والحـق أن مـا يتمتـع بـه النظـام الاجتماعي من اتساع وتنوع هو الذي يربط بين المجتمعات ويكسبها طابعها الإنساني.

إن التحـديات التـي تواجـه البشريـة تتطلـب تغيـيرات كبـيرة في كـل مـن الـنظم الاجتماعية والأداء المؤسـسي ولا يمكـن تحقيـق هـذه التغيـيرات بـالتخطيط وحـده. فهـي تتطلب أيضـا الملاحظـة الدقيقـة لهـذه التغيـيرات وإعـداد منهجيـات تجريبيـة لرصـدها. فالتجارب الاجتماعية تقدم مؤشرات هامة عن الطريقـة التـي يتحـرك بهـا المجتمـع نحـو التنمية البشرية المستدامة. ولكي تصبح المشاريع فاعلة كخيارات تنمويـة، فإنهـا يجـب أن تراعي مجموعة من العوامل:

أولا: أن تنبـع الأفكـار والابتكـارات مـن البيئـة المحليـة، وأن يكـون النـاس، الـذين تهمهم هذه المشاريع، مشاركين فيها أثناء إعدادها. ومن خلال مثـل هـذا الامـتلاك لزمـام الأمور، فقط يمكن ترجمـة دروس الـتعلم الاجتماعـي إلى أشـكال جديـدة مـن رأس المـال الاجتماعي.

وثانيـا: يجـب أن تكـون المشـاريع مفتوحـة للمشـاركة لـكي تقـدم فرصـا تعليميـة متكافئة للمشتركين فيها.

وثالثا: تحتاج المشاريع إلى أن تصاغ بطرق ملهمة وحافزة على العمل.

ورابعا: تحتاج إلى أفق زمني واسع كي يسمح بالتعلم المتراكم والمتكرر.

وأخيرا: يجب أن تسهم في التطور المؤسسي الذي يمكن تعريفه عامـة بأنـه تشـكيل أنماط سلوك وعادات جديدة. فالمشاريع المصممة لتحيق أهداف إدارية بالدرجـة الأولى لا يحتمل أن تسهم في التنمية البشرية المستدامة.

ومن أجل ترجمة الرؤية المتطورة للتنمية البشرية المستدامة إلى حقيقة واقعة يجب على منظمات العمل العربي المشترك ومؤسسات المجتمع المدني أن تعتبر نفسها:

- حافزا على التغيير الاجتماعي ومنادية به.
- وكالات تقوم بحشد وتعبئة ذوي المصلحة في التنمية البشرية المستدامة.
- مؤيدة للشركاء المحتملين في العملية.
- أجهزة تقوم بالنقد الذاتي والتقويم الذاتي.
- مشجعة للمؤسسات التي تحسن عمليات مساءلة شركاء في العمل التنموي.

إن التأكيد على المبادرات المحلية والتعلم الاجتماعي يقلل من الحاجة إلى التدخل المباشر في المشاريع والبرامج، ويفسح المجال لحشد التأييد، وإقامة الشبكات المترابطة وبناء القدرات. وينبغي أن يتم ذلك على كل المستويات: القومية، والوطنية، والمحلية. ومن الطرق الأساسية للقيام بذلك جيدا، خلق بيئة مؤسسية تسهل التعلم والمشاركة في الخبرة واستخلاص الدروس بين الشركاء المهتمين بذلك.

المطلب الثاني

المبادئ الرئيسية التي تستند عليها التنمية المستدامة

إذا الإنصاف والمشاركة هما من العوامل الرئيسية التي تحتاج إليها التنمية المستدامة.

فالمشاركة هي، في الحقيقة، ملازمة للإنصاف لأن الهدف ليس تحويل الموارد من فئة إلى أخرى دون زيادة الإنتاج، بل هو كامن في زيادة الثروة الوطنية وحالة الرقي العامة عن طريق فتح المجال أمام الجميع للمشاركة في النمو والحصول على حصة منصفة من الثروة الوطنية. ولذلك، يؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 1996 بأن استراتيجية النمو الاقتصادي التي تشدد على الناس وعلى إمكاناتهم الإنتاجية هي السبيل الوحيد لإتاحة فرص جديدة.

أ. مفهوم العدالة المبنية على الإنصاف
وتأثيره على نظرية التنمية المستدامة:

وهذا المفهوم يدعو إلى تنظيم المجتمع على أساس نظرية للعدالة تهدف إلى إيجاد التوازن الملائم بين طلبات متنافسة على ثروات البلاد. وهو ينفي أنه يمكن تبرير نظام اجتماعي تعوض فيه عن معاناة البعض بحبوحة أكبر للمجتمع ككل. فهو يرى «أن هذا الشيء قد يكون مسهلا (Expedient)، لكنه ليس عادلاً إذ أنه لا يعقل أن تكون حصة البعض أقل لكي يعيش الآخرون بالبحبوحة، وهو يزيد في هذا الشأن: إنما ليس هناك من ظلم في الفوائد الكبيرة التي يجنيها البعض، شرط أن يتحسن وضع الناس الذين لا يمتلكون الثروة، ويستنتج هذا المفهوم أنه طالما ترتبط بحبوحة كل شخص بنموذج تعاون لا يمكن بدون لأحد أن يعيش حياة هنيئة، فإن تقسيم الفوائد يجب أن يؤدي إلى جذب التعاون الإرادي لكل الأشخاص المعنيين، بمن فيهم الذين يستفيدون أقل من غيرهم بسبب موقعهم. لكن ذلك لن يحصل في غياب طرح شروط معقولة. فهذا التصور للعدالة يعتمد على ضرورة إلغاء المسلمات السائدة على المستوى الاجتماعي والمواقع العشوائية القائمة فعلا في التنافس حول الامتيازات السياسية والاقتصادية.

ويبدو أن هذا المفهوم عن مبادئ العدالة التي يمكن أن تؤسس نموذجا للعلاقات المجتمعية، يعود إلى التيارات اليونانية الفلسفية القديمة الداعية إلى مبدأ الإنصاف والعلاقات المنصفة بين الناس.

ويبدو جليا أن الأصوات تتعالى في معظم المجتمعات حول ضرورة إيجاد آليات اقتصادية لا تؤدي إلى ما يشهده العالم شمالاً وجنوباً وشرقاً من زيادة في الفقر والبطالة والتهميش تصيب فئات واسعة من السكان، بل إلى أن يعيش العالم ككل حالة بحبوحة ورقي وتقدم علمي وتكنولوجي هائلة. ومن هنا أهمية قضية الإنصاف والمشاركة في

المجال الاقتصادي. أن أنصار نظرية الإنصاف والمشاركة في المجال الاقتصادي يبدون قلقهم العميق من تفاقم الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات داخل المجتمعات وبين المجتمعات، وزيادة عدد اللاجئين عالميا والعاطلين عن العمل أو المحرومين من الغذاء أو الأدوية أو المياه غير الملوثة، وهو يرون اتجاها تصاعديا في عدد هذه الظواهر السلبية التي تعود أسبابها الجوهرية إلى تناقص الإنصاف وقلة المشاركة الاقتصادية سواء في العلاقات الاقتصادية والسياسية داخل كل دولة أو بين الدول.

ب. مبادئ التمكين والحاكمية والمساءلة:

أصبح مفهوم «التمكين» (Empowerment) من المفاهيم الرئيسية في تصور مقومات التنمية المستدامة. وتعني كلمة التمكين أن الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، وأن هذه القرارات والآليات يجب ألا تصاغ في غيابهم ودون أن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية وطموحاتهم. وهذه المشاركة تتيح لهم الوصول إلى خيارات أوسع في توجيه مصيرهم وفتح مجالات عمل جديدة، والحصول على وسائل إنتاج وعمل، ولو متواضعة. وليس من الإنصاف بطبيعة الحال أن تتخذ قرارات اقتصادية واجتماعية وبيئية دون سماع وجهة نظر جميع المعنيين بمثل هذه القرارات ومشاركتهم في صياغتها لكي تراعي مصالحهم الحيوية. ومن هنا ضرورة المشاركة في الحياة السياسية وضرورة تقوية الهيئات المهنية والمدنية ومشاركة الناس فيها كي يكون للجميع صوت في مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتأثير على اتخاذ القرارات.

وإن تقوية الهيئات والمنظمات المدنية، هي أيضا، ضرورية لتحسين نوعية الحياة السياسية والضغط على أهل الحكم لكي يصغوا إلى آراء الناس بجميع فئاتهم، كما أنها عنصر هام لما يسمى «الحاكمية» أو «حسن الإدارة» (Governance)، أي جدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع على أساس الحوار بين الحاكم

والمحكوم ووجود أدوات المراقبة والمحاسبة وآليات سليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الناس، ولتعديلها بسرعة عندما تظهر لمثل هذه القرارات، تبعات تقع على المجتمع أو بعض فئاته. ويتفرع عن هذا المبدأ مبدأ آخر أصبح أيضا دارجا في أدبيات التنمية المستدامة، وهو قابلية أهل الحكم لتحمل المسؤولية عن أعمالهم، أي المساءلة (Accountability). وتعني قابلية تحمل المسؤولية أن أصحاب القرار يعملون في جو من الشفافية ويقدمون المعلومات الكافية لتقييم القرارات المتخذة ونتائج تنفيذها على المجتمع بكل فئاته، وهم يقبلون بالتنحي عن المسؤولية في حال ارتكابهم أخطاء في ممارسة الحكم واتخاذ القرارات، وخضوعهم لاعتبارات عائدة إلى مصالح خاصة أو فرعية في ممارسة وظائفهم السياسية والإدارية، بدلا من التقيد بالمصلحة العامة ومبادئ الإنصاف المذكورة سلفا. ويتناول هذا المبدأ الهيئات المدنية التي تعمل في الشأن العام مثل النقابات العمالية أو المهنية والتي هي مسؤولة عن الحوار مع أهل الحكم والدولة وأجهزتها.

والحقيقة أن هذه المبادئ ليست جديدة أو حديثة. فالاهتمام بتحقيق المصلحة العام على صعيد المجتمع أو في العلاقات بين المجتمعات كان دائما من اهتمامات كبار الفلاسفة والأنبياء والرسل والمصلحين. والتراث العربي والإسلامي بشكل خاص حافل بالاهتمام بالعدالة والإنصاف وبالمطالبة بتحقيق مصلحة الأمة وزيادة الشورى والعلم. لكن الجهد الذي يبذل الآن في أدبيات التنمية لإعادة تأكيد هذه المبادئ بمقولات ومفاهيم عصرية يدل بوضوح على التدهور العام الحاصل في أساليب الحكم المحلية والدولية، مع يتضمنه هذا التدهور من تزايد في النزاعات الأهلية أو الإقليمية وزيادة الفقر والظلم والفساد في وسط البحبوحة العامة والتقدم العلمي والصناعي الهائل.

ويبدو أن المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة التي تكون المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها هي التالية:

- الإنصاف، أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.
- التمكين، أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.
- حسن الإدارة والمساءلة، أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية.
- التضامن، بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات:
  - للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.
  - لعدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة.
  - لتأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية وكل الدول.

وفي نهاية التحليل، تعتمد التنمية المستدامة على ثلاثة أعمدة رئيسية ومتكاملة:

- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.
- الاعتناء بالرأسمال البشري بكل فئاته ومكوناته بحيث تتوفر للجميع المهارات والقدرات والصحة للمشاركة في دورة الإنتاج.
- تطوير الرأسمال المجتمعي، أي الإطار التنظيمي للعلاقات المجتمعية على أساس مبادئ حسن الإدارة والمساءلة والإنصاف والمشاركة في اتخاذ القرارات.

المطلب الثالث

مفهوم البطالة وأنواعها

1. تعريفها:

طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.

2. أنواعها:

البطالة الهيكلية: تنتج بسبب التغيرات الهيكلية في تنظيم الاقتصاد الوطني وعدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمؤهلات وخبرات الأفراد الراغبين في العمل والباحثين عنه.

البطالة الاحتكاكية: تنتج عن نقص المعلومات لدى الباحث عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص عمل.

البطالة الدورية (الظرفية): هي البطالة الناتجة عن الظروف والأزمات الاقتصادية.

البطالة المقنعة: وهي تتمثل بحالة من يؤدي عملاً ثانوياً لا يوفر لهُ كفايتهُ من سبل العيش، أو إن بضعة أفراد يعملون سوية في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان منهم.وفي كلا الحالتين لا يؤدي الشخص عملا مناسب مع ما لديه من قدرات وطاقة للعمل.

المطلب الرابع

قياس التنمية البشرية في إطار عربي

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التنسيق مع المنظمات والحكومات الإقليمية من أجل إصدار تقارير سنوية تدرس حالة التنمية البشرية لتلك الأقاليم والدول، وفي عام 2002 صدر أول تقرير ل لتنمية البشرية في الوطن العربي، وأطلق عليه «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 200».

اعتمد هذا التقرير على استخدام مصطلح التنمية الإنسانية كبديل عن التنمية البشرية، إذ يقول (نادر فرجاني) وهو المؤلف الرئيس للتقرير «لقد شاع في اللغة العربية استعمال (التنمية البشرية) كترجمة للمصطلح الانجليزي (Human development) إلا أن التنمية الإنسانية عندنا تعريب أصدق تعبيرا عن المضمون،

الكامل للمفهوم»، ويضيف «على حين تستعمل كلمتا البشرية والإنسانية تبادليا في اللغة العربية، إلا أنه يمكن إنشاء تفرقة دقيقة بين الأولى، كمجموعة من المخلوقات، والثانية كحالة راقية من الوجود البشري[1]»

وقد حدد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 نواقص التنمية في الوطن العربي، وهي كالتالي[2]:

1- نقص الحرية.

2-نقص تمكين المرأة.

3 - نقص اكتساب المعرفة.

واعتمد نفس التقرير ستة مؤشرات أساسية للتنمية الإنسانية وهي كالآتي[3]:

- العمر المتوقع عند الميلاد، كمقياس عام للصحة في مجملها.
- التحصيل العلمي، كما يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب دليل التنمية البشرية.
- مقياس الحرية، تعبيرا عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية، لكي يعكس قصور التمتع بالحرية في البلدان العربية.
- مقياس تمكين النوع، كما يحسبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يعكس مدى توصل النساء للقوة في المجتمع، ويعكس قصور تمكين المرأة في البلدان العربية.

(1) رعد سامي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص84 .

(2) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 مرجع سابق، ص4 .

(3) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 مرجع سابق، ص18 .

- الاتصال بشبكة الانترنت، مقاسا بعدد حواسيب الانترنت الأساسية للسكان، للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات (التوصل لتقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة هو أحد متطلبات الانتفاع من العولمة ويعكس قصور المعرفة في الدول العربية).
- انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد (بالطن لكل متر)، ويعكس المساهمة في الإضرار بالبيئة.

المراجع
باللغة العربية والأجنبية

(1) المراجع باللغة العربية

1. مصطفى يوسف كافي، «الاقتصاد الأخضر»، دار وائل، عمان، الأردن، 2016.
2. مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية الإيكولوجية آفاقها وتحدياتها، دار رسلان، دمشق، 2014.
3. مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار رسلان، دمشق، سورية، 2014.
4. مصطفى يوسف كافي، فلسفة التسويق الأخضر، دار مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2014
5. ثامر بكري وأحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري للنشر، الأردن،2009
6. صلاح الحجار، الإصلاح البيئي في الوطن العربي، ط1، دار الفكر العربي، مصر 2007
7. محمد عبد الوهاب الغزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO 9000-ISO14000، دار وائل للنشر، عمان، 2002
8. هشام بشير، مفهوم الاقتصاد الأخضر في ضوء التغيرات المناخية، شبكة البيئة الإلكترونية المصرية www.ennow.net
9. كما ل عبيد، الاقتصاد الأخضر، خيار لا مفر منه، الشبكة المعرفيةwww.veecos.com
10. صفات سلامة، توجهات عالمية نحو الاقتصاد الأخضر لمواجهة ظاهرة التغير المناخي، جريدة الشرق الأوسط 23 ماي 2011، العدد 11864 www.aawsat.com
11. خليدة محمد باكير، عقيلة اقنيني، ورقة عمل قدمت في الملتقى العلمي الدولي الخامس حول«الاقتصاد الأخضر طريق العودة من الاقتصاد الإفراضي إلى الاقتصاد الحقيقي في الدول العربية»
12. جريدة سلطنة عُمان www.omandaily.om2012/6/30
13. أيهم أديب تفاحة، «التطور الاقتصادي والتكاليف البيئية»، وزارة الثقافة، دمشق، 2012
14. نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة– نظم ومتطلبات وتطبيقات، دار المسيرة، عمان،2007،
15. نورالدين عزيزهرمز، التخطيط الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2002
16. حسام العربي، التخطيط الإداري، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010،

17. وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة تلمسان، 2007

18. نور أوسرير ومحمد حمو، الاقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011

19. إسماعيل نجم الدين زنكنة، القانون الإداري البيئي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012

20. زين الدين عبد المقصود(التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته)، قضايا بيئية، جمعية حماية البيئة، الكويت، أفريل 1982، عدد25

21. رضا إسماعيل السوني، التخطيط الإداري، الطبعة الأولى، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة،2009

22. عيد محمد العازمي، الحماية الإدارية للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص 017

23. عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ، الطبعة الرابعة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2008

24. يوسفي نور الدين، جبر ضرر التلوث البيئي دراسة تحليلية مقارنة في ظل أحكام القانون المدني والتشريعات البيئية أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون مدني، جامعة بسكرة، 2012

25. محسن العبودي، التخطيط العمراني بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.

26. مهديد فاطمة الزهراء، أ. الهاشمي بن واضح، بحث بعنوان «التنمية البشرية المستدامة كآلية لمحاربة البطالة حالة الجزائر».

27. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي حلقات الارتباط الإستراتيجية ودلالاتها، نيويورك، 1997م.

28. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1996م، نيويورك، 1996م.

29. جورج القصيفي: التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995م.

30. جورج قرم: التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي حالة العالم العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1997م.

31. طارق بانوري وآخرون: التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (ألاسكوا)، 1996م.

32. محمد محمود الأمام: التنمية البشرية من المنظور القومي، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995م.

33. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، 2008

34. علي أحمد الطراح،غسان منير، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة دراسات في آثار العولمة والتحولات العالمية،دار النهضة العربية،بيروت،الطبعة الأولى،2004،

35. رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000، دار الرضا، دمشق،2001

36. محمد عبد الوهاب الغزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO 9000-ISO14000، دار وائل للنشر، عمان، 2002

37. أحمد عبد الخالق، وأحمد بديع مليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي-الكتاب الأول- الدار الجامعية، الإسكندرية 2002

38. كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية،مجلة الجندول،السنة الثالثة، العدد 25 (نوفمبر) 2005

39. رنى مجدلاني، مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر- الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح- منظمة الإسكوا، برنامج الأمم المتحدة،WWW.css.escwa.org

40. أمين السيد محمد لطفي، المراجعة البيئية،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر، 2005

41. المعهد العربي للتخطيط-الكويت، تاريخ الإطلاع 2008/1/23/ على الساعة: 19:45 سا http://www.arab-api.org/course17/c17-htm

42. حمدي أبو النجا، دراسات في التنمية العربية.الواقع والآفاق. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى بيروت 1998

43. البيئة والاقتصاد، الحسابات البيئية، تاريخ الإطلاع 2008/3/21/ الساعة 22:12 http://www..greeline.com.kw/envet

44. جريدة الصباح،أساليب تعزيز المصداقية والشفافية في الإحصاء الاقتصادي،تاريخ الإطلاع:2008/3/17 الساعة24.14:27 http://www.alsabah.com/paper.php ?source=ohbar,pag=

45. رلى مجدلاني، «إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية»، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، (2010/12/15)

46. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، «دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2009، تعزيز التنمية وانقاذ الكوكب»، E/2009/50/Rev.1 ST/ESA/319، (نيويورك 2011).

47. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، «التقدم المحرز حتى تاريخه والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة، وتحليل المواضيع المطروحة في المؤتمر»، (17-19 ماي 2011)، A/CONF.216/PC/2

48. منظمة العمل الدولية، مجلة العمل الدولية، العدد 25، (أكتوبر 2009)،

49. الأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لغربي آسيا (الإسكوا)، ورشة عمل لإطلاق مبادرة الوظائف الخضراء في

الدول العربية: دراسة حالة لبنان، مسودة ورقة المفهوم، (بيروت، بيت الأمم المتحدة، 28-29 جويلية 2011)

50. حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، 1998

51. أورو الدودي ريفيرو، ترجمة، نقولا عرقول، خرافة التنمية الاقتصادية،اقتصاديات مستنفدة في القرن 21

52. نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، التحيز، والعولمة، ما بعد الحداثة، مطبوعات مركز الدراسات،الشركة العالمية للكتاب، لبنان

53. ليلى مصطفى البرادعي، الاتجاهات الحديثة في إدارة معونات التنمية الرسمية، مع بداية الألفية الجديدة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أوراق عمل مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي المنعقد بالقاهرة مارس 2007

54. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،مكافحة الفقر بواسطة التنمية المستدامة من أجل مقاربة عن طريق الشراكة، اللقاء الدولي الثامن المنعقد بمدينة الجزائر (24-25) جوان 2003

55. محمد علاء عبد المنعم، مستقبل التعاون الدولي في ضوء قمة الأرض، مجلة السياسة الدولية، العدد 15 أكتوبر 2002

56. بوكابوس سعدون، العولمة تهديدات وفرص للبلدان السائرة في طريق النمو، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد الخامس مارس 2005

57. مكيد علي، مكانة الدول النامية في الاقتصاد العالمي- نظرة تحليلية مقارنة- حوليات جامعة الجزائر، العدد. 16، الجزء الأول 2006

58. نشيدة العكروت، أثر إعادة جدولة الديون على التنمية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر. 2002/2003

59. ملخص تقرير التنمية البشرية لعام 2005، التعاون الدولي على مفترق طرق المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو www:// hdr. Undp. Org.

60. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم(النمو العالمي)2002

61. سماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع 1997،

62. بن ثابت علال وبديرينة مراد، حتى نصبح السياسة الاقتصادية سياسة بيئية، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة (7-6) جوان 2006،المركز الجامعي المدية

63. باشي أحمد، دور الجباية في محاربة التلوث البيئي، مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 09، 2003- جامعة الجزائر-

64. نجوى عبد الصمد، «دور نظام الإدارة البيئية في تحسين تنافسية منشآت الأعمال»، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني حول الهندسة البيئية، أيام10-12 أفريل2007، جامعة عين شمس، القاهرة.

65. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، د. حسن إبراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر، الإنجازات والتحديات، ديسمبر، 2008

66. سماي علي، الشراكة الاقتصادية وأثارها على التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية، 06،07 جوان 2006

67. محمد رحماني، الياس رحمون، العولمة وأثارها على التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي بالمدية 2007

68. إبراهيم حسين العسل: التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى، 2006

69. إيزابيل بياجوتي وآخرون، العولمة والتنمية المستدامة، أي هيئات للضبط؟. ترجمة محمد غانم وآخرون. المركز الوطني للبحوث الإنتروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران. البطاقة

70. مجمد زرواطي: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في المحاسبة، المركز الجامعي بالمدية، 2006

71. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة في 2003/02/19- المادة 03.

72. مسعودي نعيمة، التنمية المستدامة وإستراتجية تطبيقها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي بالمدية 2007

73. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر 2002

74. ريحان، ريمان محمد،2002 تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة فى عمليات التنمية الحضرية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة

75. .احمد طارق محمود الآغا- أ.إبراهيم محمد حسين العبيدي «النمو الاقتصادي وأثره على البيئة» كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ودهوك، المؤتمر العلمي التاسع الدولي الأردن.

76. كلظم احمد البطاط، 2007، التنمية المستدامة مسار جديد في نظريات التنمية الحديثة،المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (5)، العدد (18)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء

77. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط .التنمية المستديمة: دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2007

78. جون بيليس وستيف سميث،عولمة السياسة العالمية،ترجمة ونثر مركز الحليج للأحداث 2004

79. محمد عبد البديع، اقتصاديات حماية البيئة، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2003

80. تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، (أعمال المؤتمر الدولي الثاني، دار بلال، لبنان، 1998).

81. ضاري ناصر العجيمي، الأبعاد البيئية للتنمية، (المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1992)

82. بوشذوب محمد فايز، التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية. جامعة الجزائر جانفي 2002

83. محمد علاء عبد المنعم، مستقبل التعاون الدولي في ظل قمة الأرض، مجلة السياسات الدولية، عدد أكتوبر. 2004

84. إسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 11993 محمد عبد البديع: حماية البيئة،دار الأمين،القاهرة،مصر،203

85. قادري محمد طاهر، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007

86. محمد باتر وردم، العالم ليس للبيع- مخاطر العولمة على التنمية المستدامة- الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2003

87. عدنان مصطفى، العرب وقمة الأرض الرسالة التائهة.دراسات في التنمية العربية،الواقع والآفاق. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى بيروت، 1998

88. زكرياء طاحون: إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف،المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، مصر، 2005

89. إحسان علي محاسنة: البيئة والصحة العامة،دار الشروق،عمان، الأردن

90. عبد الرحمان السعدني، ثناء مليجي السيد عودة: مشكلات بيئية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2007

91. صلاح محمود النجار:التوازن البيئي وتحديث الصناعة،دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،2003

92. عبد القادر عابد، غازي سفاريني: أساسيات علم البيئة، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، الأردن، 2004

93. صالح عصفور «الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها» سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية، تصدر عن العهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت العدد 25، 2004

94. مصطفة بابكر «السياسات البيئية» سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 25 جانفي 2004

95. منى قاسم «التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية» الدار المصرية اللبنانية (الطبعة الثالثة) القاهرة 1997م

96. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط: التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدواتها وتقييمها)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007

97. ديفيد والاس، التنمية الصناعية المستدامة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد 16، طبعة 1996

98. بلخضر عبد القادر، استراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، البليدة، 2005

99. منصوري عمار، الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية، سلسلة الندوات، المركز الوطني للدراسات والبحث، الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000

100. دنيس أندرسون وكلثوم أحمد، أين نحن من الطاقة المتجددة، التمويل والتنمية، يونيو 1993

101. برنامج الأمم المتحدة للبيئة «توقعات البيئة العالمية GEO4 »

102. رولا نصر الدين «الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة»

103. عبد الإله الوداعي «القانون الدولي ودوره في حماية البيئة».

104. برنامج الأمم المتحدة للبيئة «الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية، عرض عام لبيئتنا المتغيرة2004/2005 »

105. إسماعيل شعباني: مقدمة في اقتصاد التنمية، الطبعة الثانية،صنف 046/ 3 دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر،

106. محمد حامد دويدار، عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة،مجدي محمود شهاب، أصول علم الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية بيروت، 1988

107. فاطمة احمد: الاتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبيك، رسالة ماجستير في الاقتصاد جامعة القاهرة، أوت 2006

108. بشير مصطفى، الفساد الاقتصادي، مدخل على المفهوم والتجليات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد السادس. جويلية، 2005

109. عبد الله جابر الحسيني، الفساد الاقتصادي (أنواعه، أسبابه، آثاره)، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر،العدد 21،السنة 2003

110. ريشنجباخ، سيلقن أوخر، التنمية صفر، سهام الشريف،منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي 1978

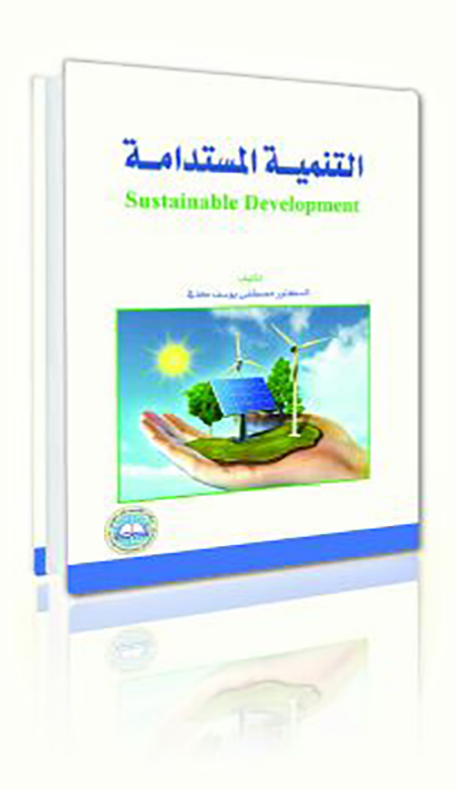
111. مقري عبد الرزاق، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005

112. إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، إصدارات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 1996

(2) المراجع باللغة الأجنبية

1. Beat burgenmrier. économie de développement durable: de boech 2 édition, Belgique 2005
2. Toladidia thombiano:Economie de l’environnement et des ressources naturelles , l’harmattan, Avril 2008
3. Karen Delchet « qu’est ce que le Développement durable » collection A savoir France 2003, Page 3-10.
4. La Banque Mondial, 2000 lutter contre la panorté , Rapport sur la développement dans le monde 200/2001
5. Preure (richel) démocrateet droit du l’enivrement et de développement « RJE n° 01 1993 P 66.
6. Condice Stevens: Mesurer le développement durable, OCDE, mars2006
7. OCDE , Développement durable, quelles politiques, OCDE 2001, p38
8. Romano donoto. notes of the course ou « sustainable rural, development » FAO. projet GCP /006 syv/ 006/ITO Phese II syria. november 2002
9. michel bassend. metrobsation crise ecologique et devloppement durale ,France.sn imprimeur 2000
10. A Rine Tichit « Développement durable » ENS , L. S.H. 2004
11. United Nation Commission on Sustainable Development "Indicators of Sustainable Development Framework and Methodologies"
12. Bruce Yandle & et al. , 2002 , The Environmental Kuznets Curve a Primer , www .perc.org/articles/article688.php
13. Jayant Sathaye & Adil Najam ,2007, Sustainable Development and Mitigation , www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar4/wg3/ar4-wg3-chapter12.pdf
14. Hyun-Hoon Lee & et al. , 2005, On the Relationship between Economic Growth and Environmental Sustainability , www .unescap .org/ esd/ environment/ mced/ documents/materials/EG_ES.pdf
15. Teemu Haukioja , 2007, Sustainable Development and Economic Growth in the Market Economy , www.info.tse.fi/julkaisut/vk/Ae6_2007.pdf
16. Aaron Lukas, 2000 "Globalization and Developing Countries" Center for International Private Enterprise ,WTO Report Card III
17. http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutas/dsd.html
18. http://www.ituarabic.org/previousevents/2004/envinnomment/documents
19. United Nations, Agenda21
20. Http://wwww.urbanobservatory.org/indicators.
21. United Nations "Report of the World Summit for Social Development".

فهرس







شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرَمال للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com

